

لا تريد أن يمر عليها مرور سريع ، المادة هذه تتعلق بنواحي قانونية . في الفقرة "أ" منحنا للمفتش صلاحية الضابطة العدلية ، ولكن كما تفضل الزميل بسام لسنا أمام مخالفة سير حتى يتقدم ويشهد أمام المحكمة والنهي ، نحن أمام مؤسسات فيها عمال . بالنسبة لاحتلتها للمحكمة وعدم إغلاق الخلل ، يمكن تبقى في المحكمة ثلاثة أو أربعة شهور والمخالفات قائمة . فأنا مع بقاء الصلاحية لمعالي الوزير بالنسبة للاغلاقات ، وما بقي مما جاءت به اللجنة القانونية فأنا معه . صلاحيات الاخلاق يجب أن تكون لمعالي الوزير إذا كانت هناك مخالفات حساسة جداً إما بجهة أو تعدي أو كذا يمكن .

معالي رئيس المجلس : دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : الحقيقة الفقرة "ب" "للووزير بناء على تنسيب للمفتش الطلب من صاحب العمل إزالة المخالفة" ، اللجنة أزالته بالتنسيب ، لكن القرار النهائي "إذا لم يستجب للوزير" يعني الوزير لا بد أن يكون في الصورة من الأول إلى النهاية .

معالي رئيس المجلس : ما الذي تريده دكتور هاشم ؟

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة

حكيم غير

معالي رئيس مجلس النواب

المهندس سعد هائل السرور



مجلس النواب

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية
لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة يوم الاحد الواقع في ٢٠ / محرم / ١٤١٦
هجري الموافق ١٩٩٥/٦/١٨ ميلادية

(العدد ٣)

جدول الأعمال -

الصلحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
 - أ - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبد الباقي جمر .
 - ب - طلب معذرة مقدم من معاذة الدكتور أحمد الكولحي .
 - ج - طلب معذرة مقدم من معاذة السيد ضيف الله المومني .
- ٣ - الردود على الأسئلة :
 - ١ - كتاب معالي وزير النقل رقم (٦٤٦) تاريخ ١٩٩٥/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (١٢٣) المقدم من معاذة النائب السيد أحمد الكناسبة .

هكذا عند الفصل

الصفحة

- ٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٥٧١) تاريخ ١٩٩٥/٢/٢١ ، جواباً على السؤال رقم (٨٦) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .
- ٣ - كتاب معالي وزير المالية رقم (٢٦٩١) تاريخ ١٩٩٥/١/٣ ، جواباً على السؤال رقم (٨٨) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .
- ٤ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٧) تاريخ ١٩٩٥/٣/٨ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٠) المقدم من سعادة النائب المهندس حماد أبو جاموس .
- ٥ - كتاب معالي وزير الخارجية رقم (٧٩٣) تاريخ ١٩٩٥/٢/٧ ، جواباً على السؤال رقم (١١٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضوي .
- ٤ - الاقتراحات برغبة :-
- ١ - اقتراح برغبة رقم (٨٦) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، بشأن تصنيف كل العاملين في اجهزة الحكومة ممن يحملون الثانوية العامة فأكثر ، وتحويل العاملين بالمباومة الى المقطوع .
- ٢ - اقتراح برغبة رقم (٨٧) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، بشأن ايجاد الحلول لمشكلة البطالة في محافظة اربد .
- ٣ - اقتراح برغبة رقم (٨٨) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، بشأن فتح كلية الشريعة الاسلامية في جامعة العلوم والتكنولوجيا واطافة التخصص الشرعي في مرحلة التعليم الثانوي .
- ٤ - اقتراح برغبة رقم (٨٩) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن إنشاء مدرسة الجودة الشرقية / محافظة العاصمة .
- ٥ - اقتراح برغبة رقم (٩٠) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن تغيير شبكة المياه في بلدة القويسمة / محافظة العاصمة .
- ٦ - اقتراح برغبة رقم (٩١) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن ربط الأحياء المتبقية من بلدة القويسمة بشبكة المجاري ذات الانسياب باتجاه عمان .
- ٧ - اقتراح برغبة رقم (٩٢) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن إنشاء نفق على شارع البرموك في عمان .

الصفحة

- ٨ - اقتراح برغبة رقم (٩٣) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن إحداث وحدة طوارئ واسعاف في المركز الوطني للصحة النفسية في الفحيص .
- ٥ - الردود على الاقتراحات برغبة :-
- ١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٢٩١٣) تاريخ ١٩٩٥/٤/٢ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٦٥) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .
- ٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٣٩٥٥) تاريخ ١٩٩٥/٥/٢ ، جواباً على الاقتراح برغبة ذوات الأرقام (٦١،٥٩) المقدمين من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .
- ٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٣٨٣٧) تاريخ ١٩٩٥/٤/٢٧ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٦٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد أحمد الحاج .
- ٦ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٦/١١ ، والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ . (القرار موزع في الجلسة السابقة) .
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . عينت يوم الاربعاء تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٢ .

هكذا حصل

محضر الجلسة

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم
الأحد الموافق ١٨/٦/١٩٩٥ ميلادي ، عقد
مجلس النواب جلسته الثالثة من الدورة
الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية برئاسة
المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام
مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :

وتغيب معذرة من الأعضاء السادة :

عبد الباقي جمو ، د. أحمد الكوفحي ،
طبيب الله المومني .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

د. محمد عضوب الزين ، محمد داوودية .

وحضر من الحكومة :

١ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة :

نائب رئيس الوزراء ووزير التربية

والتعليم .

٢ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب

رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٣ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير

الشباب .

٤ - معالي السيد باسل جردانة : وزير

المالية .

٥ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير

البريد والاتصالات .

٦ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير

النقل .

٧ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير

الدولة .

٨ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير

المياه والري .

٩ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي :

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات

الاسلامية .

١٠ - معالي الدكتورة رها خلف الهندي :

وزيرة التخطيط .

١١ - معالي المهندس منصور بن طريف :

وزير الزراعة .

١٢ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير

التعليم العالي .

١٣ - معالي السيد هشام البتل : وزير العدل .

١٤ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير

الدولة للشؤون البرلمانية .

١٥ - معالي الدكتور نادر ابو الجهم : وزير

العمل .

١٦ - معالي السيد نادر الظهيريات : وزير

الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٧ - معالي الدكتور محمد أبو عليم : وزير

الدولة .

١٨ - معالي السيد طه الهباهبه : وزير

الدولة .

١٩ - معالي السيد سمير دروزة : وزير

الطاقة والثروة المعدنية .

٢٠ - معالي السيد عبد الإله الخطيب : وزير

السياحة والآثار .

٢١ - معالي السيدة سلوى المصري : وزيرة

التنمية الاجتماعية .

• وحضر من الامانة العامة :

١ - السيد لدير عطيات .

٢ - السيد علي الحسان .

٣ - السيد محمد الرديني .

٤ - السيد غسان النجداوي .

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة .

السيد الأمين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعنى .

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

١ - طلب معذرة مقدم من سماحة

الشيخ عبد الباقي جمو .

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية الاولى للمقعدة في ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ م •

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة

الدكتور أحمد الكوفحي .

٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة

الشيخ ضيف الله المومني .

٣ - الردود على الأسئلة :-

١ - كتاب معالي وزير النقل رقم

(٦٤٦) تاريخ ١٩٩٥/٢/٩ ،

جواباً على السؤال رقم (١٢٣)

المقدم من سعادة النائب السيد

أحمد الكساسبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٣٦/٢٤/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٥/١/١٤

معالي وزير النقل

ابعث لمعالكم صورة عن السؤال رقم

(١٢٣) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ ، المقدم من سعادة

النائب السيد أحمد الكساسبة .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

هكذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الموافق: ١٠ / ١ / ٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الأسئلة.

رقم السؤال: ٣.

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير النقل للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: أرجو تزويدي بالوضع الحقيقي مفصلاً لحادث صدم أحد البواخر لرصيف الفوسفات في مؤسسة الموانئ.

- ١ - ما مقدار التعويض الذي قدر.
- ٢ - كيف تم انقاذه وما مقدار ما استوفي.
- ٣ - هل ورد لخزينة الدولة ولماذا رصد هذا التعويض.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

احمد الكساسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم: ٦٤٦/٣٣/٦٠

الموافق: ١٩٩٥/٢/٩ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣ / ١٣٦/٢٤ تاريخ ١٤ / ١ / ١٩٩٥ م ومرقه السؤال رقم (١٢٣) تاريخ ٨ / ١ / ١٩٩٥ م

المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة بخصوص حادث صدم إحدى البواخر رصيف الفوسفات في مؤسسة الموانئ.

ارجو أن اوضح لمعاليكم فيما يلي تفاصيل حادث صدم الرصيف والاجراءات التي تم اتخاذها لتسوية الموضوع واصلاح الرصيف.

١. فور حصول الحادث مساء يوم ١٩٩١/١٢/٦ م، قامت لجنة تقدير الاضرار المشكلة من المختصين بهذه المؤسسة بالاشتراك مع قبطان الباحرة ووكيل نادي الحماية والتعويض (التأمين) بالكشف على الرصيف ووضع تقرير أولي بالاضرار اللاحقة به (مرق ١) وتسبب الطلب من نادي الحماية المسجلة لديه الباحرة تقديم كفاية مالية بقيمة (٣) مليون دينار ضمناً لاصلاح الرصيف وتحسباً لما قد يطرأ من اضرار للمؤسسة تتمثل في احتمال توقف العمل وتعطيل البواخر، وبفلس الوقت اتخذت المؤسسة من خلال محاميها ومستشارها القانوني كافة الاجراءات القانونية اللازمة لضمان حقوقها بما فيها ايقاع الحجر التحفظي على الباحرة ومنعها من السفر حين التوصل الى تسوية حول طريقة الحصول على ضمان لحقوقها (مرق ٢).

٢. بهدف عدم تعطيل العمل المتمثل في تقديم الخدمات للبواخر القادمة لتحميل الفوسفات من حيث رسوها وتحميلها تم بحث الوضع الطارئ والناج عن تضرر الرصيف وذلك من قبل لجنة برئاسة عطوفة مدير عام

مؤسسة الموانئ وعضوية المختصين في المؤسسة بالإضافة الى مدير تصدير الفوسفات في العقبة حيث توصلت الى وضع الحلول العملية لاستخدام رصيف الفوسفات القديم كحل سريع ومؤقت وتلافياً لتعطيل البواخر (مرق ٣).

٣. لجأت المؤسسة الى الاستعانة بالهيئات الاستشارية الاجنبية والمحلية التالية للقيام بالكشف على الرصيف وتحديد الاضرار وبيان مدى امكانية استعماله قبل الاصلاح:-
١ - رنل بالمر وترينتون / مصممي الرصيف.

ب - شركة P.W.H. / موردي الاجهزة العاملة على الرصيف.

ج - الجمعية العلمية للملكية.
د - الدكتور - المهندس / اسامة ماضي.

حيث قامت اللجنة اعلاه بالكشف على الرصيف ووضعت تقريرها الذي يحدد الاضرار والتقديرات للاصلاح وامكانية استعمال الرصيف، وبناءاً عليه بدأت المؤسسة بالعودة الى استعمال الرصيف مبادر البحث اجباراً من تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٤ م، بعد تأمين الاحتياطات اللازمة.

٤. نتيجة للاتصالات اليومية والمكثورة بين المؤسسة والنادي الحماية تم التوصل الى اتفاق بتعيين فريق النادي بدفع مبلغ (٣٠٠٠٠) الف دولار كدفعة نقدية مقدمة للتأشيرة بالاجراءات الاصلاح الى جانب كفاية مالية بمبلغ (٣)

مليون دينار لصالح المؤسسة مشروطة الدفع اياً باتفاق تسوية بين الطرفين أو بقرار من المحكمة لضمان التقديرات النهائية لاضرار الرصيف وما قد يطرأ من اضرار نتيجة الاضطراب الجبرمية أو الكمية حال حدوثها (مرق ٤) حيث تم بناءاً عليه فك الحجر الملقى على الباحرة مع بقاء القضية المحققة مقامة على الباحرة لدى المحكمة.

٥. خلال العام ١٩٩٢ م، لم تتمكن المؤسسة من التوصل مع النادي على اتفاق حول التسوية النهائية للاضرار على ايات تكاليف التشغيل الإضافية من جهة وضعية تحديد هذه التكاليف من جهة أخرى علماً ان الرصيف المقصود كان يعمل على استقبال البواخر وتحميلها بالفوسفات دون أن تتعرض أية باخرة الى التأخير أو الانتظار، وبما يؤيد ذلك ما عبرت عنه شركة مناجم الفوسفات عن شكرها للمؤسسة للجهود والاجراءات التي اتخذتها لضمان استمرار تقديم الخدمات للبواخر دون تأخير مما كان له الأثر في عدم الغاء عدد من عقود بيع مادة الفوسفات التي كانت مرتبطة بها الشركة (مرق ٥).

٦. على ضوء استمرار الاتصال بين المؤسسة والنادي لانهاء موضوع التسوية عرض النادي عقد اجتماع في عمان لبحث موضوع التسوية حيث تم عرض مبدأ المقايضة على مجلس ادارة المؤسسة الذي وافق على ذلك بموجب قراره رقم (٩٢/٢٤) بتاريخ

هكذا تمت الاصل

١٨/٥/١٩٩٣ م ، وطلب عرض ما يتوصل إليه فريق العمل على مجلس الإدارة في جلسته القادمة (مرفق ٦) .

٧ . على ضوء طلب النادي اعلاه تم عقد اجتماع في عمان بتاريخ ١١ / ٧ / ١٩٩٣ م ، برئاسة مدير عام مؤسسة الموانئ وعضوية المختصين في المؤسسة وحضور كلاً من المستشار الفني للمؤسسة المهندس / اسامة ماضي ومحامي المؤسسة / الاستاذ احمد ابو عرقوب ورئيس المراقبة ٣٣ / العقبة السيد راضي الطراونة ، كما حضره عن النادي ثلاثة من اعضاء المفوضين عنه حيث تم مناقشة موضوع الاصلاحات المدنية والميكانيكية للرصيف والتعويض عن التوقف والتعطيل الكلي والجزئي وتم التوصل الى تقرير التسوية (مرفق ٧) والمضمن عرض النادي دفع مبلغ (١٧٥٠٠٠٠) دولار كتسوية نهائية وشاملة وبناءً على المعطيات التي وردت في التقرير المشار اليه ، بينما اقترح فريق عمل المؤسسة عرضاً آخر للتسوية مضمونه ان يقوم النادي بدفع مبلغ مليون دولار كتعويض عن الاضرار التي لحقت بالرصيف الى جانب القيام باصلاح الاعمال المدنية مشروطاً بذلك بموافقة مجلس ادارة المؤسسة ومجلس الوزراء ، وقد أكد النادي على عرضه باعتباره متكاملًا وشاملاً ولا يقبل التجزئة كتعويض عن الاضرار والاصلاح ، حيث اعلم النادي في حينه انه سيتم بحث عرضهم هذا لدى مجلس ادارة المؤسسة باعتباره صاحب الصلاحية في ذلك .

٨ . بحث مجلس الادارة موضوع التسوية القائمة بين مؤسسة الموانئ و نادي الحماية والتعويض بخصوص الاضرار والتعويضات لقاء صدم رصيف الفوسفات من قبل الباخرة (JAG DEESH) وبعد اطلاع المجلس على كتاب السادة / شركة الحماية والتعويض (PLR/3/91/3970/IMC) تاريخ ١٠/٢٩/١٩٩٣ م ، والخاص بعرضهم مبلغ (١٧٥٠٠٠٠) (مليون وستماية وخمسون الف دولار امريكي) كتسوية شاملة ونهائية للاضرار اللاحقة برصيف الفوسفات ورأى محامي المؤسسة الاستاذ - احمد ابو عرقوب ، بموجب كتابه رقم بلا تاريخ ٢٣/ ١١/١٩٩٣ م ، بالموافقة على عرض النادي .

٩ . انتهاءً للموضوع قرر مجلس الادارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٢٥/١٩٩٣ م ، وبالقرار رقم (٩٣/٥٨) بالموافقة على عرض نادي الحماية بخصوص التسوية النهائية الشاملة مقابل دفع مبلغ وقدره (١٧٥٠٠٠٠) مليون وستماية وخمسون الف دولار للمؤسسة تعويضاً لها عن الاضرار اللاحقة برصيف الفوسفات وتكليف مدير عام مؤسسة الموانئ باتخاذ الاجراءات اللازمة بالخصوص .

وتم اقرار التسوية والمخالصة مع النادي بناءً عليه .

١٠ . بهدف اصلاح الرصيف قامت لجنة العطاءات المركزية بطرح عطاء لذلك ، حيث تقدمت سبع شركات بعروض كان ارفعها العرض المقدم من شركة طوقان

مرفق (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

عظوفة المدير العام

بالاشارة الى كتابكم رقم ١٩٠٠/١/٩
اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٢/٧/٩١ المكونة من
التالية :

- ١ - مدير الدائرة البحرية امين حافظ
 - ٢ - مدير دائرة العمليات ابراهيم الطيان
 - ٣ - مدير دائرة المشاريع يوسف نصر
 - ٤ - مدير دائرة الارصفة المتخصصة يوسف حسن علي .
 - ٥ - وكيل السفينة يس دحدل (الباس دحدل) حمتل وكيل الباخرة فقط / شوهد .
 - ٦ - مندوب نادي الحماية لمشاهدة الاضرار فقط وأية تعويضات مرهونة بموافقة النادي خليل عمرو .
 - ٧ - قبطان السفينة وذلك لتقدير الاضرار المنضورة التي اصاب رصيف الفوسفات الجديد اثناء تليص السفينة (JAG DEESH) جنسيتها هندية وكيلها شركة قنوار ومندوب نادي الحماية المؤسسة الاستشارية الأردنية لأندية الحماية والتعويض .
- الاضرار المنظورة هي :
- ١ - تلف كامل في الواقية الخامسة من الجهة الجنوبية .
 - ٢ - تلف كامل بمسافة أربع امتار للواوية الحشوية على حافة الرصيف .

للمقاولات بسعر (٣٢٠٣٠٧) دينار وقد تمت احالة المشروع على هذه الشركة وبدأت بمباشرة العمل اعتباراً من تاريخ ١٥/١٠/١٩٩٤ م ، ومدة تنفيذ المشروع حسب العرض (١٥٠) يوم وبإشراف شركة الائتلاف للاستثمارات الهندسية ماضي وشركاه .

١١ . بلغت اجمالي التكاليف لصيانة واصلاح الرصيف الآتي :-

- الاستشارات الفنية الخارجية / خبير شركة (P.W.H.) (١٢٨٠٠) .
- الاستشارات / الفنية المحلية (١٠٠٠) .
- قطع غيار ميكانيكية وفنادر مطاطية (١٧٨٠٠٠) .
- اعداد وتصميم نظام الاصلاح والتثبيت / مستشارون محليين (١٤٠٠٠) .
- قيمة العطاء لاصلاح الاعمال المدنية كما هي مبينة في البند عاشر أعلاه . (٣٢٠٢٠٧) .

- اجمال قيمة الاصلاح (٥٢٦٠٠٧) .

١٢ . تم قبض قيمة المخالصة البالغة (١٧٦٥) مليون دولار والتي تعادل (١٨٤٢٠٠) دينار أردني .

١٣ . مما ورد بأعلاه تبين بأنه قد تحقق وفرأ لصالح المؤسسة مبلغ (٦١٦١٩٣) ديناراً ستماية وستة عشر الف ومائة وثلاثة وتسعون ديناراً .

واقبلوا فائق الاحترام .

سمير قنوار
وزير النقل

مرفق (٢)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

محكمة صلح جزاء العقبة

الرقم: ٢٤٧٢ / ٩١

التاريخ: ١٤ / ١٢ / ١٩٩١

السيد مدير عام مؤسسة الموانئ الاكرم

الموضوع: السفينة الهندية / جاك ديش .

لقد تقرر في القضية الصلحية الجزائية

رقم اعلاه القاء الحجر التحفظي على السفينة

المبينة اعلاه وذلك حتى يردكم اشعار متأهلاً بذلك

الحجر التحفظي .

واقبلوا فائق الاحترام

مرفق (٣)

المملكة الأردنية الهاشمية

التاريخ: / / ١٤١٢ هـ

للموافق: / ١٢ / ١٩٩١ م

محضر اجتماع

في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم

الخميس الموافق ١٩ / ١٢ / ١٩٩١ م عقد

اجتماع في مكتب مدير دائرة العمليات في

المؤسسة ، وقد ترأس الاجتماع عطوفة مدير عام

مؤسسة الموانئ / الدكتور جريد محامسة .

وضم الاجتماع السادة: نائبي المدير العام ،

ومدير تصدير الفوسفات ، ومدير الدائرة الفنية

ومدير دائرة الارصفة المخصصة ، ومدير دائرة

العمليات . ونائب مدير العمليات ، ورئيس

قسم الفوسفات ، ورئيس قسم حركة الآليات .

٣ - كسر في جسم الرصيف الحرساني من

الواجهة الغربية مكان الاصطدام .

بمسافة ٣ × ٥ × ٧٠ م .

٤ - شروخ نافذة في عدد اثنين بلاطة اسمنتية

بأبعاد ١٢ × ١٠ × ٢٠ م لكل منها .

٥ - شروخ نافذة طولية بجسر الخرسانة

للواجهة الشرقية للرصيف .

٦ - ازاحة وانحراف في خطوط سكة الحديد

الخاصة بأجهزة تحميل السفن على

الرصيف مع كسر براغي تثبيتها

بالرصيف .

٧ - كسور حوامل بحر الخدمة على طول

الرصيف من الجهة الشرقية .

٨ - شروخ في منطقة إتصال جسم الرصيف

مع الركائز المعدنية (PILES) .

٩ - شروخ في قاعدة تثبيت السكة الخلفية

وفك لحامات السكة المشار اليها .

١٠ - كسر في خط تزويد الرصيف بالماء .

١١ - اضرار في محمل السفن يتم تقديرها من

قبل المختصين .

١٢ - تعطل الرصيف عن العمل .

تنسب اللجنة تقديم كفاية من اصحاب

السفينة او وكلائها بقيمة ثلاثة ملايين دينار

والالتزام في أي مطالبات اخرى من أي طرف

ثالث قد ترد .

تابعة للفاكس

للسيد سليمان القضاة

مع الشكر .

٥ - مخاطبة وكيل نادي الحماية واعلامه

بهذه الترتيبات الاستثنائية وما يترتب

عليها من مطالبات للمؤسسة من

استعمال القاطرات ، وكذلك مطالبات

شركة الفوسفات لغرامات انتظار البواخر

وغرامات الغاء بعض عقود التصدير ،

وغرامات عدم اكمال حمولة البواخر

التي تزيد عن (٢٠٠٠٠) طن .

٦ - ضرورة مشاركة مدير التصدير في العقبة

في كافة اجتماعات لجنة تقدير الاضرار

والمباحثات التي ستتم مع مندوبي نادي

الحماية والكتابة بذلك الى عطوفة مدير

عام شركة الفوسفات .

٧ - الطلب من الدائرة البحرية ضرورة

التسيق المباشر مع دائرة العمليات

لسرعة ادخال او اخراج البواخر عن

الرصيف توفير طاقم من البحرية لربط

الحبال واجراء عملية التحريك على طول

الرصيف لهذه البواخر كذلك محاولة

ابقاء مسافة كافية على رصيف الحبوب

زخم (١) لضمان حرية حركة باواخر

الفوسفات على الرصيف (أ) وعدم

اللجوء الى اجراء عمليات تدوير البواخر

قرب الانكاس

قدرا اخصم الاجتماع في تمام الساعة

التاسعة صباحاً .

شفيق الأشقر / مدير تصدير الفوسفات

شركة مباحث الفوسفات

حيث تم بحث الوضع الطارئ الناتج عن عدم

امكانية استعمال رصيف الفوسفات الجديد

(ب) لتحميل باواخر الفوسفات ولوضع الحلول

العملية لامكانية استخدام الرصيف القديم (أ)

لتحميل باواخر الفوسفات المنتظرة ، والمتوقع

وصولها حتى نهاية الشهر الحالي . وقد تم

الاتفاق على ما يلي :-

١ - يتم ارساء جميع باواخر الفوسفات

المنتظرة على رصيف (أ) وتحميلها

لظروف استثنائية وبالطاقة القصوى

لرصيف والتي تصل ل (٨٠٠٠) طن

يومياً وبمجرد أن لا تزيد الكميات

الحملة في البواخر عن (٢٠٠٠٠) طن

كحد أقصى .

٢ - التشغيل من مستودع رقم (٦) على

الباحرة " تالاسيني " باستعمال وسائل

التشغيل اليدوية ومطابقة لا تزيد على ألف

طن بالساعة ووضع كافة طواقم التشغيل

في حالة الطوارئ .

٣ - اعطاء أولوية الدخول والمخرج لبواخر

الفوسفات على ذلك الرصيف

٤ - وضع قاطرين مع مرشد وطواقمهما

تحت الطلب والقرب من الرصيف

لحالات الطوارئ وتسهيل ما يتحقق

من زبون عليها على حساب نادي

الحماية .

هكذا منه لأصل

M/S JORDANIAN PORTS
CORPORATION

DATE: 31/12/91
OUR GUARANTEE NO.: F/0118-91/00045

UNTIL SUCH TIME AS THE MATTER HAS BEEN SETTLED OR FINALLY
DECIDED BY THE COURTS.

THIS GUARANTEE SHALL BECOME NULL AND VOID AFTER ITS EXPIRY
ON COMPLETION OF SETTLEMENT OR HAS BEEN FINALLY DECIDED
BY THE COURTS AND SHALL BE RETURNED TO US IMMEDIATELY, IT
BEING UNDERSTOOD THAT ANY CLAIM RECEIVED BY US AFTER THE
DATE OF EXPIRY SHALL NOT BE CONSIDERED, IRRESPECTIVE OF
WHETHER OR NOT THIS GUARANTEE HAS BEEN RETURNED TO US.

YOURS FAITHFULLY,

ARAB BANK PLC.,
SHMEISANI BR.

Imps fees have been charged for
J. 9000. - and credited to general
account A.C. with Central Bank of Jordan
for advice No 26660 date 31.12.91

ARAB BANK

Stamps charged for JOD *****9,000.0000

GUARANTEE

BRANCH : SHMEISANI

JORDANIAN PORTS
CORPORATION
AQABA
JORDAN

DATE: 31/12/91
OUR GUARANTEE NO.: F/0118-91/00045

ARAB BANK PLC., CITY, LONDON
LETTER OF GUARANTEE NO. 911227184548LON
FOR JOD *****3,000,000.000
VALID FROM 31/12/91 UNTIL 30/12/92 OUR L/S NO. F/0118-91/00045.

DEAR SIR,

AT THE REQUEST OF THE ABOVEMENTIONED BANK AND ON BEHALF OF M/S
JAG DEESH BROTHERS AND CO. LTD 8, BISHOPSGATE, LONDON EC2N 4AE, WE
HEREBY ISSUE IN YOUR FAVOUR OUR L/S AS FOLLOWS:-

RE: JAG DEESH - DAMAGE TO JETTY - AQABA 6TH DECEMBER 1991,
LEGED DAMAGE TO PHOSPHATE TERMINAL AND LOADER.

IN CONSIDERATION OF AND UPON CONDITION THAT YOU RELEASE FROM
ARREST THE M V JAG DEESH AND REFRAIN FROM FURTHER ARREST OR
OTHERWISE DETAINING THE M V JAG DEESH OR ANY OTHER SHIP OR
ASSOCIATED SHIP IN THE SAME OR ASSOCIATED OWNERSHIP OR
MANAGEMENT IN RESPECT OF YOUR CLAIM FOR DAMAGES AND OTHER LOSSES
INCLUDING CONSEQUENTIAL LOSSES ARISING OUT OF THE CAPTIONED
INCIDENT AT AQABA ON 6TH DECEMBER, 1991.

WE ARAB BANK PLC., SHMEISANI BRANCH, AMMAN - JORDAN HEREBY
UNDERTAKE TO PAY YOU ANY SUM IN RESPECT OF YOUR CLAIM WHICH
MAY BE ESTABLISHED TO BE DUE TO YOU FROM THE OWNERS OF THE JAG
DEESH (GREAT EASTERN SHIPPING CO. LTD., OF BOMBAY) EITHER
BY A FINAL JUDGEMENT OF THE COMPETENT JORDANIAN COURTS OF
LAW OR BY AN AGREEMENT BETWEEN THE PARTIES (THEY BEING JORDAN
PORTS CORPORATION ON THE ONE PART AND GREAT EASTERN SHIPPING
CO. LTD., ON THE OTHER PART) PROVIDED ALWAYS THAT OUR LIABILITY
(REUNDER SHALL NOT EXCEED JD.3000000.- (JORDAN DINARS THREE
MILLION ONLY) INCLUSIVE OF INTEREST AND COSTS OR THE LIMIT OF
LIABILITY OF THE OWNERS OF THE JAG DEESH UNDER THE PROVISIONS OF THE
APPLICABLE LAW, WHICHEVER MAY BE THE LESS. FURTHER, IT IS
AGREED BETWEEN THE PARTIES THAT THE AMOUNT OF THIS GUARANTEE
SHALL BE REDUCED FROM TIME TO TIME AND TO THE EXTENT THAT THE
OWNERS OF THE M V JAG DEESH ADVANCE FUNDS. THE AMOUNT OF THE
ADVANCE OR ADVANCES SHALL BE CALCULATED IN JORDANIAN DINARS. THE
GUARANTEE AMOUNT WILL BE REDUCED ONLY ON THE WRITTEN ADVICE OF
THE OWNERS OF THE M V JAG DEESH AND/OR THE SHIP'S PROTECTION AND
INDemnITY INSURERS, THE BRITANNIA STEAMSHIP INSURANCE ASSOCIATION
LIMITED, TOGETHER WITH THE WRITTEN ADVICE OF BENEFICIARIES
JORDANIAN PORTS CORPORATION.

THIS GUARANTEE SHALL BE VALID FOR A PERIOD OF TWELVE MONTHS
DATE OF 2TH ISSUE FOR ADVANCE FUNDS. THE AMOUNT OF THE
GUARANTEE FOR FURTHER ADVANCE FUNDS SHALL BE VALID FOR A PERIOD OF
THREE MONTHS.

هذا من الأصل

قبل الباشخرة (جك ديش) بتاريخ
١٩٩١/١٢/٦ م.

بناءً على طلب نادي الحماية اعلاه
بتاريخ ٩٣/٤/١٦ م ، عقد اجتماع مع
مؤسسة اللوائيه لبحث موضوع التسوية اعلاه
نظراً للتأخر في الوصول الى اتفاق حول مطالبه
المؤسسة من خلال المراسلات بين الطرفين
وموافقة مجلس ادارة المؤسسة على مبدأ
المفاوضة مع النادي بموجب قراره رقم ٢٤/
٩٣ تاريخ ٩٣/٥/١٨ .

فقد تم عقد اجتماع للطرفين اعلاه
بتاريخ ٩٣/٧/١١ م على فترتين صباحية
ومساءلية بين فريق العمل من المؤسسة برئاسة
عطوفة مدير عام المؤسسة وعضوية كل من :-
١ - المهندس عاكف ابو تايه - نائب المدير
العام .

٢ - المهندس يوسف نصر - مدير دائرة
المشاريع .

٣ - المهندس يوسف صلاح - مدير دائرة
اللوازم العامة والمشتريات .

٤ - السيد ياسين الرواشدة - مدير الدائرة
المالية .

٥ - السيد عبد خريز - رئيس القسم
القانوني .

بالاضافة لكل من رئيس المراقبة ٣ /
العقبة ، المستشار الفني ، الدكتور اسامة ماضي
ومعاضد المؤسسة الاساذ احمد ابو عرقوب
والمستشار لجمعية دول (Bob Deal) من شركة
R.P.T.

وقد تقيب عن الاجتماع عضوي
مجلس الادارة السادة / توفيق قموار وياسر
التل لوجودهما خارج البلاد .

وبين مندوبي نادي الحماية والتعويض وهم :-

١ - السيد بيتر ريفر Peter Reeves

٢ - السيد ستوارت تيت Stewart Teat

٣ - مندوب شركة (ميلر بيرد) Miller Beard

بالاضافة لممثلين عن وكيل النادي في
الأردن السادة جورج بقاعين ومارك مسكات .

وقد تم خلال هذا الاجتماع ما يلي :-

أولاً : الجلسة الصباحية

تم خلال هذه الجلسة استعراض مطالبه
المؤسسة على النادي وللمتعلة في الاصلاحات
المادية والميكانيكية والتعويض عن التوقف الكلي
والجزئي بعد الحادث اضافة لبعض المبالغ التي تم
الفاقها من قبل المؤسسة والمستتدة التي تقرير
فريق العمل تاريخ ٩٣/٧/٨ م . وذلك
كما يلي :- مرفق صورة عن التقرير .

١ - مناقشة موضوع الاصلاحات المادية
للرصيف والذي كان تقدير النادي لها
سابقاً مبلغ (٦٧٦٨٠٠) دولار بناءً
على عرض من الشركة البريطانية
(ميلر بيرد) بينما كانت تقديرات
المؤسسة لهذه الاصلاحات مبلغ
(٢٩٤) مليون دولار بناءً على
تقديرات المستشارين (الخلاص رندل
والمر وماضي) ، حيث ابدى النادي
استعداده للقيام بالاصلاح من خلال

الشركة البريطانية المذكورة ضمن شروط
المؤسسة وتحت اشراف مستشاريها .

٢ - مناقشة موضوع الاصلاحات الميكانيكية
للرصيف والذي كان تقدير النادي لها
(٢٢٦) الف . مارك . للمالي بناءً على
عرض من الشركة الصانعة (P.W.H.)
بينما كان تقدير المؤسسة لها مبلغ
(٣٦٠) الف مارك بعد اضافة مبلغ
(١٣٤) الف مارك على عرض الشركة
قيمة اجور الفنيين والمعدات وتكاليف
اقامة خبراء الشركة لعدم شمولها في
عرض النادي ولم يتم التوصل الى حل
نهائي حول هذا الموضوع وتم تأجيله
للجلسة المسائية .

٣ - مناقشة التعويض عن التوقف الكلي
للرصيف بعد الحادث مباشرة وحتى
اعادة تشغيله اي خلال الفترة من
١٢/٦ - ١٢/٢٣ / ٩١ م ، حيث كان
تقدير المؤسسة لهذا التعويض مبلغ
(٥٤٠) الف دولار . محبوبة على
اساس معدل تحميل يوم للفوسفات

(١٢٠٠٠) طن بحرفة قدرها (٢٥)
دولار للطن الواحد وللمدة تعطيل قدرها
(١٨) يوم . بينما كان تقدير النادي
لهذا التعويض مبلغ (١٨٨) الف دولار
فقط محبوبة على اسباب كمية النقص
عن المعدل الشهري وهي (٧٩) الف
طن بمعدل (٢٥) دولار للطن .

وبناءً عليه تم الاتفاق على التعويض بمبلغ
(٣٧٠) ألف دولار بعد تعديل كمية

الفوسفات التي تم تصديرها من خلال
الرصيف القديم والبالغة (٦٠) ألف طن .

٤ - مناقشة موضوع التعويض عن التعطل
الجزئي لعمل الرصيف بعد اعادة تشغيله
من تاريخ ١٢/٢٤ / ٩١ م حيث كان
تقدير المؤسسة له سابقاً (٢٨٣٤) دولار
يومياً عن ساعات التشغيل الزائدة في
عمل الرصيف على اساس الكلفة
التشغيلية لمنشآت مناولة الفوسفات ،
وان هذه الايام بلغت (٢٩٩) يوم ، وقد
ابدى مندوب النادي اعتراضهم على هذه
الطريقة في احساب التعطل الجزئي
لسببها . وان المؤسسة كانت تطالب
باحساب هذا التعطل على اساس كلفة
استخدام قاطرات لسفن الفوسفات
طوال فترات التحميل ولم يتم التوصل
الى حل حول هذا الموضوع حيث طلب
مندوب النادي تفصيلاً عن طريقة
الاحساب . الجانيتم لدراستها وتحديد
التعويض الذي يمكنهم عرضه حول هذا
البند .

وقد انتهت الجلسة الصباحية الساعة
الواحدة والنصف ظهراً .

ثانياً : الجلسة المسائية

وقد حضر هذه الجلسة جميع الحضور
في الجلسة الصباحية باستثناء محامي المؤسسة
مندوب شركة (ميلر بيرد) والمستشار بوب
دول . وقد جرى البحث في هذه الجلسة على
النحو التالي :-

١. تم البدء في مناقشة بند التعويض عن التعطيل الجزئي الذي لم يتفق عليه في الجلسة الصباحية ويؤن مندوب النادي عدم اقتناعه بالبررات الميمنة من قبل المؤسسة ولكنه بين امكانية قبول مبدأ اللجوء الى حل شامل ونهائي لكافة المطالبات بدفع مبلغ مقطوع وانتهاء التسوية على هذا الاساس ، وقد ابدى مدير عام المؤسسة ترحيبه بهذا المبدأ وطلب من النادي تحديد مبلغ التسوية الاجمالية لذلك شاملاً كافة مطالبات المؤسسة .
٢. طرح مندوب النادي مبلغ اجمالي قدره (١٤٥٠.٠٠٠) دولار كتسوية شاملة منها (٦٧٦.٠٠٠) دولار لاصلاح الاعطال للمدينة حسب عرض الشركة البريطانية والباقي قدره (٧٧٤.٠٠٠) دولار لاصلاح الميكانيكي وتعويض عن الاضرار التي تكبدتها المؤسسة .
٣. بين المدير العام ان المبلغ المقترح من النادي لتغطية الاضرار المشار اليها آنفاً لا يغطي الاضرار الفعلية وان تكلفة الاصلاح للاعطال المدنية تزيد عن المبلغ المقترح من الشركة البريطانية الامر الذي لا يشجع على اتخاذ قرار بشأن التسوية الشاملة .
٤. عاد مندوب النادي ورفق عرضه بمبلغ (٥٠٢) الف دولار كتسوية اجمالية ليصبح (١٦٥٠.٠٠٠) دولار كتسوية اجمالية شاملة لما يلي :-
- أ (٦٧٦) الف دولار اصلاح الاعمال المدنية .
- ب (٢١٠) الف دولار اصلاح الاحمال الميكانيكية .
- ج (٣٧٠) الف دولار تعويض عن العطل الكلي .
- د (٢٥٤) الف دولار تعويض عن التعطيل الجزئي .
- هـ (٥٤٠) الف دولار نفقات المؤسسة على الرصيف .
- و (١٠٠) الف دولار لمن فنادر تم شراؤها من قبل المؤسسة .
٥. بين مندوب النادي بأن عرضه متكامل وشامل ولا يقبل مبدأ التجرئة وسيقدم بتثبيت هذا العرض خطياً للمؤسسة حيث اجابه المدير العام بأنه في حال استلام المؤسسة لهذا العرض سيتم عرضه على مجلس ادارة المؤسسة لاتخاذ القرار المناسب باختياره صاحب الصلاحية في ذلك وقد وصل العرض بتاريخ ١٤/٧/٩٣ .

- بسم الله الرحمن الرحيم
- المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٤٧٥
التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٩٥ م
- معالي وزير الصحة
أبنت لمعالكم صورة عن السؤال رقم (١٥٠) تاريخ ١٥/٢/١٩٩٥ ، المقدم من سعادة النائب المهندس حماد أبو جاموس .
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .
- واقبلوا الاحترام ،،،
م . سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب
- بسم الله الرحمن الرحيم
- المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٥ م
معالي رئيس مجلس النواب
للموضوع : الأسفلة
- أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة / الاكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة بالنظام الداخلي .
- نص السؤال : كنا قد طالبنا بفتح مستشفى عمان العسكري بموجب المذكرات المرفقة منذ تاريخ ١٢/٣/١٩٩٣ وقد تمت
- وختاماً يوصي فريق العمل ان تتم التسوية بأن يقوم النادي باجراء الاصلاح للاعمال المدنية على نفقته وتحت اشراف مستشاري المؤسسة ودفع مبلغ عن التعويض للبند الاخرى .
- رئيس القسم القانوني مدير الدائرة المالية
عبد خريز ياسين الرواشدة
- مدير المشاريع مدير اللوازم
م . يوسف نصر م . يوسف صلاح
- نائب المدير العام رئيس المراقبة/٣٣/العقبة
المهندس عاكف ابو تايه راضي الطراونة
- معالي رئيس المجلس : الأستاذ احمد الكساسبة .
- السيد احمد الكساسبة :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- اشكر معالي وزير النقل على اجابته واكتفي بهذه الاجابة بضموم هذا السؤال وشكراً .
- معالي رئيس المجلس : شكراً لك .
- السيد الامين العام :
- ٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٥٧١) تاريخ ٢١/٢/١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم (٨٦) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

هكذا منه لأصل

الاجابة عليه من قبل معالي وزير الصحة السابق ومن ثم دولة رئيس الوزراء السابق بالموافقة المبدئية خصوصاً وأن إعادة فتح مثل هذا المستشفى يخدم سكان منطقة أهالي عمان الشرقية من مدنيين وعسكريين عاملين ومتقاعدين وكذلك بقية الاهالي الذين تنقصهم مثل هذه الخدمة بصورة فعالة .
لقد علمنا ان الخدمات الطبية قد قدمت دراسة لاعادة تشغيل هذا المستشفى وقد تم رفعها للحكومة لتأمين المخصصات اللازمة لهذه الغاية .

وحيث أنه مضى ما يزيد عن العام على هذه الاجراءات ولم تری طريقها الى الفعل على الواقع فأرجو التكرم باعلامنا متى سيتم إعادة فتح هذا للمستشفى ؟؟ وشكراً لمعاليكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عماد ابو جاموس

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : ع / ع / ٣ / ١٤

التاريخ : ١٩٩٥ / ٣ / ٨

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،،

إشارة لكتاب معاليكم رقم ٢٥/١٦/٣

٤٧٥ تاريخ ١٩٩٥/٢/١٨ وبرفقته صورة عن

السؤال : رقم (١٥٠) تاريخ ١٩٩٥/٢/١٥
المقدم من سعادة النائب للمهندس حماد ابو جاموس بخصوص إعادة فتح مستشفى عمان العسكري في منطقة ماركا الشمالية .

أرجو ان اعلمكم ان منطقة ماركا تتوفر فيها خدمات صحية جيدة حيث يغطي المنطقة مستشفى الملكة علياء ومستشفى باجوز الجديد ومستشفى رحمة (خاص) بالإضافة الى المراكز الطبية التابعة لهذه الوزارة والخدمات الطبية للملكية .

ما تقدم يتضح ان المستشفيات والمراكز الصحية القائمة في هذه المنطقة تفي بالفرض حالياً ، علماً بأن تكاليف إعادة تشغيل المستشفى العسكري في ماركا عالية جداً ، لأنه بحاجة الى إعادة وترميم لبنايه القديم الذي لم يعد صالحاً .

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد العزيز

جير

السيد عبد العزيز جير :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس محضرات النواب

الحضرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كان موضوع سؤالي لدولة رئيس الوزراء

الجدول المرفقة يثبت أن ٢٣ كشك أجرت بعد هذا التاريخ ، تناقض في المعلومات .

(٤) أمل أن تسود روح العدالة جميع المعاملات حتى يشعر صاحب الحق بأنه يصل الى حقه من أقصر الطرق . مع الشكر للجميع .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه

السيد الأمين العام :

٣ - كتاب معالي وزير المالية رقم (٢٦٩١) تاريخ ١٩٩٥/١/٣ ، جواباً على السؤال رقم (٨٨) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزهي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٦٣٧

التاريخ : ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٤

معالي وزير المالية

ابعت لمعاليكم صورة عن السؤال رقم

(٨٨) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٨ ، المقدم من

سعادة النائب السيد فواز الزهي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

في حينها عن الأكشاك القائمة على الأرضية في شوارع العاصمة وجاءت الاجابة متأخرة خمسة أسابيع فقط عن موعدنا مما يدل على التزام الحكومة بالقوانين والأنظمة التي تحكم هذه العملية وغيرها مع العلم أنني أرسلت سؤالي مرتين لا مرة واحدة .

من خلال دراستي للاجابة الواردة من الرئاسة المحترمة لاحظت ما يلي :-

(١) أن أمانة عمان الكبرى وضعت أسساً لمنع هذه الأكشاك بالتأجير توشي هذه الأسس بأنها لا تعطي كشكاً الا لمن كان عاجزاً عن العمل ومعه كتاب من صندوق المعونة الوطنية وبعد دراسة اجتماعية كما أعطيت أولوية معينة للمعاقين والفقراء والذين تم تحديدهم من خلال دراسة اجتماعية .

ورأني بعد الدراسة ان من بين الاسماء المذكورة في جداول أسماء المستأجرين للأكشاك من هم من الاغنياء والأقرباء والذين لا يتوفر فيهم شرط من الشروط المذكورة وسأحتفظ بهذه الاسماء وغيرها لبحث الموضوع مع معالي أمين عمان وتصويب الوضع ما أمكن .

(٢) حسب معرفتي بالفرض من إقامة الأكشاك في مدن العالم ولا سيما أوروبا أو أمريكا أن الأكشاك تكون لبيع الصحف والمجلات أما هنا فقد استعملت لأغراض متعددة ومنها الأطعمة والأشربة والسلع الكثيرة التي تباع في البقالات والمجلات التجارية الأخرى .

(٣) ينص الكتاب على أنه لم يصرف أي كشك منذ ١٩٩٣/٧/١٧ وواقع

هكذا عند الاصل

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الموافق: ١٤ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير المالية المحترم للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال:

- ١- هل وزارة المالية تستوفي مبالغ على السيارات المارة بالترانزيت عبر الأردن.
 - ٢- هل وزارة المالية / الجمارك تستوفي مبالغ من السيارات الأجنبية التي تحمل بضائع من الأردن إلى دول عربية.
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.
- البائس
فواز الزهبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم: ٢٦٦ / ١ / ٢٦٦

التاريخ: ٣ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشهر الى كتاب معاليكم رقم ١٦ / ٣

٢٤ / ٢٦٣٧ تاريخ ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٤ المتضمن

صورة عن السؤال رقم ٨٨ تاريخ ١٢ / ١٨ / ١٩٩٤ للمقدم من سمادة النائب السيد فواز الزعبي ورداً على السؤال المذكور ابن معاليكم ما يلي:-

أولاً:- الرسوم والضرائب التي تستوفى على السيارات الشاحنة الأجنبية المارة بطريق الترانزيت.

أ - اذا كانت محملة بالبضائع تستوفى عنها الرسوم التالية:-

- ١ - رسم مرور ٠.٠٣ ر. من القيمة على الا تزيد عن ٢٠٠ دينار.
- ٢ - ٢٥ دينار عن السيارات ذات جسمين / بدل خدمات مرور.
- ٣ - ١٥ دينار عن السيارات ذات الجسم الواحد / خدمات مرور.
- ٤ - اجور مساعي ٠.٠١ ر. من القيمة.
- ٥ - رسم فوق ديول ٨٠ دينار باستثناء الشاحنات السعودية والمصرية. فيستوفى ٦٠ ديناراً فقط.
- ٦ - ترفق ١٠ دنانير.

ب- اذا كانت الشاحنة فارغة تستوفى الرسوم التالية:-

- ١ - رسم مرور ٥ دنانير على السيارة ذات الجسم الواحد.
- ٢ - رسم مرور ١٠ دنانير على السيارات ذات الجسمين.

السيد فواز الزعبي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس،،،

- واسمح لي أن أقدم لمعالي وزير المالية على رده المفصل عن الرسوم والضرائب التي تستوفى على السيارات الشاحنة الأجنبية المارة بطريق الترانزيت، والتي تحمل بضائع من الأردن.

- ونتمنى أني أؤكد على أهمية رفد خزانة الدولة بالرسوم المستوفاة عبر مختلف الحالات التي ذكرت في الرد، من رسوم مرور، وخدمات مرور، وأجور مساعي،،،

الا أنني أخالف معاليه في مسألة رسوم فروق الديول وخاصة على الشاحنات التي تحمل لوحة سعودية.

- والذي أرجو معاليه وبالتالي الحكومة إعادة النظر بها استناداً لما هو متوفر من أرقام حيث يدخل الأردن يومياً أقل من حشر سيارات تحمل اللوحة السعودية، يتقاضى الأردن خلالها رسوم فروق ديول مقداره (٦٠) دينار عن كل سيارة.

وبالتالي فإن الخسارة يدخلها يومياً من هذه الرسوم حوالي (٦٠٠) دينار أردني، في حين يغادر الأردن عبر أو إلى السعودية ما يزيد عن (١٥٠) سيارة شاحنة أردنية يومياً.

- حيث تتقاضى السعودية مبلغ (٣٢٥) ريالاً أي (٦٠) ديناراً عن كل سيارة أردنية،،

٣ - رسم ديول ٨٠ دينار باستثناء الشاحنات السعودية والمصرية التي يستوفى منها ٦٠ دينار.

ثانياً: السيارات الأجنبية التي تحمل بضائع من الأردن.

أ - اذا كانت السيارة محملة الى بلدها تستوفى عنها الرسوم التالية:-

- ١ - رسم تحميل شهري مقداره ٢٥ دينار باستثناء الشاحنات السعودية والعراقية والمصرية والمغفأة بقرارات من مجلس الوزراء.

ب - السيارات الأجنبية التي تحمل الى بلد ثالث تستوفى عنها الرسوم التالية وبدون استثناء:

- ١ - رسم تحميل شهري مقداره ٢٥ دينار.
- ٢ - غرامة ١٠٠ دينار في حال التحميل لبلد مجاور ثالث.
- ٣ - ٢٥ دينار غرامة في حال عدم دفع رسم التحميل عند الدخول.

ارجو معاليكم التلطف بالملم والإطلاع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

وزير المالية - الجمارك

معالي رئيس المجلس: السيد فواز الزعبي.

وبالتالي فإن المواطن ومنه الخيرية تدفع ما يقرب من (١٥٠٠٠) دينار أي بوجود فارق أو خصاصة مقدارها حوالي (١٤٤٠٠) دينار يومياً ، الأجل أن تكون للمواطن .

وبالتالي فإن إعفاء الشاحنات السنوعية من فروق الديزل (شريطة أن يكون بالملل وأكبر شريطة المعاملة بالملل ، سوف يوفر على المواطن ومنه الدخل القومي (١٥٠٠٠) دينار أردني يومياً ، هذا إضافة إلى تشييط حركة النقل وتسهيل إجراءاتها ، ودفعها للنمو والزيادة ، وهذا ما تصبوا إليه .

- وقد سبق ذلك تجربة مع أنقوتنا في لبنان الأمر الذي نرجو فيه إجراء المشاورات مع السلطات السنوعية بالملل .

وعند عودة هذه الشاحنات من الأراضي الخينية إلى الأردن تدفع بالملل بما يعادل (٦٠) دينار عن كل سيارة .

يعني السيارة عندما تذهب إلى الخليج وتعود (١٢٠) دينار وهذا مطلوب من الحكومة للتفاهم مع السلطات السنوعية للاتفاق على شطب الرسوم وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك .

معالي وزير النقل : شكراً معالي الرئيس .

شكراً للأخ فواز الزعبي على المبادرة ولكن الصحيح مجلس الوزراء اتخذ قراراً بإعفاء رسوم الديزل وشريطة التعامل بالملل ، وهذا

بالإعفاء واتفقنا مع لبنان وكتبنا إلى السنوعية حوالي ثلاث مرات لم يردنا رد حتى الآن ، وننتظر الرد ، مع بقية دول الخليج هو معنى والآن نقوم بالتباحث مع الدول الأخرى للإعفاء .

القرار الأردني هو الإعفاء شريطة التعامل بالملل ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي ياله .

السيد الأمين العام :

٤ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٧) تاريخ ١٩٩٥/٣/٨ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٠) المقدم من سعادة النائب المهندس حماد أبو جاموس .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ٤٧٥ / ٢٥ / ١٦ / ٣
التاريخ : ١٩٩٥ / ٢ / ١٨ م

معالي وزير الصحة

أهت لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٥٠) تاريخ ١٩٩٥/٢/١٥ ، المقدم من سعادة المهندس حماد أبو جاموس .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السورور
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٥ / ٢ / ٨

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الصحة الاكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة بالنظام الداخلي .

نص السؤال : كنا قد طالبنا باعادة فتح مستشفى عمان العسكري بموجب المذكرات المرفقة منذ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣ وقد تمت الاجابة عليه من قبل معالي وزير الصحة السابق ومن ثم دولة رئيس الوزراء السابق بالموافقة المبدئية خصوصاً وأن إعادة فتح مثل هذا المستشفى يخدم سكان منطقة إهالي عمان الشرقية من مدنيين وعسكريين عاملين ومتقاعدين وكذلك بقية الاهالي الذين تنقصهم مثل هذه الخدمة بصورة فعالة .

لقد علمنا ان الخدمات الطبية الملكية قد قدمت دراسة لاعادة تشغيل هذا المستشفى وقد تم رفعها للحكومة لتأمين التخصيصات اللازمة لهذه الغاية .

وحيث أنه مضى ما يزيد عن العام على هذه الاجراءات ولم ترى طريقها الى الفعل

على الواقع فأرجو التكرم باعلامنا متى سيتم إعادة فتح هذا المستشفى ؟؟ وشكراً لمعاليتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حماد أبو جاموس

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : ع / ع / ١٥ / ٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ٣ / ٨

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،،

اشارة لكتاب معاليتكم رقم ٢٥/١٦/٣ / ٤٧٥ تاريخ ١٩٩٥/٢/١٨ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (١٥٠) تاريخ ١٩٩٥/٢/١٥ المقدم من سعادة النائب المهندس حماد أبو جاموس بخصوص إعادة فتح مستشفى عمان العسكري في منطقة ماركا الشمالية .

ارجو ان اطمعنكم ان منطقة ماركا تتوفر فيها خدمات صحية جيدة حيث يغطي المنطقة مستشفى الملكة علياء ومستشفى باجوز الجديد ومستشفى رحمة (خاص) بالإضافة الى المراكز الطبية التابعة لهذه الوزارة والخدمات الطبية الملكية .

كما تقدم يوضح ان المستشفيات والمراكز الصحية القائمة في هذه المنطقة تفي بالغرض حالياً ، علماً بأن تكاليف إعادة تشغيل

هكذا عند الأصل

المستشفى العسكري في ماركا عالية جداً ، لأنه بحاجة الى اعادة وترميم لبنائه القديم الذي لم يعد صالحاً .

واقبلوا فائق احترامى ،

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

سيدي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

استغرب هذه الاجابة من معالي وزير الصحة وذلك للأسباب التالية :-

سيدي الرئيس اذا رغبت ارجو الاجابة للاسبوع القادم .

معالي رئيس المجلس : تولى اجابتك للاسبوع القادم حين وجود وزير الصحة اذا رغبت بذلك .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً بوجل للجلسة القادمة ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥ - كتاب معالي وزير الخارجية رقم (٧٩٣)

تاريخ ١٩٩٥/٢/٧ ، جواباً على السؤال رقم (١١٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٤٣ / ٢٤ / ١٦ / ٣ :

التاريخ : ١٩٩٥ / ١ / ٣

معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية

أبحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١١٨) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرو
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٦

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية للاجابة عنه

خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : رشتت وزارة الثقافة واحداً من الامناء العامين السابقين لشغل وظيفة امين عام للمجلس التنفيذي للمؤتمر العام للمنظمة العربية للثقافة والعلوم وايدت اللجنة الوطنية لليونسكو - وزارة التربية والتعليم هذا الترشيح . ولكن وزارة الخارجية لم تقم برفع الترشيح للجهات المختصة . ما الاسباب التي حالت دون افادة الاردن من هذه الوظيفة ؟؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. فرح الرضي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم : ج ع / ٤ / ٥ / ٧٩٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ٢ / ٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٤٣/٢٤/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١/٣ ومرفقه السؤال المقدم من سعادة النائب فرح الرضي حول دعم المرشح الاردني لمنصب امين عام المؤتمر العام للمنظمة العربية للثقافة والعلوم .

ارفق لمعاليكم صورة عن الكتاب الموجه لسعادة السفير الاردني في القاهرة رقم ج ع /

٧٨٠٠/٥/٤ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١١ والكتاب رقم ج ع / ٤ / ٥ / ٨١١٣ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ الموجه أيضاً لسعادة السفير الاردني في القاهرة للتضمن دعم ترشيح السيد هاني العمدة للمنصب المذكور ، علماً بأن لجنة الترشيح التابعة للجنة الوطنية الاردنية والثقافة والعلوم قد وافقت على مرشحين هما الدكتور هاني العمدة كمرشح اول والدكتور هاني حياصات (مرشح ثاني) وهي الجهة المسؤولة عن هذا الموضوع .

ارجو التكرم بالاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير الخارجية

عبد الكريم الكباريتي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم : ج ع / ٤ / ٥ / ٨١١٣

التاريخ : ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٥

سعادة السفير الاردني / القاهرة

لاحقاً لكتاني رقم ج ع / ٤ / ٥ / ٧٨٠٠ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١١ .

أبحث اليكم صورة عن كتاب خطوفة مدير مكتب سمو ولي العهد ومرفقه رسالة الدكتور هاني العمدة المرشح لمنصب امين عام المجلس التنفيذي والمؤتمر العام للمنظمة العربية للثقافة والعلوم .

أرجو التكرم بالاطلاع والعمل على
مساعدة الدكتور العميد لدعم ترشيحه للمنصب
المذكور .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير الدولة للشؤون الخارجية

مكتب ولي العهد

الرقم : ٢٥٧٩ / ٢ / ١ / ٤

التاريخ : ١٤١٥ / ٦ / ٩ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ١٢ / ١٢ م

معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية

تحية طيبة وبعد ،

أبعث لمعاليكم طياً صورة طبق الاصل
عن الرسالة المرفوعة لمقام صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن نائب جلالة الملك ولي العهد ،
من الدكتور هاني العميد ، الذي يرجو من
سموه حفظه الله المساعدة والدعم حول
ترشيحه لمنصب الامن العام للمجلس التنفيذي
والمؤتمر العام للمنظمة العربية للثقافة
والعلوم ، علماً بأن وزارة الثقافة قامت بترشيح
الدكتور العميد لهذا المنصب .

راجياً معاليكم بالاطلاع ، وتقديم
المساعدة الممكنة للدكتور العميد بالطريقة التي
ترونها مناسبة .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

مدير المكتب

ميشيل حمارة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى مقام حضرة صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ادام الله ايامه .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

فقد تفضلت وزارة الثقافة مشكوراً
بترشيحي " قبل أسابيع " لمنصب الامن العام
للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام للمنظمة العربية
للثروة والثقافة والعلوم ، وقد أيدت هذا
الترشيح للجنة الوطنية للثروة والثقافة والعلوم ،
وأرسلت هذا التأيد الى وزارة الخارجية لاتخاذ
الإجراءات المناسبة ، وما يلزم ذلك من
اتصالات دبلوماسية تمهيداً لتعيين المرشح اعتباراً
من مطلع كانون الثاني ١٩٩٥ .

وغني عن الإشارة أن المملكة الأردنية
الهاشمية لم تحط بأي منصب في هذه المنظمة
وسواها من المنظمات العربية والدولية منذ
حرب الخليج كما كانت غفلاً عن الإهتمامات
العربية في هذه المجالات الثقافية المهمة ، التي
كانت للمملكة فيها الباع الطويل ، والقرار
الرشيدي ، والرأي السديد والفعل المفيد .

ونظراً لما لهذا المنصب من أهمية بالغة
للمملكة بخاصة والعالم العربي بعمامة ، ولاننا
نتطلع الى أن تحتل المملكة المكان المرموق في
واجهة الأحداث ، وحيث اننا نتطلع الى
المشاركة الفاعلة في التفاعلات العربية
والدولية ، الحالية منها والمستقبلية ، ولا سيما
عمليات السلام . وما تتطلبه من استحقاقات
ثقافية وفكرية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم : ج ع / ٥ / ٤ / ٢٨٠٠

التاريخ : ١١ / ١٢ / ١٩٩٤

سعادة السفير الأردني / القاهرة

أبعث اليكم صورة عن كتاب وزارة
الثقافة رقم ت / ١١١ / ١ / ٣٩٦١ تاريخ
١٩٩٤ / ١١ / ٦ المتضمن ترشيح الدكتور هاني
العميد - الجامعة الأردنية لشغل وظيفة امين عام
المجلس التنفيذي والمؤتمر العام للمنظمة العربية
للثروة والثقافة والعلوم مرفقاً استمارة البيانات
الخاصة بالمرشح معاً حسب الاصول .

أرجو الاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الدولة للشؤون الخارجية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الثقافة

صنمان

الرقم : ت / ١١١ / ١ / ٣٩٦١

الموافق : ١١ / ١٢ / ١٩٩٤

معالي وزير الثروة والتعليم

رئيس اللجنة الوطنية للثروة والثقافة والعلوم

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة الى كتابكم رقم ٤ / ٤ / ٤٨

تاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٩٤ ومرفقاته بشأن

فأنتي أنطلع الى تأييد سموكم الشخصي
والرسمي ، حتى إذا ما حظيت بهذا التأيد
الكرام سيأتطلع قدماً الى تفضل سموكم بالإعاز
الى وزارة الخارجية والجهات الرسمية الاخرى ،
بالاهتمام بهذا الموضوع اهتماماً سياسياً فضلاً
عن الاهتمام الإداري ، علماً بأنه سبق وتم
ترشيحي لمنصب أخرى مماثلة ، ولكن الجهات
المعنية تجاهلت هذا الترشيح لإعتبارات سياسية
معروفة .

سيدي ولي العهد المعظم

انا ونحن نستمد العزم والرشاد والنصح
منكم ، نتأمل أن تفتحوا لنا باب الهمم والبركة
وتعينوا اخوانكم على الوصول الى ما فيه رفعة
الوطن وعلو شأنه ، وانكم لقادرون على تقديم
العون واسداء النصح وتأييد التطلعات الحيرة .

وفتكم الله يا سمو الامير ، ومد في
عمركم وعمر أبنائكم وذويكم ، ومتعكم
بالصحة والعافية ، وأيدكم لما فيه مصلحة البلاد
والعباد ، سائلاً المولى تبارك وتعالى أن
يحفظكم ويديمكم لنا أئمةً ولأولاً لمصاحب
الجلالة الملك الحسين المعظم ، سيد البلاد ،
الذي ولي فعدل ، ومثلك فأفضل ، وأعطى
فأجزل ، وسئل فأجاب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور هاني العميد

الجامعة الأردنية

جبران في ١٩٩٤ / ١٢ / ٤

الترشيح لوظيفة أمين عام المجلس التنفيذي والمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أرجو إحاطتكم علماً بأن وزارة الثقافة تنسب الدكتور هاني العمدة - الجامعة الأردنية لشغل الوظيفة المبينة أعلاه ، برفقاً طياً الاستشارة الخاصة به معاً حسب الأصول .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وزير الثقافة

الأمين العام

محمد ناجي عمارة

نسخة / عطوفة أمين عام وزارة الخارجية

نسخة / الدكتور هاني العمدة

نسخة / مدير مديرية التبادل الثقافي .

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الرضي .

الدكتور فرح الرضي : شكراً معالي

الرئيس .

لا أريد أن أوجل الإجابة كما فعل زميلي أبو جاموس لانه يبدو أننا لن نجد الزميل وزير الخارجية في أي جلسة . ولكنني أريد أن أقدم مداخلته سريعة بأن الطلب الذي قدم من الأردن من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، كان من المفترض أن يرسل إلى مقر هذه المنظمة في تونس ، إلى سفيرنا في تونس . ولكنني استغرب لماذا أرسل إلى سفيرنا في القاهرة وهذا ما ترتب عليه عدم وصول الطلب في الوقت المحدد ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك . البند الذي يليه .

٤ - الاقتراحات برغبة :-

١ - اقتراح برغبة رقم (٨٦) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب أحمد الكوفحي ، بشأن تصنيف كل العاملين في أجهزة الحكومة عن يحمل الثانوية العامة فأكثر ، وتحويل العاملين بالمياومة إلى المقطوع .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٥ / رمضان المبارك / ١٤١٦ هـ

الموافق : ١٥ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس المقرر :

نص الاقتراح : إن ديوان الخدمة المدنية يستقبل طلبات العمل لمن يحمل الثانوية العامة على الأقل ، الأمر الذي يستلزم تصنيف كل العاملين في أجهزة الحكومة عن يحمل الثانوية العامة فأكثر .

لذلك أرى أن تصوب وضع هؤلاء الذين لم يحصلوا بعد أمراً ضرورياً وقانونياً .

وأما العاملون بالمياومة من حملة دون الثانوية العامة فأرى أن إضافتهم يتطلب تحويلهم

إلى المقطوع بعد ثلاث سنوات على الأكثر أملاً لتحقيق ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. أحمد الكوفحي

٢ - اقتراح برغبة رقم (٨٧) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، بشأن إيجاد حلول لمشكلة البطالة في محافظة أربد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٥ / رمضان المبارك / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٥ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس المقرر :

نص الاقتراح : تعاني محافظة أربد من بطالة حادة ، نظراً لعدم وجود استثمارات حكومية أو شركات عامة ، ولقلة ذات اليد لدى القطاع الخاص فيها ، لذلك أطالب الحكومة بأيجاد هذا الواقع بعين الاعتبار ، وأن توجد الحلول ولو جزئياً لهذه المشكلة التي بلغت حداً لا يطاق ، يفلت بالانفجار .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

أحمد الكوفحي

٣ - اقتراح برغبة رقم (٨٨) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، بشأن فتح كلية الشريعة الإسلامية في جامعة العلوم والتكنولوجيا وإضافة التخصص الشرعي في مرحلة التعليم الثانوي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٥ / رمضان المبارك / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٥ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس المقرر :

نص الاقتراح : لا يخفى أن المقاصد الضرورية للشريعة الإسلامية خمسة أولها الدين ، وعليه أقترح ما يلي :

١ - ضرورة احتضان جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لكلية الشريعة الإسلامية لتساهم في صنع الشخصية السوية لطلبة الجامعة من خلال مساقات إلزامية واختيارية من جهة ، ولترغد مجتمعنا وأمتنا بالخريجون الذين نحتاجهم .

٢ - ضرورة أن تضيف وزارة التربية والتعليم في مرحلة التعليم الثانوي - التخصص الشرعي ، أسوة بغيره من التخصصات الأقل شأناً .

المخصصة لغايات أبنية المدارس في نفس موقع المنطقة المذكورة .

أدعو الحكومة الموقرة الطلب من معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم إنشاء المدرسة بالجويده الشرقية للحاجة الماسة وللتنخيف من معاناة الطلاب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

أنور الحديدي

٥ - اقتراح برغبة رقم (٩٠) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديدي ، بشأن تغيير شبكة المياه في بلدة القويسمة / محافظة العاصمة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : نظراً للحاجة الماسة إلى تغيير شبكة المياه في بلدة القويسمة / محافظة العاصمة حيث أن الشبكة الحالية أصبحت لا تفي بحاجة السكان خاصة في الوقت الحاضر ولتدعيمها وعدم وصول المياه للسكان خاصة في فصل الصيف .

أدعو الحكومة الموقرة الطلب من معالي

٣ - ضرورة التفكير في الالتحاق بالمدارس الشرعية التابعة لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ، وأرى أن الأنسب في ذلك هو الثالث الاساسي ، وضرورة وضع خطة انهاء الثانوية العامة الشرعية فيها خلال السنتين القادمتين ، مع الاهتمام بالابنية لتتوفر فيها شروط المدرسة النوعية ، والتخلص من مبدأ الاستئجار والضيق السكنية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. احمد الكوفحي

٤ - اقتراح برغبة رقم (٨٩) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديدي ، بشأن إنشاء مدرسة في الجويده الشرقية / محافظة العاصمة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : نظراً للحاجة الماسة إلى إنشاء مدرسة في الجويده الشرقية محافظة العاصمة لوجود اعداد كبيرة من الطلاب ولعدم المدارس عن مكان سكنهم ولوجود الأرض

وزير المياه العمل على تغيير الشبكة القديمة بشبكة جديدة تلبي حاجات الناس علماً بأن وزارة المياه وعدت منذ فترة طويلة بتغيير وتجديد شبكة المياه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

أنور الحديدي

٦ - اقتراح برغبة رقم (٩١) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديدي ، بشأن ربط الأحياء المتبقية من بلدة القويسمة بشبكة المجاري ذات الانسياب باتجاه عمان .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح وعدت وزارة المياه بربط الأحياء المتبقية من بلدة القويسمة بشبكة المجاري ذات الانسياب باتجاه عمان وكذلك عمل محطة تنقية لمناطق جنوب عمان منذ ما يزيد على ثلاث سنوات إلا ان الوزارة لم تنفذ ما وعدت به .

أدعو الحكومة الموقرة الطلب من معالي وزير المياه العمل على تلبية رغبات الناس بربط

المنطقة بمشروع المجاري علماً بأن السكان يساهمون برسوم المجاري بموجب القانون منذ ما يزيد على عشر سنوات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

أنور الحديدي

٧ - اقتراح برغبة رقم (٩٢) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديدي ، بشأن إنشاء نفق على شارع اليرموك في عمان .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : نظراً للحاجة الماسة إلى إنشاء نفق على شارع اليرموك في عمان وبالجهد التي تربط جنوب مخيم الوحدات بمنطقة النهاربه فإنني أدعو الحكومة الموقرة إلى الطلب من أمانة عمان الكبرى لعمل النفق المذكور لكثرة حوادث الدهس في ذلك المكان وخاصة بين الأطفال طلاب المدارس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

أنور الحديدي

٨ - اقتراح برغبة رقم (٩٣) تاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٩٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عريضة ، بشأن إحداث وحدة طوارئ واسعاف في المركز الوطني للصحة النفسية في الفحيص .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٤١٦

الموافق : ١٢ / ٦ / ١٩٩٥ .

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : أقترح على معالي وزير الصحة أن يحدث وحدة طوارئ واسعاف في المركز الوطني للصحة النفسية في الفحيص . حيث يقع المركز في منطقة سكنية مأهولة بين مدينتي ماحس والفحيص وفي المنطقة مصنع الاسمنت مما يظهر الحاجة الملحة لاجاد مركز اسعاف وطوارئ في المنطقة وامكانيات المركز الوطني تساعد في ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عريضة

معالي رئيس المجلس : درج المجلس على إحالة الاقتراح برغبة بمرتها الى اللجنة الادارية . هل يرى المجلس ذلك ؟
الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : اذن تمثال بمجملها الى اللجنة الادارية . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥ - الردود على الاقتراحات برغبة :-

١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٢٩١٣) تاريخ ٢ / ٤ / ١٩٩٥ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٦٥) للمقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٧ / ٣ : ٩٨٩

التاريخ : ٢٣ / ٤ / ١٩٩٥

سعادة النائب السيد بدر الرباطي

ابحث اليكم بصورة عن كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٢٩١٣) تاريخ ٢ / ٤ / ١٩٩٥ جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٦٥) للمقدم منكم .

للإطلاع على مضمونه .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٧ / ٣ : ٥٤٥

التاريخ : ٢٣ / ٢ / ١٩٩٥ م

سيادة رئيس الوزراء الالهم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الرابعة والعشرين من الدورة العادية الثانية المنعقدة صباح يوم الاحد الموافق ١٩ / ٢ / ١٩٩٥ ، للموافقة على إحالة الاقتراحات برغبة ذوات الارقام (٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥) الى سيادتكم والمقدمة من النواب السادة د. فوزي الطعيمة ، د. محمد الحاج ، بدر الرباطي .
أرجو الإطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٤ شعبان ١٤١٥ هـ

للموافق : ١٥ كانون الثاني ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : تفقّر محافظة العقبة الى وجود مفتي يجهب على استفسارات المواطنين الدينية .

أقترح على وزارة الاوقاف تعيين مفتي في مدينة العقبة بالتحق بمديرية الاوقاف وذلك من خلال طرح مسابقة لحملة الشهادة الشرعية في المحافظة ، وبذلك يتم التسهيل على الناس والتخفيف من معاناتهم واضطرار الكثير منهم للسفر الى عمان أو معان .

وبعضهم يجرىء على الحرام لأنه لا يملك ما يوصله الى المفتي خارج المحافظة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

بدر صالح الرباطي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ - ١٢ - ٦ - ٢٩١٣

التاريخ : ٢ - ١١ - ١٤٢٥ هـ

الموافق : ٢ - ٤ - ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٧ / ٣ / ٢٨ / ٥٤٥ تاريخ ٢٣ / ٢ / ١٩٩٥ ومرفقه الاقتراح برغبة رقم (٦٥) للمقدم من سعادة النائب بدر الرباطي بخصوص تعيين مفتي في مدينة العقبة ،

فابحث اليكم بصورة عن كتاب معالي

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
رقم ١/١/٢١/٤٨٩٦ تاريخ ٢٣/٢/١٩٩٥
للتعريض للاجابة على الاقتراح اعلاه ،
للاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

بالوكالة

نسخة / الى معالي وزير الشؤون البرلمانية

نسخة / الى عطوفة المستشار الشؤون البرلمانية
والسياسية

نسخة / الى الملف

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات
الإسلامية

الرقم : ١/١/٢١/٤٨٩٦

التاريخ : ٢٢/١٠/١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٣/٣/١٩٩٥ م

سيادة رئيس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتاب سيادتم رقم ١٢/٥١/١٦٤٠٠/٢١ تاريخ ١٣/٣/١٩٩٥ ، والمرفق
بطية مبنية عن كتاب معالي رئيس مجلس
النواب رقم ٣/١٧/٢٨/٥٤٥ تاريخ ٢٣/٢/١٩٩٥
ومرفقه الاقتراح برغبة رقم (٦٥)
المقدم من سعادة النائب بدر الرياطي بشأن

تعيين مفتي في محافظة العقبة .

أرجو أن أبن لسيادتكم بأن الوزارة ومن
خلال مجلس الانشاء سوف تعلن عن مسابقة
لتعيين مفتي في المحافظات تنفيذاً لاحكام المادة
(١١ / أ) من نظام التنظيم الاداري لوزارة
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم
(٣٢) لسنة ١٩٧٩ والمعدلة بموجب النظام
للمعدل رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٦ ، وفي ضوء
نتيجة المسابقة سيتم تعيين مفتي في محافظة
العقبة ان شاء الله .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

الدكتور عبد السلام العبادي

٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم
(٣٩٥٥) تاريخ ٢/٥/١٩٩٥ ،
جواباً على الاقتراحين برغبة ذوات
الارقام (٥٩ ، ٦١) المقدمين من
سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣/١٧/٢٨/١٢١١

التاريخ : ٢٧/٥/١٩٩٥ م

سعادة النائب السيد بدر الرياطي

ابعث اليكم صورة عن كتاب سيادة
رئيس الوزراء الأكرم رقم (٣٩٥٥) تاريخ ٢/٥/١٩٩٥
ومرفقه كتاب معالي رئيس سلطة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٣ شعبان ١٤١٥ هـ

الموافق : ٤ كانون الثاني ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي
على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : يعاني أطفال العقبة في
المناطق السكنية من الحجز في البيوت والطوابق
بسبب عدم توفر الحدائق والملاعب المناسبة ومن
يخرج منهم متسللاً يتعرض للدهس أو الإيذاء
برمي الحجارة والشجار مع أولاد الجيران
وحفاظاً على حياة هذه البراعم أقترح أن تقدم
سلطة الأقليم بالتعاون مع البلدية ما يلي :

١ - إنشاء ملعب في كل حي يخدم أطفال
سكان الحي وتزويده بالملاعب خفيفة ذات
تكلفة زهيدة (يوجد قطع أراضي معدة
للخدمات) .

٢ - إنشاء حديقة في كل حي وتزويدها
بالمقاعد المناسبة التابعة للاستفادة منها
للصغار والكبار .

٣ - بناء أكشاك في المناطق المشار اليها في
(١ ، ٢) وتكون بذلك قد وفرنا فرص
عمل لأبناء المنطقة فضلاً عن تقديم
الخدمات اللازمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

النائب

بدر صالح الرياطي

اقليم العقبة رقم ١٥٥١٠ تاريخ ١٧ / ٤ /
١٩٩٥ جواباً على الاقتراحين برغبة ذوات
الارقام (٥٩ ، ٦١) المقدمين منكم .

للاطلاع على مضمونه .

واقبلوا الاحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣/١٧/٢٨/٤٧٨

التاريخ : ١٨/٢/١٩٩٥ م

سيادة رئيس الوزراء الأكرم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في
جلسته الحادية والعشرون من الدورة العادية
الثانية المنعقدة صباح يوم الاحد الموافق ٥/٢/
١٩٩٥ الموافقة على إحالة الاقتراحات برغبة
ذوات الأرقام (٥٩ ، ٦١) الى
سيادتكم وللمقدمة من النائبين السيدين ، د.
همام سعيد ، بدر الرياطي .

يرجى التكرم بالاطلاع والاجابة عليها
ضمن المادة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسخة / الى ملف اللجنة الادارية قرار رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٣ شعبان ١٤١٥ هـ

الموافق : ٤ كانون الثاني ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : تنفق مدينة العقبة الى كثير من المنشآت والمرافق التي تخدم الطفل وتفتح أمامه آفاق المستقبل . لذا اقترح أن تقوم سلطة اقليم العقبة بالتعاون مع البلدية بإنشاء ما يلي :-

١ - مكتبة عامة للأطفال بتجهيز قاعة لعرض مسرحيات الأطفال .
٢ - حديقة عامة للأطفال تتوفر فيها كل وسائل الترفيه البريقة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

النائب

بدر صالح الرياطي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٥٠ / ١٢ / ٦ / ٣٩٥٥

التاريخ : ٢ / ١٢ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٥ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٨ / ١٧ / ٣ / تاريخ ٤٧٨ تاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٩٥ ومرفقه الاقتراح

برغبة المقدم من سعادة النائب بدر الرياطي بخصوص انشاء ملاعب وحدائق واكتشاك ومكتبة عامة في مختلف احياء مدينة العقبة .

فابحث اليكم بصورة عن كتاب معالي رئيس سلطة اقليم العقبة رقم ٣ / ٧٥ / ٥٥١ تاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٩٥ المتضمن الرد على ما ورد بالاقتراح اعلاه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء بالوكالة

نسخة / الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية
نسخة / الى عطوفة المستشار الشؤون البرلمانية والسياسية

نسخة / الى الملف

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطة اقليم العقبة

الرقم : ٣ / ٧٥ / ١٥٥١

التاريخ : ١٧ / ذو القعدة / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٧ / ٤ / ١٩٩٥ م

سيادة رئيس الوزراء الافخيم

اشارة لكتاب سيادتم رقم ٥١ / ١٢ / ٦ / ١٩٧٥

تاريخ ٨ / ٣ / ١٩٩٥ بخصوص

الاقتراحين برغبة رقم (٥٩ ، ٦١) تاريخ ٤ / ١ / ١٩٩٥

والمقدمين لمعالي رئيس مجلس

النواب من سعادة النائب بدر صالح الرياطي .

ارجو سيادتم العلم بأن السلطة قامت

بتخصيص عدة قطع اراضي في مدينة العقبة

كمناطق خضراء وحدائق عامة مثل حديقة ايله

ومتتزه البلدية ، والقطع المخصصة لمثل ذلك داخل المناطق السكنية بالاضافة الى تخصيص قطع اراضي لنوادي الشباب المختلفة كما قامت بإنشاء للملعب البلدي وتسليمه لوزارة الشباب .

وان السلطة تأخذ بعين الاعتبار تنظيم قطع اراضي لهذه الغاية في المناطق السكنية الجديدة ، مرفقاً بطية مخططاً " هيكلية " لمدينة العقبة والذي يبين القطع المخصصة كمناطق خضراء وللغابات الترويجية داخل المدينة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

د. فايز خصاولة

رئيس السلطة

٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٣٨٣٧) تاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٩٥ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٦٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٧ / ٢٨ / ١٢١٠

التاريخ : ٢٧ / ٥ / ١٩٩٥ م

سعادة النائب الدكتور محمد الحاج

ابحث اليكم صورة عن كتاب سيادة

رئيس الوزراء رقم (٣٨٣٧) تاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٩٥ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٦٤) المقدم منكم .

للاطلاع على مضمونه .

واقبلوا الاحترام ،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٧ / ٢٨ / ٥٤٥

التاريخ : ٢٣ / ٢ / ١٩٩٥ م

سيادة رئيس الوزراء الافخيم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الرابعة والعشرين من الدورة العادية الثانية المنعقدة صباح يوم الاحد الموافق ١٩ / ٢ / ١٩٩٥ ، الموافقة على احالة الاقتراحات برغبة ذوات الارقام (٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥) الى سيادتكم والمقدمة من النواب السادة د. فوزي الطميمة ، د. محمد الحاج ، بدر الرياطي .

ارجو الاطلاع والاجابة عليها ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

نسخة : ملف اللجنة الادارية قرار رقم (١٠٠)

هكذا حذو الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٠ / شعبان / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١١ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : اقترح إنشاء نفقين أو جسرين على أو توسعاً لعمان - الزرقاء ، الأول عند اسكان الامير هاشم والثاني عند مسلخ الرصيفة نظراً للأهمية القصوى لهذين المقطعين وكثرة السيارات الداخلة والخارجة من هاتين المنطقتين الى عمان والزرقاء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الغائب

د. محمد الحجاج

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٣٨٣٧

التاريخ : ٢٧ / ١١ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٧ / ٤ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٨ / ١٧ / ٣

٥٤٥ تاريخ ٢٣ / ٢ / ١٩٩٥ ومرفقه الاقتراح

رقم (٦٤) للمقدم من سعادة النائب الدكتور

محمد الحجاج بخصوص انشاء نفقين أو جسرين على اتوسعد الزرقاء .

فاثبت اليكم بصورة عن كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ١٢١ / ٣ / ٩٤٥٧ تاريخ ٢٢ / ٤ / ١٩٩٥ المتضمن الرد على الاقتراح اعلاه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء بالوكالة
نسخة / الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية
نسخة / الى عطوفة المستشار الشؤون البرلمانية والسياسية

نسخة / الى الملف

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الأشغال

الرقم : ١٢١ / ٣ / ٩٤٥٧

التاريخ : ٢٢ / ١١ / ١٤١٥ هـ

للموافق : ٢٢ / ٤ / ١٩٩٥ م

سيادة رئيس الوزراء الأليف

للموضوع : دراسة انشاء انفاق أو جسر لطريق اتوسعد عمان / الزرقاء .

اشارة لكتاب سيادتكم رقم ٥١ / ١٢ / ٢١٣٩ تاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٩٥ ومرفقه

كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣ / ١٧ / ٢٨ / ٥٤٥ تاريخ ٢٣ / ٢ / ١٩٩٥

بشأن انشاء نفقين أو جسرين على اتوسعد عمان - الزرقاء .

ارجو سيادتكم التكرم بالعلم بأن الوزارة

قرار اللجنة القانونية

للمادة ١٠ :-

- أ - شطب عبارة (مكاتب عامة) والاستماعة عنها بكلمة (مديريات) .
- شطب كلمة (المكاتب) والاستماعة عنها بكلمة (المديريات) .
- شطب العبارة التالية والواردة آخر الفقرة (وبدل الخدمات التي تتقاضاه) .

معالي رئيس المجلس : رأي اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، الاستاذ الكساسة تقضل .

السيد احمد الكساسة : شكراً معالي

الرئيس .

الذي يقرأ المادة هنا يتحدث عن مكاتب عامة للتشغيل ، وعندما يحولها الى مديريات عندما شغل معالي وزير العمل في سؤال سابق لزميل أثناء الدورة العادية قال بأن هناك مديرية عامة للتشغيل فأخشي بأن تفسر بأنه سيفتح في المحافظات مديريات عامة للتشغيل وهذا اذا كان الهمم الذي ذهبت اليه الحكومة فان ذلك سيكون الحلقة كثيراً سيما وأن العائدات التي تتقاضاها من الرسوم المحصلة من العمال لن تفي براتب موظف واحد .

لذلك اذا كان هذا رأي الحكومة أو ما ذهبت اليه فاني اقترح ان تبقى الكلمة هنا مكاتب عامة . ويكون هذه المكاتب من ضمن مديريات العمل ، اي مكاتب تشغيل ضمن مديريات العمل حتى لا يقال انه فصل للمديريات تشغيل مديريات عمل . شكراً معالي الرئيس .

بصدد دراسة انشاء انفاق أو جسر علوية للطريق موضوع البحث .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،

وزير الاشغال العامة والاسكان

الدكتور عبد الرزاق السور

معالي رئيس المجلس : الرميل بدر الرياضي لاحظت انه يرغب بالحدث فقط وددت ان اوضح استاذ بدر ان الردود على الاقتراحات هي موضوع اخبار للعلم فقط ولا يسمح في الردود عليها الا اذا كانوا بطريقة سؤال او بطريقة مباشرة مع الوزير . شكراً . البند الذي ياله .

السيد الامين العام :

٦ - استكمال البحث في قرار اللجنة

القانونية رقم (١٠) تاريخ ١١ / ٦ / ١٩٩٥ ، والمتضمن مشروع قانون

العمل لسنة ١٩٩٣ .

(القرار موزع في الجلسة السابقة) .

معالي رئيس المجلس : سبق وان وقف

المجلس الكريم في المناقشة عند الفصل الثالث

للمادة (١٠) السيد مقرر اللجنة القانونية

تفضل .

السيد حاتم الغزاوي مقرر اللجنة

القانونية :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثالث

التشغيل والتوجيه المهني

للمادة ١٠ - أ - تنشئ الوزارة مكاتب عامة

للتشغيل والتوجيه المهني ويجوز للوزير

بموجب تعليمات يصدرها مهام هذه

المكاتب وبدل الخدمات التي تتقاضاه .

هكذا حذو الأصل

معالي رئيس المجلس : الصيغة التي
تقترحها استاذ أحمد .

السيد أحمد الكساسبة : كما جاء من
الحكومة تماماً ، تنشئ الوزارة مكاتب عامة
للتشغيل والتوجيه المهني ويحدد الوزير بموجب
تعليمات يصدرها مهام هذه المكاتب وبذل
الخدمات التي تقاضاه .

معالي رئيس المجلس : إذا ألت تريد
النص الأصلي .

السيد أحمد الكساسبة : نعم النص
الأصلي .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير
العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي
الرئيس .

الحقيقة قام تنظيم الوزارة التي للمكاتب
واحدت بدل منها المديريات وهي مديريات
عمل وتشغيل .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عريضة .

الدكتور محمد عريضة : لا أدري الآن
وزارة العمل لها مديريات ولها مكاتب ويمكن
ان تكون المديرية في مقر المحافظة أو اللواء
مثلاً ، لكن مكتب العمل يمكن ان يوجد في
منطقة عمالية ، مثلاً المدينة الصناعية الآن فيها
مكتب عمل غير مديرية العمل الموجودة في
محافظة العاصمة ولذلك الإبقاء على مكاتب
العمل كفروع متخصصة لعملية التشغيل
ومتابعة العمال غير مصطلح المديرية الموجودة

في سائر تقسيماتنا الادارية في الوزارات
الأخرى . ولذلك اقترح ان يبقى النص كما
جاء من الحكومة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم
أبو زلط .

السيد عبد المنعم أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

اقترح التعديل التالي على الفقرة (أ) من
للمادة العاشرة : -

تنشئ الوزارة مكاتب عامة ومديريات
حسب الحاجة ولللك للتشغيل والتوجيه المهني
الى اخر الفقرة .

وبذلك ييسر على المواطن في الجمع بين
المكتب في المناطق المكتظة وبين المديريات ومن
ثم يساعد على التوفير لخزينة الدولة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ عبد موسى النهار . الواقع أنا أريد ان
يبقى التسميات كما كانت (مكاتب عامة)
وذلك لا تنسى انه يرتب على انشاء مديرية
وظائف اخرى ومديريات وجقوى للمدير فهل
تتوي وزارة العمل ان تتوسع في عدد هائل من
المدراء فلذلك ارى ان يبقى التسمية كما
وردت في المشروع .

اصوات : ثلثي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس
اللجنة القانونية .

معالي رئيس اللجنة القانونية : شكراً
معالي الرئيس .

الموضوع لا يحتاج الى كل هذا الخلاف
والى كل هذا النقاش ، يعني معالي وزير العمل
اوضح ان المسألة مسألة تنظيم الاداري للوزارة
تقول المديريات وألفت المكاتب ، ان قلنا
مديريات وان قلنا مكاتب لا أعرف ما هي
للمشكلة التي صارت ، ولا أعتقد في ان الوزارة
تريد ان تتوسع وتعمل مديريات موجودة عندها
مديريات في المحافظة والاولية هذه المديريات
هي التي تقوم بالتشغيل ، فنحن خلفنا من كلمة
مكاتب عامة في اللجنة مكاتب عامة واجور
خدمات تقاضياها شخص يسجل عندها يريد
ان يشغل عامل ميكانيك او عامل نجارة او
حداثة نحن كلنا هدلنا التشغيل عن المواطن .
الوزارة لديها مديريات موجودة لا تريد ان
تتوسع ولا غيره وتنظيمها الاداري يكون
مديريات وشطب كلمة مكاتب نحن ولقنا
وضع النص مع وضع وزارة مالمعمل شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي
نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : شكراً معالي الرئيس .

لا اريد الدخول في فلسفة الصياغة وإنما
بالفلسفة بالفصل الكامل اما ان يكون موجود
او غير موجود ، يعني قطاع العمل في هذا
البلد من عدم وجود جهات محددة تستقبل
طلبات العمل وتحاول ان توجه العمال حيث
توجد الفرص هذا النوع من المكاتب الذي

يقوم بهذا العمل قد يكون عاماً وقد يكون
قطاعاً خاصاً ، وسواء نصت على السماح
للقطاع الخاص ان يتولى هذا العمل ام لا فهناك
مكاتب قائمة وأيجاد فرص العمل التي تحدثت
عنها هي داخل البلد وخارجه الفلسفة هي ان
توجد مؤسسة لمشاركة القطاعين العام والخاص
مسؤولة عن عملية التشغيل في داخل البلد
وخارجه . وهذا ما جاء عليه النص في الفقرة
(ج) والا ان تقوم ما تحدثت عنه المادة هنا
مكاتب او مديريات يعرف اخواني الطيبين في
اللجنة القانونية ، اما تنظيم الوزارة وتحديد
مديرياتها من صلاحيات مجلس الوزراء
بموجب المادة (١٢٠) من الدستور هنا
تكلم عن مكاتب ذات تخصص توجد في
دائرة العمل مكاتب قد تكون اعدادها كثيرة
وفي اماكن متعددة ولكن على مكتب من هذا
المكاتب يرتبط بمديرية العمل اما هذا النص ،
هذا النص واضح الدلالة اسمها مديرية التشغيل
والتوجيه المهني فهي اذا مديرية جديدة الى
جانب مديرية العمل التي لها وظائف أخرى
غير التشغيل التوجيه المهني ، انا أعتقد ان هدف
المشروع كان ان تتولى الحكومة انشاء مكاتب
تستقبل الطلاب من الراغبين بدلاً من ان
يبقى العامل عرضة لمراجعة جهات عدة
حكومية او خاصة وان تتولى هذه المكاتب
لهاية عن العامل ايضاح فرص العمل وتوجيهه
الى المهنة المطلوبة والى الفرصة المتوفرة . هذا
يتكبد نفقات ادارية وهي مبالغ زمنية اجوراً
لهذه الخدمات التي تولوها ، اما المؤسسة
الأخرى فهي مؤسسة كبيرة ستحل محل هذه

المكاتب بعد قيامها بالمشاركة بين القطاعين وهي مسؤولة عن ان تجد فرص عمل لا في الداخل وحسب بل ان تستغني هذه الفرص في الدول الأخرى ومحاولة فتح هذه المجالات لأنها، أما الصياغة فهي متروكة لكم ، شكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك الاستاذ ذيب أنيس .

السيد ذيب أنيس : انا اقترح ان يكون الحق للوزارة بانشاء مكاتب للعمل بالاضافة للمديرية الموجودة ، ولا ينبغي ان تكون المكاتب بدل المديرية او المديرية بدل المكاتب تبقى المديرية ويضاف اليها حسب الحاجة اينما وجد تجمع عمالي او تجمع مهني هذا وارادت الوزارة او رغبت ان تفتح مكتب لادارة هذا الموقع فلها ذلك ، ان تضاف المكاتب الى المديرية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : الحقيقة ما موجود حالياً في وزارة العمل هو الذي يلي حاجة بلدنا ، ما مطروح في المكاتب الحقيقة مطروح بالمقابل لها هي الاجور وهذه القضية هي الحل الاساسي اما تنظيم وزارة العمل هناك مديرية هناك ما زال عندها حالياً مكاتب عمل في المناطق الاكثر فروع لهذه المديرية ، هذا يحقق الغرض الحقيقة الذي ننشده .

الجانب الآخر الحقيقة الذي يرتبط بالاجور وهي خصخصة هذه القضية . هذا

الخلاف الاساسي عليها خاصة في المرحلة التي ان الدولة ما زالت هي اكبر مشغل في بلدنا يعني (٥٥ ٪) من القوى العاملة .

نحن في مرحلة بعيدة جداً حتى نصل الى الخصخصة ونفتح مكاتب تشغيل ونأخذ أجور فتح القضايا خاصة وهذه مرتبطة بالفقرة (ب) و (ج) مؤسسة تشغيل القوى العاملة وانشاء للمكاتب العامة ، فأنا حقيقة مع توجه اللجنة القانونية وهذا تنظيم خاص في وزارة العمل ، في لها مديريات ولها فروع وهذا حالياً على أرض الواقع موجود خلاف قضية الاجور وقضية الخصخصة المكاتب الخاصة ، شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور احمد القضاة .

الدكتور احمد القضاة : شكراً معالي الرئيس .

القاء معالي أبو عصام كفاني الحديث يعني (ما على على عينها قلنا لتوضيحه) . شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، فقط زملائي الافاضل الحديث يتراوح بين الابقاء لكلمة المكاتب العامة وبين من يطلب استبدالها في المديرية رأي اللجنة القانونية .

هناك رأي وحيد يضم النقطتين ، اذا كان هناك اراء جديد جيداً لو نستمع اليها والا فلتجاوز هذه المادة في التصويت الدكتور عبد الله العكاملة .

الدكتور عبد الله العكاملة : شكراً معالي الرئيس .

مهما حاولنا ان تفصل في ضرورة المكاتب الهيكل التنظيمي والتنظيم الاداري للوزارة كما اشير قبل قليل يترك الى مجلس الوزراء لا اري داعي اطلاقاً بأن ينص في قانون العمل على الوحدات الادارية التي تنفذ سياسة وزارة من الوزارات فليقل تنشئ الوزارة وحدات ادارية مستقلة تحقق الحاجة فقط ، وترك الوزارة ان تفصل في هيكلها التنظيمي وفي نشاطاتها وفقاً لما تحتاج فلا تقول مكاتب ولا تقول مديريات وإنما التنظيم الاداري والهيكل التنظيمي في الوزارة هو الذي يحدد حاجة الوزارة قد تحتاج مديرية في احدى المحافظات وقد تحتاج هذه الوزارة مكتباً في مديرية قضاء ، فلتترك الحاجة الوزارة وليترك للتنظيم الاداري لمجلس الوزراء ولا داعي للنص عليه في القانون ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً معالي الرئيس .

اود ان اذكر الزملاء الافاضل بأن الحكومة السابقة قد كان لها نوع من التخطيط الا وهو اللامركزية وبالتأكيد ان هذه الحكومة للوقرة سوف تسيّر بنفس الخطوات ، سؤالي الى معالي وزير العمل وهو يعلم جيداً وعلى سبيل المثال بأن محافظة اربد سيكون فيها حوالي خمسة ألوية تابعة للمحافظة فسكون للمديرية

العامة للعمل ستكون في المحافظة فهل يعني ذلك ان ينشئ في كل لواء مديرية عمل ١٩ ولكنني اري ان معالي رئيس اللجنة القانونية توجه بهذا وربما ان يكون صحيح انا ما كانت الحكومة راغبة ان يكون هناك تفوجه الى اللامركزية بمعنى مديرية عمل للمحافظة ومديريات لكل لواء . وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

حيث أنه يوجد تنظيم اداري جديد للمحافظات فأنا مع الرأي القائل أن يكون مكاتب أو مديريات ، أؤيد هذا الرأي للتنظيم الجديد في المحافظات ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، اخواني بقي حوالي ست او سبع زملاء يطالبون الحديث ، اذا كان هناك آراء جديدة ارجو ان نستمع لها ، الاستاذ حمزة منصور تفضل .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة الايضاح الذي حاول تقديمه معالي نائب رئيس الوزراء زاد حيرة ، معالي وزير العمل قال التفت المكاتب وحلت محلها المديرية ، احد الزملاء قال المديرية قائمة ومكاتب العمل قائمة . معالي نائب رئيس الوزراء قال الى جانب مديريات العمل هناك مديريات تشغيل ارجو ان اسمع ايضاحاً من

الحكومة حول هيكلة وزارة العمل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي الله لا يحتر أحد .

الحقيقة أنا لم أقل ما قولتي زميلي الطيب ، ما قلته كانت لدينا في بعض الأماكن بما يسمى بمكاتب العمل أصبح اسمها مديريات العمل ، ما أحببت أن أقوله تريد أن يكون مديرية العمل مكتباً لهذه الغاية للتشغيل والتوجيه المهني هذا الذي أوردته ، أما شكل التنظيم الإداري لأي وزارة فهو خاضع للمادة (١٢٠) من الدستور . يصدر بنظام .

أنا أظن وليس على الظن أن هذا المادة لم ترد في هذا القانون إلا لهدف واحد وهي مقابل الأجور بدل الخدمات التي تنقضيها وبمكس ذلك لو لم توجد المادة لاستطاعت الحكومة أن تنشئ هذه المكاتب وفقاً لأحكام الدستور ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ عبد الله اخو ارشيدة .

السيد عبد الله اخو ارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة كنت أود من معالي رئيس اللجنة القانونية بالتعامل مع وزير العمل أن تكون الصورة أوضح أمام المجلس ، كما تفضل معالي نائب رئيس الوزراء لا بد وأن المشرح له هدف بكلمة مكاتب عامة للتشغيل . أما وقد رأينا في المجلس قد انصب النقاش على

لقطتين ، نقطة وجود مديريات وهذا لا خلاف عليه بالتنظيم الإداري في وزارة العمل وهناك طلب ملح من أغلب الزملاء أنه توجد مواقع صناعية وتوجد محافظات كبيرة جداً كمحافظة أربد والرقاء وحمص لا يكفي وجود مديرية فلا بد من وجود فروع مكاتب واعتقد أن ما تفضل به معالي وزير العمل وخاصة ابو عصام بأن هذا حق للوزارة في التنظيم والذي يخضع إلى قرار مجلس الوزراء أن ينسب إذا رأى أن هناك حاجة إلى مكاتب في مديرية قضاء بصيرة أو محافظة كذا أو كذا ... فلذلك إبقاء المديرية كما جاء في اللجنة القانونية والصلاحيات تعود إلى معالي الوزير لإيجاد المكاتب في أي منطقة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة أنا ليس لي اعتراض على ما جاء في الفقرة (أ) أو (ل) لأن (ل) هي جوازية ، أما (ج) فهي موجودة لفرض أساسي في هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : لم نصل لها يا سيدي نحن نتكلم في (أ) لك ملاحظات على (أ) .

الدكتور هاشم الدباس : (أ) أنا اعتقد أن هذا من ضمن التنظيم للوزارة ، وإذا رأيت الوزارة أن المديرية يجب أن يكون لها مكتب للتشغيل فهذا من صلاحياتها ، نحن الحقيقة لمبر تفسيرات هي من ضمن صلاحيات وزارة

العمل لفائدة العمال و (ب) الحقيقة هي جوازية وللوزير منح تراخيص عمل لمكاتب عمل أو عدم هذه التراخيص ضمن الحاجة الاقتصادية للمتواجدة في البلد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : لا بد أن نفرق بين عمل مديريات العمل وهي مراكز الآلية أو المحافظات فقط وبين مكاتب التشغيل التي يجب أن تنتشر في التجمعات السكانية أو العمالية التي تخدم فقط غرض التشغيل والتوجيه العمالي لهذه الناحية فقط بينما مديريات العمل لها أعمال كثيرة جداً غير قضية التشغيل ، فأنا مع فتح مكاتب خاصة للتشغيل وتوجيه العمال لهذا الغرض فقط سيما وأن اللجنة القانونية قد اقترحت إلغاء أو شطب المكاتب الخاصة والمكتب المشترك بين القطاع العام والخاص فعندئذ يكون هناك ضرورة لفتح مكاتب للتشغيل والتوجيه العمالي غير مديريات العمل ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ سليمان السعد ثم اخبر المتحدثين الأستاذ مفلح اللوزي .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

أنا أرى أن نتجاوز قضية المكاتب والمديريات وعندي أيضاً اقتراح آخر وهو صياغة هذا البند صياغة جديدة بحيث تكون الجملة للعرضة آخر الجملة فتكون العبارة تنشيء

الوزارة مكاتب أو مديريات كما تنفقون للتسهيل والتوجيه المهني ويحدد الوزير مهام هذه المكاتب أو المديريات بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية ، تكون الجملة هنا أوضح برأي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس أنني أرى أن هذه المادة شاطت بالنقاش ، كما أقترح إيقاف النقاش والتصويت على هذه المادة وشكراً .

أصوات : ننتي ننتي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، على كل حال ما بقي أحد طال الحديث . الزملاء الافاضل أرجو أن أحص ما دار في الحديث واعتقد أنه يمكن كل أراء الزملاء تتضمن الاقتراحات التي وردت .

أبعد الاقتراحات بأن لا يذكر لا مكاتب عامة ولا مديريات الاقتراح بأن تنشئ بالوزارة وحدات إدارية .. إلى آخر المادة هذا أحد الاقتراحات .

الاقتراح الآخر بأن تضم كلمة المكاتب والمديريات معاً في المادة ثم اقتراح اللجنة القانونية النص الموجود بين يديكم .

لبدأ في الاقتراحات إذا أموت واحد تلو الآخر . الدكتور بسام :

الدكتور بسام العموش : الشق الثاني الذي تفضلت به انت تنشئ مكاتب ومديريات ، انا سمعت نوعين من الاقتراح في هذا (مكاتب ومديريات) أو (مكاتب أو مديريات) اما التخيير او الاثنين معاً .
على كل حال صاحب الاقتراح الشيخ عبد المنعم اذا كان هذا ما ذكرته يمكن ان تصلحني . تنشئ الوزارة مكاتب عامة او مديريات هذا اقتراحك .

السيد عبد المنعم ابو زلط : حسب الحاجة .

معالي رئيس المجلس : حسب الحاجة نعم ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة للمزيد من التوضيح ورداً على سؤال الدكتور محمد عضوب الزين نظام الوزارة التي المكاتب كليا لا توجد مكاتب في وزارة العمل بل توجد مديريات فتم تسمية مديريات في جميع المناطق التي كانت تعمل بها مديريات ، لا يوجد لدينا مكاتب بل توجد مديريات ، هناك مديريات في مركز الوزارة هناك مديريات في مختلف المحافظات والالوية حيث توجد هذه مديريات للوزير ان يشيئ مديرية عامة تتولى الرعاية والاشراف على المديريات المختلفة ، ضمن هذا التنظيم فالمديرية لهاط بها عملية التشغيل وعملية الاشراف على العمل والعمال وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأخ بسام تفضل .

الدكتور بسام العموش : انا استغرب كلام معالي الوزير ، هذا المشروع المقدم امامنا المادة كما وردت في المشروع من الحكومة تتحدث عن مكاتب ومعالي الوزير يقول ليس عندنا مكاتب ١١ .

معالي رئيس المجلس : زملائي الافاضل على أي حال استمعنا الى رد معالي وزير العمل معالي وزير العمل يقول اذا كان انا فهنته على حقيقة انه الان عنده مديريات على أي حال بغض النظر عما موجود عنده الاقتراحات لدينا والرأي للمجلس الكريم اذا يمكن الدكتور عبد الله تقرأ لي اقتراحك الذي اقترحه .

الدكتور عبد الله العكايلة : تنشئ الوزارة وحدات ادارية في مختلف مناطق المملكة وفقاً لما تقتضيه الحاجة وبما يحقق اهداف الوزارة .

معالي رئيس المجلس : من مع هذا الاقتراح ؟ عدوا الاصوات .

السيد الامين العام : ٢٠ من ٦٨ .
معالي رئيس المجلس : ٢٠ من ٦٨ .
الاقتراح الآخر وهو تنشئ الوزارة مكاتب او مديريات ، حسب الحاجة من نفع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ١٦ من ٦٨ .

معالي رئيس المجلس : ١٦ من ٦٨ .
مطروح قرار اللجنة القانونية من مع قرار اللجنة القانونية ؟

السيد الامين العام : ٤٠ من ٦٨ .

معالي رئيس المجلس : ٤٠ من ٦٨ .
اذن يفوز قرار اللجنة القانونية نقطة نظام الشيخ سليمان .

السيد سليمان السعد : اقترحت اقتراح لم يصوت عليه .

معالي رئيس المجلس : ما اقتراحك يا شيخ ؟

السيد سليمان السعد : هو اجراء تبديل للجملة او للمبارة وهو بحيث نقول يحدد الوزير مهام هذه المكاتب طبقاً للمديريات بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية والتغيير والتبديل في العبارة .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ سليمان الان كل العبارة لم تقرر الان فاز قرار اللجنة القانونية .

السيد سليمان السعد : يا سيدي كان التصويت على المكاتب أو على المديريات .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ سليمان طرحنا الاقتراح الذي يجمع المكاتب والمديريات معاً ولم يفوز الاقتراح ، الذي انت اقترحه لنفسه المكاتب والمديريات ، بالاضافة الى هذا انت لديك تعديل في عجز المادة اقترحنا اقتراح اللجنة القانونية وفاز اقتراح اللجنة القانونية . تفضل السيد المقرر .

السيد المقرر : معالي الرئيس السطر الثاني بموجب تعليمات يصدرها مهام هذه المكاتب .

معالي رئيس المجلس : اين يا اخي في أي جزء ؟

السيد المقرر : المادة عشرة السطر الثاني ، المكاتب يجب أن تستبدل بحيث مديريات أيضاً .

معالي رئيس المجلس : اخي أوفر قرار اللجنة القانونية . (ب) تفضل .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع .
ب - يجوز إنشاء مكاتب خاصة للتشغيل بترخيص من الوزير وتحدد شروط إنشاء هذه المكاتب وأهدافها ومهامها وطريقة ادارتها وكيفية اشراف الوزارة عليها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية ، وللوزير أن يحدد البديل الذي تقتضاه هذه المكاتب مقابل خدماتها .

قرار اللجنة القانونية .

ب - شطب الفقرة (ب) .
هناك مخالفة للسيدة توجان فيصل على هذه الفقرة .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل اقراي الخالفة .

السيدة توجان فيصل :

اقترح ابقاء الفقرة (ب) كما اجاءت من الحكومة وذلك للأسباب التالية :

١ - القطاع الخاص أكثر ديناميكية في التحرك لإنجاد فرص العمل وإبدال العمل الأجهزة الحكومية بوظيفتها المبروت .

هكذا عند الأصل

٢ - وسطاء التشغيل موجودون بيننا ولا يمكن إلغاء دورهم ، بل إن دورهم يتزايد ويتسع مع انتشار البطالة ، ولكن الفارق بين الترخيص لهم وعدم الترخيص من الحكومة هو أنه في حالة عدم الترخيص يكثر الاستغلال ولا يفرق المواطن بين الاحتمال والوسيط الشريف . وفي وجود مكاتب مرخصة يدور إن يقع الناس ضحايا لغير المرخصين ، وبإمكان وزارة العمل حسب نص الفقرة أن تضع كافة الشروط والفتاوى التي تحقق المصلحة العامة وتمنع الاستغلال وبذلك ننهي حالة السوق السوداء القائمة حالياً .

٣ - هذه المكاتب ستصبح بطريقة غير مباشرة ، ولكن فاعلة جداً ، ذراعاً جديداً للرقابة الحكومية في شأن العديد من مخالفات العمل من مثل وجود عمال وأفراد غير مرخص لهم وعدم وجود اختصاصات معينة في مؤسسات معينة من اشروعات القوانين وجودهم . مثلاً إذا في مؤسسة تريد حفلة لعند موظفات ما عندهم المكاتب تسعى لابرار المساواة كي توظف وتأخذ عملها ذلك أن كشف هذه المخالفات هو فتح فرص التشغيل أمام هذه المكاتب .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، قرار اللجنة القانونية مطروح للنقاش ، الأستاذ بسام حدادين تفضل .

السيد بسام حدادين : أنا مع شطب الفقرة كما تقترح اللجنة القانونية ، لأن وجود

مكاتب خاصة للتجار في حاجة الانسان العامل والتشغيل إلى العمل وهي فرصة أيضاً لا يتراخى وتدفعه لثمن حاجته لوجود عمل ، هذه من مهمات الدولة التي عليها أن تنظم نفسها محلياً وخارجياً لكي تؤمن لرعاياها وشغلها فرص عمل متكافئة .

أما التبريرات التي تصاغ لخصخصة حتى سوق العمل والعمالة الأردنية هذا شيء يدعو للأسف .

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاة .

الدكتور احمد القضاة : شكراً معالي الرئيس .

أنا مع ابقاء هذه الفقرة للأسباب التالية : أولاً :- القطاع الخاص سيكون أكثر جدية في البحث عن فرص عمل للعمال ، لأنه سيعمل على قاذرة اجتهاد أكبر عدد ممكن من العمال .

ثانياً :- سيكون القطاع الخاص ذراعاً داعماً للحكومة للبحث عن فرص عمل داخل المملكة وخارجها ، وسيحقق بذلك العيب عن الحكومة .

ثالثاً :- إعطاء العامل فرصة الاختيار بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال وهو جديداً سيتوجه إلى الجهة التي ستكون أسرع بتلبية طلبه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد حدادين واللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

أنا أرى عجباً مرات ، عضو اللجنة عندما يكون مخالف وقرأ مخالفته ذلك من حقه ، لكن أن يكون عضو اللجنة موافق على قرار اللجنة وبأنه ليخالف هنا هذا أمر الحقيقة عجيب . ثم أن هناك حرف أو قرار للمجلس بعدم إعطاء أعضاء اللجنة الكلام إلا للمخالفين وهذا حق للمخالفات .

معالي الرئيس أريد أن ادخل في الموضوع مكاتب التشغيل الخاصة بعكس ما ذكره في مستجد بقوة هذا العامل ، ثم أن القول بأنها أقوى وأقدر على إيجاد فرص العمل قد يكون ذلك صحيحاً ولكن ما الذي يمنع هذه المكاتب بأنها سيعمل بأجر وسيعمل مقابل تشغيل العامل أن تأخذ منه أجراً وربما تأخذ منه أجراً قبل تشغيله ما الذي يمنع أن تشغيل الوافدين وتقبض منهم وتفتح لها مكاتب في الخارج والترخيص للمكاتب في الخارج ليس من صلاحية الدولة الأردنية تفتح لها فروع في القاهرة وفي دمشق وفي أي بلد تصدر العمالة الرخيصة وتأخذ منها مبالغ بدل التشغيل وتقول للمؤسسة التي تطلب مهنة معينة بأن لا يوجد أردنيين وإنما يوجد والذين وسيعبر رخصهم وسفر أقل مما وصفت أنت يا صاحب المؤسسة أجراً لهذا العامل ، ما الذي يمنع أن يصبح الوجه الآخر لهذه المكاتب بهذه الصورة ثم أن الدستور انبسط بالدولة حق توفير العمل ، المادة (٢٣) الفقرة (١) تقول العمل حق للجميع

للمواطنين وعلى الدولة أن توفر للاردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به ، ولم يقل أن للقطاع الخاص أن يشغل هذه المكاتب بتقديري ستصبح عبئاً على الاقتصاد وستضيق وسيطاً لا حاجة له وستزيد من فقر العامل وستزيد من اعياء العامل وأن الخصخصة بهذا المجال ليست مطلوبة لأن هذه الخدمات قد توفرها الدولة وهي أقدر على توفيرها من أن تعطىها (للكمبرادور) أيضاً الذي امتص دماءنا . شكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي الرئيس .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي الرئيس .

أنا لا أحب أن اخطف مع معالي رئيس اللجنة لكنه اضنى على الحديث جالباً عاطفياً أريد أن ناقضه به ، أولاً :- ليس في أي قانون ما يمنع المكاتب أن تنشئ فروعاً أو تنشئ مكاتب أصلاً في الخارج لتشغيل العمالة الوافدة الآن ضمن الظروف الحالية ، ليس هناك ما يحول دون أي أردني أن ينشئ مكتباً في القاهرة أو في أي بلد أجنبي آخر لاستقدام العمالة وبالتالي هذا الأمر لا يأتي مطلقاً على المكاتب الخاصة لأنه في الأصل مباح وليس ما يحول دون ذلك .

ثانياً :- إن مكاتب العمل الخاصة موجودة ولحيت ألف عنوان دون الحاجة لترخيص وكلكم تقرأون يوماً في الصحف ما يشير إلى ذلك وهذا يأتي الاستغلال عندما

هكذا من الأصل

يكون العمل خارج إطار التشريع وخارج إطار الرقابة هنا استقلال العامل .

الامر الثالث ليس عيب ان يتقاضى من يتبع خدمة أجراً على تلك الخدمة كافة ما كانت اذا استطاع انسان ان يوفر فرصة عمل لمواطن أردني في اي مكان في الدنيا ليس هناك ما يحول دوله ودون الأجر العادل ، وهذا الاجر العادل ترك تحديده للسلطة الحكومية ولم يترك لمقدم تلك الخدمة .

انا اعتقد اخواني ان المكاتب ستكون خدمة للعامل وليست سبباً عليه وليس لها علاقة بالخصخصة بصيغة من الصيغ لأن الخصخصة تعبير يستعمل لمؤسسات رسمية تقدم خدمات عامة تحول إلى شركات ومياني الحديث عنها في كل شركة على حدى الامر الآخر اخواني الكرام ، ماذا لو ان المكاتب العامة لم تفتح فرص عمل في الخارج وكان جوابها انه لم نستطع توفير تلك الفرص من الاقلز على تسويق سلعنا حالياً . للمؤسسات الرسمية ام ذلك القطاع الذي يربح من هذا التسويق ؟

من الذي فتح أسواق لسلعنا في الخارج ؟ ١٩ البست الشركات والقطاع الخاص ومؤسسات منة من جنتلفها ما وافق عليها مجلسكم الموقر وهو المركز الذي انشئ للمشاركة بالمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص .

انا لا اعتقد اننا نشجع (الكمبرادريون) ولا نشجع استقلال العامل وإنما نحاول بكل السبل والوسائل ان نجعله فرصة يحاق منها ،

شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

اكرر ملاحظتي قبل قليل واشير الى أن معالي نائب رئيس الوزراء هو نائب في المجلس وعضو في اللجنة القانونية ولم يرد له أية مخالفة ، لا اعرف معالي الرئيس كيف انا سادافع عن هذا القانون اذا كان اعضاء اللجنة الذين ائقوا على قرار اللجنة القانونية يتصلون منه الآن في هذه الجلسة ، انا لا ادري ولا استطع كيف سادافع عن هذا القانون اذا كان هناك مخالفة مخالفة هو الذي يتلو مخالفته ويدافع عنها أما ان يضم الى الخالف اعضاء اللجنة مرة ثانية فهذا امر لم يقبل به احد هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وما دام ان معالي نائب رئيس الوزراء اذا تكلم بصفته عن الحكومة فلا بأس ، فقد ذكر ان الذي فتح لنا الاسواق هي الشركات والقطاع الخاص . واستطراداً لهذا الرأي الذي يبدو منطقياً ارجو من الحكومة ان تأتينا بقرار بالقائه مؤسسة تنمية الصنادير التي تكلفنا كثيراً فلماذا انشأنا هذه المؤسسة مؤسسة تنمية الصنادير وهي مؤسسة تدفع عليها الحكومة وتصرف لها كوادر لا ادري لما انشأت هذه المؤسسة ما دام انه لا حاجة لها ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : - أولاً : - اذا سمح اخواني انا كنت غائباً عن هذه الجلسات ومع ذلك اذا معالي رئيس اللجنة يرى ان استقبل منها انا جاهر حتى لا أحرم من حق الدفاع عن حق الحكومة هذا أولاً .

ثانياً : - نحن نطالب بمؤسسة كمؤسسة تنمية الصنادير ويعرف معاليها انها مؤسسة مشتركة بين القطاعين العام والخاص وان لها رأسمال وان راس المال مشاركة بين القطاعين وان الحكومة لا تتفق عليها الملايين . وان ما ورد في الفقرة (ج) هو تشبيه المؤسسة تنمية الصنادير ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ ذيب عبد الله .

الدكتور ذيب عبد الله : شكراً معالي الرئيس .

نخشى اذا ما تم انشاء هذه المكاتب والتوسع بها ان يستغل العمال الى ان ان يصبح الامر وكأنه تجارة رقيق لذلك فاني مع شطب هذه الفقرة ومع قرار اللجنة القانونية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، نقطة نظام الاستاذ عبد الهادي .

السيد عبد الهادي الجوالي : انا كنت اريد ان احدث قبل ، تحدثت ناس كثير قبل نقطة النظام ، يعني هذه المادة مهمة جداً وكنت اريد ان ادمج (ب) و (ج) ويتم . لأن جزء منها لمكاتب خاصة وجزء منها لعملية

مشتركة للقطاع العام والخاص فانا كنت اقترح ان يتم مناقشة (ب) و (ج) معاً حتى تصل الى تفهم حول هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : انا افترض ان يكون الزملاء قد قرأوا القانون كله ، الحقيقة ان يكون الرميل على الأقل قرأ المادة الى نهايتها ، الدكتور عبد الحافظ الشخابة .

الدكتور عبد الحافظ الشخابة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة انا مع ابقاء هذه المادة . انا اقول ان مهمة البحث عن فرص عمل داخل المملكة والاعلان عن فرص العمل للناس هي مهمة مكاتب ومديريات العمل المنتشرة والتي يجب ان تدر في المملكة وفي كل مكان ، لكن البحث عن فرص العمل خارج الاردن انا اعتقد ان هذه المهمة يجب ان تناط بمكاتب خاصة والحكومة غير قادرة على القيام بهذه المهمة . لذلك ارجو ولدي اقتراح محدد على ابقاء هذه الفقرة على ان يصبح نصها كالتالي : -

(يجوز انشاء مكاتب خاصة للتشغيل خارج البلاد) بمعنى آخر ان المكاتب الخاصة لا يجوز ان تبحث عن فرص عمل داخل المملكة ، يجب ان تبحث عن فرص عمل خارج المملكة . شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيدة بوجان فيصل .

السيدة بوجان فيصل : حقيقة انا كنت اريد ان احدث اكرر حتى ادافع عن مخالفتي التي شبهت فيها .

اقول أولاً ان المخالفة هي وجهة نظر

مخالفة بطورها العضو أثناء وجوده في اللجنة لكن النائب دوره لا يقتصر على هذا الدور الشكلي .

معالي رئيس المجلس : في الموضوع اذا سمحتي .

السيدة لوجان ليصل : في الموضوع لأنني أريد أعزز الدعم لخالفتي ، النائب يرضى مصلحة الأمة فاذا ارتأى ورأى أن الصبح هو في المخالفة فالعودة عن الخطأ الأول هو الصواب حقيقة وليس العناد على رأي كان قد أبداه يمكن في لحظة نفسري لجنة قانونية فأعتقد من حق أي أحد لم يخالف أن يؤيد المخالفة .

ثانياً : - القول بتجارة الرقيق ، نحن لا نقول بتجارة الرقيق الوساطة في العمل التوسط في أي شيء مشروع التوسط يجري حتى في الزواج وهو مشروع فهذا ليس تجارة رقيق وهو اسقاط في غير محله ، آتي إلى رد رئيس اللجنة القانونية عنوان الفصل كله التشغيل والتوجيه المهني والعملي للأردنيين لم نقل عن تشغيل العمالة الوافدة ، إذا هذه المكاتب تعنى لإيجاد فرص عمل للأردنيين سواء هنا أو فتحت فروجاً في الخارج ولا يسمح لها أن تحضر غير الأردنيين وبالعكس عندما ترخص هذه المكاتب النظام الذي سيحدد لها عملها يستطيع أن يفرض عليها فقط تشغيل أو عدم تشغيل العمالة الوافدة والنظام أيضاً يقرض عليها أن لا تقبض قبل أن تشغل وتلزم حتى أن تضع لائحة عند رسم تسجيل بسيط والتبض كما يضع باعراً الفلافل والحلويات لأبحاث أسمار عليها أن

تضع لائحة لطالبي العمل وكل هذا يضبط اذا كانت مرخصة ثم القول ان الدستور انط فرص العمل بالدولة ، أولاً نحن نرى ان هذه إحدى المسؤوليات التي تلقت الحكومة يدنها منها عملياً وواقعياً والدستور أيضاً انط بالدولة مهام أخرى منها التعليم جعله إلزامياً ومع ذلك أكبر قطاع التعليم عندنا والمجح قطاع هو القطاع الخاص وإوائل للملكة الغالبية العظمى منهم من القطاع الخاص فليس هناك ما يمنع أن تناط بالقطاع الخاص مهمة موكلة بالدولة اذا شعرنا ان القطاع الخاص اقدر على التعامل معها وقد ثبت ان الدولة لم تكن فعالة في التعامل مع قطاع التشغيل شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور نويه عمارين .

الدكتور نويه عمارين : شكراً معالي الرئيس .

سيدتي انا اعتقد ان التخوف الذي ذهب اليه بعض الاخوة الزملاء من ان هذه الفقرة سوف تؤدي إلى ما يشبه أو ما يسمى بتجارة الرقيق واستغلال العمال اعتقد ان هذا غير وارد ، من عجز الفقرة واضح حيث ينص على ان للوزير ان يحدد البديل الذي يتطابق هذه المكاتب مقابل خدماتها ولكني أرجو ان يرالد هذه الفقرة ان يناط بهذه المكاتب فقط تشغيل العمالة الأردنية ، وأنا مع البقاء هذه الفقرة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

اعتقد انه مثل ما تفضل بعض الزملاء من اوجب واجبات الدولة ان يوفر العمل لمواطنيها .

وثانياً : - هذه النقطة في البداية ان تتصل الدولة من مسؤوليتها تجاه مواطنيها .

ثالثاً : - نحن نضع العربة امام الحصان علينا ان نتعلم ونأخذ موقف واضح اما التخصصية بشكل عام ، الواقع سيء وأي تشريعات هي انعكاس للواقع الذي نعيشه قبل سنوات عندما حدث قدوم العمالة الوافدة الهاكستانيين والمصريين بدأ معظم رأسمال يستجذب العمالة الوافدة لانها أرخص ثمناً وكانت حقيقة هم اغرقوا بلدنا بالعمالة الوافدة نتيجة رخص هذه العمالة واصبحت البطالة عندنا تزداد بشكل كبير واصبحت نتحدث عن البطالة الهيكلية وليست البطالة الحقيقية هذه كلها امور الحقيقة واقعا يعيشها جيداً ، في هذه النقطة الحقيقة ستصبح تجارة غير صحيحة وهذا عمل طفلي .

انا مع التخصصية في الجانب الاتحادي لكن انت تربي الجهات طفيلية في المجتمع وليست الجهات الحقيقة اتاجية فهذه القضية لا نخدم عمالنا ولا نخدم بلدنا والدستور الاردني اكد على حق المواطن في العمل والحقيقة في ثلاث خدمات اساسية من اوجب واجبات الدولة .

الصحة والتعليم والعمل فاذا الحقيقة بدأت

في الجانب وهو اكثر الجوانب حقيقة يعيش مأساة العامل الاردني فهذه الحقيقة الزلاقي خطير انا اوافق على قرار اللجنة القانونية ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ احمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة : شكراً معالي الرئيس .

سيدتي في جمهورية مصر العربية وهي من اكثر الدول العربية تسفيراً للقوى العاملة حتى انها جعلت وزارة للقوى العاملة . كان هناك في القانون المصري القديم مكاتب استخدام خاصة ولما اساءت استعمال حقها او الترخيص الذي رخص بموجبها قامت الحكومة المصرية بالقضاء هذا القانون ومنعت منماً بأن تشغيل عن طريق مكاتب استخدام وكذلك في القانون اللبناني أيضاً ويرجع الآن إلى تصحيح الأخطاء التي خضلت عن مكاتب الاستخدام الخاصة عن طريق إحكام تصدر عن محكمة النقض او غيرها لذلك علينا ان نستفيد من تجارب المشرعين في الدول المجاورة وتلافى ذلك حتى لا تقع في الأخطاء مستقبلاً فانا مع قرار اللجنة القانونية بشطب هذه الفقرة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ هاشم الدباس .

السيد هاشم الدباس : معالي الرئيس نحن نعيش في اقتصاد حر يعني صاحب المال حر في استثمار ماله في مشروعات يراها مفيدة

له ومفيدة للوطن انا لا ارى في سوق العمل الأيام هذه وفي تقسيم العمل ان تكون هناك مكاتب خاصة وليس مجبر اي انسان ان يذهب الى هذه المكاتب الا اذا كان له حاجة لها ولذلك من مبدأ الحرية ان يذهب المواطن الى اي جهة يؤمن له عملاً فاذا كان به وخصوصاً وان الحكومة تقوم بوضع المهام ووضع الشروط المناسبة لهذه المكاتب ويكون لهذه المكاتب اهمية اذا ما وافقنا ايضاً على البند الثاني بأن يكون موازي للبند الاول ويكون هناك منافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص في ايجاد فرص عمل لعمالنا من جميع فئاتهم سواء ماهرين او ذوي قيات بيضاء او حمراء لايجاد اماكن عمل لهم سواء في الداخل او الخارج ولذلك هذه المادة ضرورية في اقتصاد حر مثل اقتصادنا وخصوصاً وان قطاع التنمية هو قطاع خاص والحكومة قد تكون تعتمد اعتماد كلي على التنمية من المستثمرين والقطاع الخاص وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً ، نقطة النظام الاستاذ مفلح الرحيمي . السيد مفلح الرحيمي : معالي الرئيس اعتقد ان هذه المادة او هذه النقطة بالضبط قد اشيعت نقاشاً والتي ادفع بوقف النقاش واطلب التنية على اقتراعي . وشكراً . اصوات : نفي على ذلك . معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح بوقف النقاش وحقيقة انا اشمع صوتي لصوت الرميل ان المادة اشيعت نقاش .

في اقتراح بوقف باب النقاش ، من مع اقتراح وقف باب النقاش ؟ موافقة . هناك اقتراح واحد فقط خارج عن قرار اللجنة القانونية اقترحه الرميل الشخانية بأن يكون النص كالتالي :

(يجوز انشاء مكاتب خاصة للتشغيل خارج البلاد) .

من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

من مع قرار اللجنة القانونية بشطب الفقرة ؟

السيد الامين العام : ٣٢ من ٦٨

معالي رئيس المجلس : ٣٢ من ٦٨ ولم ينجح قرار اللجنة بقي نص المادة كما كان من الحكومة . من مع هذا النص كما ورد في المشروع .

السيد الامين العام : ٣٧ من ٦٨

معالي رئيس المجلس : ٣٧ من ٦٨ ويبقى المشروع .

وملاي الأفاضل نحن صوتنا على الاقتراحات التي وردت من الرميل لم ينجح اي اقتراح لم صوتنا على قرار اللجنة القانونية لم ينجح قرار اللجنة القانونية ، في هذه الحالة يبقى لدينا قرار واحد وهو القرار كما ورد من الحكومة ، بدلاً لو صوتنا على هذا القانون ولم يفوز اتي لنا رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة حصلت لنا عدة سوابق في المجلس السابق لا اعرف اذا حصلت في هذا المجلس وهناك سوابق ايضاً برلمانية موجودة في محاضر المجلس النيابية التي سبقت يصوت على كل نص حتى النص كما جاء من الحكومة ، صوت على الاقتراحات ولم تنجح وصوت على قرار اللجنة القانونية بأنه الابد عن نص الحكومة ولم ينجح يصوت ايضاً على المشروع كما جاء من الحكومة وعلى النص كما جاء ، فاذا لم يحصل على اقلية الحاضرين يعاد فتح النقاش من جديد في المادة الا ان يحصل احد الاقتراحات على اقلية الحاضرين عندئذ يفوز الاقتراح الذي يحصل على اقلية الحاضرين وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور بسام النظام تفضل .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، ارجو من معالي الرئيس ان يستوعبنا .

معالي رئيس المجلس : المفور .. تفضل .

الدكتور بسام العموش : الحقيقة ان النقاش الذي تم فيما يتعلق بهذه المادة نقاش نظري طبعاً في ما يتعلق بالوصول الى نتائج ولهذا تكون نتيجة التصويت غير سليمة . كما يجب الملاحظة المتعلقة بنقطة النظام ، اعطى اكثر من شخص اكثر من فرصة حوار وردود للدرجة ان وصلنا الى مساجلات زلت يدي

وقلت لك اسمي مسجل قلت نعم انا اخاطب اخواني النواب ولا اخاطب الرئيس لانه مل من النقاش هو شخصياً فيدفع بوقف النقاش ارجو ان لا تكون هذه السياسة الرئيس يمكن ياخذ باقتراح الرئيس الذي يريد ان يوقف النقاش . ولا يجعل هناك استطراداً في الكلام . لكن يعرض من كان لديه اقتراحات غير اقتراح المشروع او اقتراح اللجنة القانونية ، لو طرحت هذا لقدمت لك اقتراحاً ولربما فاز هذا الاقتراح انا اطالب معالي الرئيس الجليل ان لا يتجاوز اعضاء المجلس ما دام يريد النقاش ، اذا كان هناك شخص لا يريد النقاش فليفتح المجال لغيره .

انا الذي اقتراح اذا سمح الرئيس والاخوان يسمعون انا اقدمه .

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام الزبلاء الأفاضل الحقيقة طلب وقف النقاش حق لأي زميل ، وطلب وقف النقاش للتصويت والاخذ به اولى من ان ياخذ بأي رأي آخر .

الحقيقة الذين تميدوا واذا اردت ان اقرأ لك الاسماء كم عدد الزملاء الذين تميدوا تحدث (١٢) زميل في هذه النقطة وفي حوالي (٨) زملاء لم يتكرر سوى الزميلة صاحبة المخالفة وهو حق لها ان تدافع عن مخالفتها ، كان هناك اقتراح بوقف باب النقاش وهذا اولى بأن يؤخذ به . ويظهر التصويت للمجلس الكرم ونحن نعمل من وحي نظام ومثابرة وواضح في النظام الداخلي الدكتور بسام تفضل .

هكذا عند الأصل

الدكتور بسام العموش : عندي اقتراح اقدمه اذا لبي عليه يدخل في عداد التصويت واذا لم يقبل انا انسحب .

معالي رئيس المجلس : على كل حال نحن تجاوزنا هذا الموضوع لأنه كان هناك اقتراح باقتال باب النقاش من الزميل وصوت المجلس على اقتال باب النقاش وضوتنا على المادة وتجاوزنا هذا الموضوع . نقطة النظام الدكتور ذيب .

الدكتور ذيب عبد الله : هناك اقتراح قبل التصويت وقبل اقتال باب المناقشة وذلك الاقتراح الذي قدمه الدكتور لزيه عمارين بإضافة كلمة (على ان تختص هذه المكاتب بتشغيل الأردنيين فقط) .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي هذا قانون أردني مفروض منه منصوص للأردنيين حتى تشغيلهم . على أي حال تمت عملية التصويت وانتهينا منها تنتقل إلى المادة (ج) . الدكتور عبد الله تفضل .

الدكتور عبد الله التكايلة : أرجو من معالي الرئيس ان لا تصرخ علينا او فينا ، فيبدو ان الأجواء أصبحت تتوتر دون ان توتر الأجواء أنت .

الامر الثاني سألت سؤالاً صريحاً أنا اشكك في هذه التصويت فهل كان الغدد دقيقاً هنا هو كان سؤال ، أنا اشك ان الرقم الذي اعطى هو الرقم الذي تم رفع الايدي له ، فأطالب برفع الايدي مرة أخرى للذين يوافقون حتى تكون مطمئنين .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ج السيد المقرر .

المادة كما وردت في المشروع

ج - تنشأ في المملكة مؤسسة تسمى (مؤسسة تشغيل القوى العاملة) ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويكون رأس مالها مشاركة بين القطاعين العام والخاص وتحدد مهامها وصلاحياتها وجميع الأمور المتعلقة بإدارتها ومزاولة أعمالها بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون ، ويحدد مجلس الوزراء بقرار يصدره تاريخ مباشرتها لأعمالها وينشر في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

شطب الفقرة (ج) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للنقاش . الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً معالي الرئيس .

أود ان أؤكد لزملائي الإناجيل بأننا نقاش قانون العمل وهذا القانون باعتقادي ان له فبما ين كل أسرة أردنية ، وأؤكد بأن البطالة هي التي تخلق مضاعف للجميع لذلك من واجب القطاع الخاص الذي يقوم بتشغيل العمالة الوافدة هو الذي من الواجب عليه ان يشارك في حل مشكلة البطالة ويعلم الكثير من الزملاء

بقاء هذه المادة أولى لأنها جمعت بين القطاعين العام والخاص ، ولذلك انا ارى اقرارها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور الانطاش .

الدكتور عبد الحميد الانطاش : كنت اود ان اقول نفس الكلام الذي ذكره استاذي وشيخنا الدكتور ابراهيم زيد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : الحقيقة أصبح عندنا أكثر من نوع من انواع هذه المكاتب ، في هنالك المكاتب الرسمية وهي المديرات لم اقرت المكاتب الخاصة في الفقرة (ب) .

الآن هنالك مكاتب مشتركة وهي مؤسسة تشغيل القوى العاملة ، انا ارى الحقيقة نوع من التعارض بين أكثر من جهة وكان القضية فعلاً أصبحت متعددة الرؤوس وهذا شيء رسمي وهذا شيء خاص وهذا شيء مخطط فلنكتفي الآن بالشيء الرسمي والخاص ولماذا الشيء المخطط وتحدث مؤسسة جديدة ذات تكاليف وذات فعلاً علاقات متشابكة مع علاقات أخرى وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان يوافق المجلس الكريم على مؤسسة دون ان تكون لديه تفاصيل المنطق

الأفاضل كم من العمالة الوافدة يعملون أكثر من (٨) ساعات يومياً لذلك والحكومة متجه الى بعض الخصخصة بشركة عالية او بسلطة المصادر الطبيعية او مؤسسة للمواصلات وان هذا الحديث سابق لأوقاله لكنني اود ان اطلب من زملائي الأفاضل الموافقة على ابقاء (ج) ولم احدث من الفقرة (ب) لاني اشعر ان الفقرة (ج) سوف تؤدي الفرض وخاصة هذه المؤسسة ذات صلاحيات ومهام من قبل مجلس الوزراء تجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

انا اؤيد زميلي الدكتور محمد الزين حيث ان اهم تجارة في الاردن هي الايدي العاملة المدربة التي تحتاج الى تصديرها الى الخارج وان ابقاء الفقرة (ج) كما جاء في الحكومة ملي هذا الطلب ولذلك اؤيد ابقائها بسيدي الرئيس واطالب زملائي بابقائها ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة كان قرار اللجنة القانونية بشطبها مبني على شطب الفقرة السابقة لكن بعد ان كان التصويت على بقاء الفقرة السابقة فيكون

هكذا منه الاصل

هذه المؤسسة إنما اعتقد انه تفويض الصلاحيات وان كان الانظمة تصدر عن مجلس الوزراء لكننا بصدد قضية تهم جميع المجتمع وبالتالي مجلس النواب يجب ان يكون في صورة التفصيل ولهذا اعتقد ان قرار اللجنة القانونية هو الانسب شكراً.

معالي رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان هذه الفقرة لم تأتي حيناً لأنها من الأهمية لقطاع العمال جميعهم وذلك للأسباب التالية : -

السبب الأول لها أهداف تدريبية لاعادة تأهيل العمال في حالة تطلب الوضع الاقتصادي ذلك ، لانه في كثير من الاحيان يكون هناك كساد في قطاع التجارة مثلاً تقوم هذه المؤسسة باعادة تأهيل هؤلاء العمال ليכולوا سباكين ويمكن تصديرهم للخارج .

ثانياً : - تصريف المهارات المتواجدة من العمال وهذا عمل قد يعجز عنه اي جهاز آخر ان لم يكن مخصصاً ولديه القدرة المالية والفنية .

ثالثاً : - أهداف لمعرفة مواقع هذه المهارات سواء كانت عاطلة عن العمل او تعمل في جهات معينة .

رابعاً : - أهداف دولية وخاصة أعمال المنظمة الدولية او أي مؤسسة دولية بما لدى الدولة من مهارات المتواجدة لديها في حالة

خامساً : - أهداف ارشادية لمؤسسات صناعية في ما تحتاج اليه من انواع المهارات التي تحتاجها مؤسساتنا على اختلاف نشاطاتها مما يوفر لديها من القوائم التي لديها .

سادساً : - خدمة قطاع العمال نفسه في ارشادهم على مراكز الطلب على مهاراتهم .

سابعاً : - ويتعلق بالفقرة (ب) تهيش دور مكاتب العمال الخاصة التي تقوم بادوار اشرافية ، لهذا كله اتفق على اخواني النواب لأهمية هذه المؤسسة ان يوافقوا على اعادة ادراجها في القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .
الاصل في تدبير العمل في الايدي العاملة مسؤولية السلطة التنفيذية حسب نص الدستور ، فعندما يحال الامر الى مزيج من مسؤولية تدبير العمل للايدي العاملة بين القطاع الخاص والعام فمن الذي سيتحاسب القطاع الخاص ؟

السلطة التنفيذية مسؤولة امام السلطة التشريعية ولذلك اقترح شطب هذه العبارة مع

اللجنة القانونية حتى تستقل السلطة التنفيذية في تدبير العمل للعاملين ومن ثم تراقب وتساءل امام مجلس النواب وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شطب ماذا يا شيخ ؟

السيد عبد المنعم ابو زلط : شطب الفقرة (ج) اي مع اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس : مع اللجنة القانونية ، الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

انا اوافق اللجنة القانونية في ما ذهبت اليه للأسباب التالية بعد ان كانت هناك وزارة العمل ولها مكاتب في المناطق لم يعد حاجة ان تكون مؤسسة اخرى تعنى بالعاملين كمؤسسة تشغيل القوى العاملة لا سيما وان هناك مكاتب خاصة كذلك ، وفي ظني ان المكاتب الخاصة ستكون اكثر من المكاتب الحكومية في تدبير العمل وايجاد فرص عمل للراغبين في ذلك ، الامر الذي اشار اليه معالي الاخ ابو الور ان هؤلاء يمكن ان يتدبروا على أعمال اخرى إذا كان لم يعد للعامل المطلوب الآن حاجة هناك للحكومة لها مؤسسة تسمى مؤسسة التدريب المهني يذهبون لتدريب هناك وليس هنا .

ثانياً : - نحن عرفنا ان الحكومة عسرت في اكثر من مجال ونخشى ان يكون هذا هو مجال الحسرتان الاخر للمال العام في مثل هذا المشروع .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الشغابة .

الدكتور عبد الحافظ الشغابة : الحقيقة بما انه تم اقرار المادة (أ) من هذه المادة و (ب) انا اعتقد انه لم يعد هناك ضرورة للفقرة (ج) باعتبار ان هنالك القطاع العام بمديرياته التي ستبحث عن العمل و (ب) التي اجادت استحداث المكاتب الخاصة .

اذن اضافة الى ذلك انشاء مؤسسة مختلطة بين القطاع العام والخاص انا اعتقد انه لا يوجد ضرورة لذلك .

لذلك أرى ان شطب المادة هو الاسلام شكراً .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل :

أولاً : - موضوع التشغيل له قطبين رئيسيين ، القطب الأول هو توفير الفرص الردية للعمل لافراد متناثرين لكافة المهن والحرف والتخصصات . الثاني هو ايجاد بيئة اقتصادية معينة اي نقلة اقتصادية معينة تؤدي الى فرص تشغيل ولزوال البطالة . وهذا يشمل عدة مهام من مهام الدولة ككل ، في هنالك مهام للتعليم ومهام للتدريب المهني ومهام للصناعة والتجارة والاستثمار .

ليست مهمة وزارة العمل وحدها فكيف اذا صرفناها وجعلناها مهام مؤسسية هذه المهام سياسة عامة سياسية واقتصادية للدولة تؤدي الى

نقطة نوعية ، البند (أ) و (ب) تولى موضوع التشغيل الفردي للقوى الموجودة العاطلة عن العمل والسياسة العامة لا توضع في قانون عمل ولا توكل لمؤسسة لاحداث نقلة تشغيلية .

المؤسسات هذه وبالذات المشتركة بين القطاعين العام والخاص في تجربة طويلة لنا في الاردن كانت من أسوأ الوراثة والاعباء علينا غالبية هذه المؤسسات كانت تفشل وتمثل عبء مالي ضخم فبحر الآن سنخلق جيل ابيض آخر يقتات ويعيش على قوت العاطلين عن العمل وهذا ما لا نريده وكما قال احد زملائي تفكها هي تقضي على بطالة من نوع واحد ، بطالة الباحثين عن مناصب ومدراء ، اما غير هذا هذه المؤسسة لا تستطيع ان تقوم بمهمة دولة في تعديل سوق العمل والقضاء على البطالة ولن تعنى بالمقابل بتوظيف حارس هنا و مترجم هناك ومعلم هنا لن تفي بهذا ، هنالك المكاتب الخاصة وقد حلت .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

أود ان اشير الى ان خلطاً حصل بين هذه المؤسسة الواردة في مشروع الحكومة وبين مؤسسة التدريب المهني ، كما اود ان اؤكد ان هذه المؤسسة اذا قامت فستضيف مؤسسة متفرقة الى قائمة مؤسساتنا .

انا افهم انه قد يكون مبرراً ان يتناهن القطاع الخاص بفتح القطاع العام قد يكون مبرراً

اما ان توجد هذه الرؤوس المتصادمة حقيقة يعني مزيداً من التعتير وبالتالي اتنى على زملائي ان ينسجموا مع قرار اللجنة القانونية ويشطبوا الفقرة (ج) وشكراً .

اصوات : تنفي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله العكايلة .

الدكتور عبد الله العكايلة : شكراً معالي الرئيس .

ربما يكون احد الدوافع التي اذا احسنا الظن بها وراء اقتراح مشروع هذه المؤسسة هو ان ضغط البطالة أصبح هائلاً وكبيراً على كاهل الحكومة ولانها ذات ابعاد وطنية فربما جاء التذكير للمؤسسة بحمل فيها القطاع الخاص مع القطاع العام في صورة مؤسسية عبء تضدي لمشكلة البطالة .

افهم هذا الطرح لو انه اقترن بهذا الطرح اقتراح بالغاء وزارة العمل جنباً الى جنب مع انشاء هذه المؤسسة ، اما ان تنشأ مؤسسات ثلاث فردية او شبه مؤسسية بقطاع خاص ثم مؤسسة مختلطة بين القطاع العام والخاص ثم تبقى وزارة العمل فان التصادم لا محال قائم بين اختصاصاتها جميعاً وهناك مناح للفوضى واضطراب في اجراء هذه المؤسسات الثلاث رسمية ومختلطة وخاصة ، ومن هنا افهم الطرح اذا جاء باقتراح معه مقرون بالغاء وزارة العمل اذ لا يبقى لوزارة العمل مهام حقيقية اذا وجدت مؤسسة وطنية تضدي الى العمالة وتهمة العمالة وتضدي العمالة والتدريب لها

والتهمة لنسوق العمل لا يبقى عمل حقيقي لوزارة العمل اللهم الا لحماية التشريعات العمالية وهذه يمكن ايضاً ان تعطى للمؤسسة صورة واضحة جداً في التضدي لها .

لذلك لا اري مبرر لطرح هذه المؤسسة مع الابقاء على وزارة العمل ومع فتح الباب امام المكاتب الخاصة للتسويق وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : شكراً معالي الرئيس .

ابدأ استاذن معاليكم والمجلس الكريم بالقول ماذا سيبقى لتجزئه خلال الدورة الاستثنائية التي يعلق الناس آمالاً عريضة عليها اذا كانت مثل هذه الفقرة تستغرق منا كل هذا الوقت .

لذلك اقترح بقاء نص الفقرة (ج) كما وردت من الحكومة لانه يمثل نقلة حقيقة في مجال الجهود التي تبذل لتوفير فرص العمل للباحثين عنها ومعالجة مشكلة البطالة معالجة حقيقية لتجاوز عقد الروتين وتساعد كل باحث جاد عن العمل وخاصة وانها ستشمل صورة من صور التعامل البناء بين القطاع العام والخاص وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة هذه المؤسسة لن تضفي الا شيء جديد هو استعجار عبارات وتضخم الجهاز

الاداري على حساب الاهداف الحقيقية الذي هو توظيف الناس وتشغيلهم وحقيقة هذه ايضاً هي نهاية لوزارة العمل ، وزارة العمل ما دامت تقوم بدورها وكل السفارات في العالم فيها ملحق عمالي وملحق ثقافي وبالتالي هذه المؤسسة سوف تكون بالمستقبل تعمل لها بجوانب مؤسسات تدريبية ، ونخذ من العامل العاطل عن العمل وادهبوا دربوا وادفعوا قروش . وبالتالي هذه قضية أخرى الحقيقة ارهاص كبير على عمالنا وعلى شعبنا ، فانا اقترح شطب هذه الفقرة والنسجم مع قرار اللجنة القانونية ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : زملائي الافاضل على هذه المادة فقط (١٠) ، مؤمن الوقت ساعة ونصف ونحن نناقش فقراتها الثلاثة ولربما يريد على الساعة والنصف ، اذا رغب المجلس الكريم ان تكون كافة جلسات الدورة الاستثنائية بهذا الشكل لله ذلك لكنني لا اعتقد ان الانجاز في الدورة الاستثنائية مرضياً لا لنفسنا ولا للمواطنين الذين يربطون انجاز هذه الدورة . لذا ارجو من الزملاء الافاضل وانا يودني ان يتخذ الجميع وان يدلي الجميع بأراء بهذه المادة اعتقد انكم تتفقون معي بان هذا وقت كثير نصرته على هذه المادة فأرجو ما أمكن ان تساعدوني على انجاز هذا القانون الذي له في الادراج ما يريد عن الـ (١٠) سنوات فلا يقيه اكثر في هذا المجلس .

المادة تكلم فيها لغاية الآن (٢٢) زميل بقي زميلون الدكتور القضاء والدكتور الحاج لستمع للزميلين ثم بصوت على هذه المادة . الدكتور القضاء تفضل .

هكذا منه الأصل

الدكتور احمد القضاة : الحقيقة انا لا اريد ان اتحدث ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور الحاج .

الدكتور محمد الحاج : فقط اريد ان اقول انه لا داعي لانشاء مثل هذه المؤسسة اذ ان عملها مستوعب بالمديريات العامة للعمل والمكاتب الخاصة للتشغيل ولا علاقة لها بالتأهيل والتدريب على المهارات لأن هنالك مراكز للتدريب والتأهيل واخشى ان تكون هذه المؤسسة عبئاً فقط ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، زملائي الافاضل هناك قرار اللجنة القانونية وهناك مشروع الحكومة وليس هناك اقتراحات دخلت خلال النقاش على هذه المادة .

نصرت على رأي اللجنة القانونية . من مع رأي اللجنة القانونية ؟

السيد الامين العام : ٣٢ من ٦٠ . معالي رئيس المجلس : ٣٢ من ٦٠ وتشطب الفقرة (ج) . من مع المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر المادة (١١) تفضل .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١ - لا يجوز لغير مكاتب التشغيل

العامة والخاصة القيام بأعمال الوساطة

للتشغيل او تسهيل تشغيل العمال في

داخل المملكة وخارجها ، وللوزير اخلاق

الحل المخالف لأحكام هذه المادة وإحالة الى المحكمة ومقاب كل من يخالف أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مئتي دينار ولا تزيد على ألف دينار وبالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً وإقال أي محل يستعمل لهذه الغاية ومصادرة موجوداته .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١١ : موافقة بعد :

- شطب كلمة (مكاتب) والاستعاضة عنها بكلمة (مديريات)

- شطب عبارة (العامة والخاصة) الواردة في المادة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للنقاش . معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي فقط من اجل انسجام النص مع ما اقتره المجلس في الفقرة (أ) من المادة السابقة (لا يجوز لغير مديريات التشغيل العامة ومكاتب التشغيل الخاصة) مديريات التشغيل العامة ومكاتب التشغيل الخاصة حتى ينسجم مع الفقرتين (أ ، ب) من المادة السابقة ، لانه سميت العامة بمديريات وبقيت الخاصة مكاتب .

معالي رئيس المجلس : الدكتور ذيب عبد الله .

اقترح اضافة كلمة ولا تزيد عند غرامة لا تقل عن مئتي دينار ولا تزيد على ألف دينار

الدكتور محمد حويضة : شكراً معالي الرئيس .

في قرار اللجنة القانونية شطب عبارة العامة والخاصة وهذا الشطب مني على قرار اللجنة القانونية بشطب الفقرة (ب) والفقرة (ج) وهذا عليه لم يمد هناك مبرر لشطب العامة والخاصة ، وبالتالي ما بقي الا النص الذي جاء من الحكومة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ بسام خدادين .

السيد بسام خدادين : شكراً سيدي الرئيس .

المادة تتحدث بلغة الجرم (لا يجوز) وتعرف ان النقابات العمالية جميعها لجان او مكاتب خاصة للتوسط لتشغيل العمال ، سواء اذا كان هذا الشيء سيحده من وظيفة النقابات العمالية من القيام بهذا العمل فاطلب اضافة النقابات العمالية الى الجهات التي يسمح لها التوسط والتشغيل ، واذا كان عكس ذلك لا اقترح هذا الاقتراح واقترحي بعمد على اجابة الحكومة لأن هذه المداولات جزء من تفسير القانون في المستقبل . شكراً .

معالي رئيس المجلس : لا بأس نسمح التفسير من وزير العمل اذا رغبت ، شكراً لك ، الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً معالي الرئيس .

ورد في الفقرة المادة (١١) ككل من يخالف احكام هذه المادة يحكم بغرامة عن

وبالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً لا تزيد ... لضع مدة معينة مثلاً ستة أشهر .

معالي رئيس المجلس : الشيخ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

صدر المادة يتحدث عن مكاتب ومديريات بينما نجد وللوزير اخلاق في تقديره لينسجم النص وللوزير اخلاق المكاتب المخالفة لان هذا لا ينطبق على للمديريات لأن المديريات هي مديريات حكومية تابعة لوزارة وهناك من التشريعات ما يضبط سلوكها وتصرفاتها ، اما الخلل الذي يحدث فهو يمكن ان يحدث من خلال المكاتب وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : حتى ما يأخذ مداه تعليق زميلي الاستاذ حمزة ، هنا اخلاق المحل من غير هؤلاء من يمارس هذا العمل من غير هؤلاء المخالف .

لان صدر المادة لا يجوز ان يقوم بهذا العمل غير هؤلاء فان قام غيرهم هذه عقوبته شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور حويضة .

هكذا منذ الأصل

معني دينار ولا تزيد على الألف والحسب مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً وترك الباب مفتوحاً لأن يكون الحسب لسنوات اقترح ان لا تزيد عن ثلاثة شهور .

معالي رئيس المجلس : لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد عن ثلاث شهور .

السيد طلال عبيدات : نعم لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد عن ثلاث شهور .

معالي رئيس المجلس : في اقتراح لا تزيد على ستة شهور سبقك فيه الاستاذ ذيب ، الشيخ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : اذا سمحت معالي الرئيس لو بعد هذه المادة للذهب الى الصلاة ، والا فلنسمح لنا ان نصلي فراداً .

معالي رئيس المجلس : لنهي المادة ثم للذهب للصلاة ، الشيخ ابو زلط تفضل .

السيد عبد الممنع ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

في نهاية المادة الحادية عشرة واقفال اي محل يستعمل لهذه الغاية ومصادرة موجوداته ، بهذا الاطلاق في العبارة ظلم ، نفترض ان في ذلك اخل المخالف امانات ودمم الآخرين لا علاقة لها بموضوع التشغيل والمخالفة لذلك اقترح اضافة عبارة في عجز المادة بعد قولنا واقفال اي محل يستعمل لهذه الغاية ومصادرة موجوداته ان يضاد المتعلقة بغرض التشغيل .

أصوات : نثني .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ ابراهيم زيد .

الاخوان الذين اقترحوا عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ثلاث أو ستة أشهر قانونها بالمقربة المالية ، والحقيقة ان واضع التشريع رأى ان يعاقب بهذه العقوبة فقط يعني سقفا ثلاثون ولا تقل عن ثلاثين ، العقوبة محددة انتهى ثلاثين يوم وذلك لأن هذه العقوبة كافية بحسب شهر ومعني الى ألف دينار جعل الرقابة في الغرامة المالية ، اما الحسب رأى ان يكون ثلاثين يوماً .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة .

السيد المقرر : معالي الرئيس تعبير مدة لا تقل عن ثلاثين يوم يحتمل الرقابة عن الثلاثين يوماً وليس كحد أقصى كذلك .

معالي رئيس المجلس : لكن مفتوحة ؟

السيد المقرر : نعم .

معالي رئيس المجلس : واضح ، لستمع لوجهات النظر الأخرى ، الدكتور العموش . الدكتور بسام العموش : شكراً ، الحقيقة انا عندي سؤال .

القانون الآن يجوز او البت مديريات العمل والبيت المكاتب الخاصة ، انا اتساءل عن امر في هذه العقوبات الضخمة الموجودة في هذه المادة ، يعني فلوس وأرقام ليست قليلة ثم بعد ذلك حين تم اطلاق محل ثم

السيد ذيب الهس :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

اقتراح شطب العقوبة الأخيرة ومصادرة موجوداتها ، لأن هذه قد توقعنا وتوقع المحاكم في اشكال ، غالباً الذين يشتغلون في هذا المجال غير اصحاب المكاتب ، مكاتب سفريات مكاتب كذا ... الخ .

فكتفي بالعقوبة المالية وعقوبة الحسب وهذا اقتراحي ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاخ عبد موسى النهار اقترح جديد . ارجو اذا كانت هناك اقتراحات جديدة . الاستاذ احمد الكساسبة هل هناك اقتراحات جديدة في هذا الموضوع .

السيد احمد الكساسبة : نعم ، في بداية الفقرة لا يجوز لغير المكاتب حسب ما قرأها معالي رئيس الوزراء لغير مكاتب التشغيل العامة ومكاتب التشغيل الخاصة . انسجاماً مع الفقرة (ب) مكاتب التشغيل بترخيص من الوزير ان يكتب المرخصة .

معالي رئيس المجلس : اين يا استاذ الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة : بعد الخاصة المرخصة .

معالي رئيس المجلس : لا يجوز لغير مكاتب التشغيل العامة والخاصة ، اضافة المرخصة .

مصادرات ، هذه ليست عقوبة ردع هذه عقوبة انتقام فانا أسأل اللجنة القانونية اذا كان هناك فلسفة معينة وراء هذه العقوبات على هذا المخالف في حين في كثير من الحالات المخالفة في محلات في قوانين أخرى ولا توقع مثل هذه العقوبات فما السر في هذه القضية ؟

معالي رئيس المجلس : الدكتور الحاج : شكراً معالي الرئيس .

انا فقط كنت اريد ان اخبر بين العقوبة بالغرامة او بالحسب وليس الجمع بينهما .

معالي رئيس المجلس : في اقتراح محدد ؟

الدكتور محمد الحاج : هذا الاقتراح (أ) بدل (و) .

معالي رئيس المجلس : (أ) ، الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : معالي الرئيس بالنسبة لواضع القانون وضع حد ادنى لكل عقوبة وسقف أعلى للعقوبة حتى يكون للقاضي تلك المرونة ان يحكم اما بالاعل او بالاعلى بحيث لا يتجاوز السقف لأي عقوبة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الربلاء الأفاضل اذا كان هناك اقتراحات جديدة ارجو ان لستمع للاقتراحات وجهات النظر واضحة ، ارجو من الزميل الذي عنده اقتراح جديد ارجو ان سنعنا الاقتراح . الاستاذ ذيب الهس تفضل اقتراح جديد .

السيد أحمد الكساسبة : نعم لأن في بداية الفقرة (ب) كان موجود ترخيص من الوزير .

معالي رئيس المجلس : نعم واضحة ، اخواني دعوني اوجز الاقتراحات لكي يستمع اليها المجلس الكريم .

الدكتور بسام العموش : سؤال .

معالي رئيس المجلس : سؤالك الدكتور بسام ؟ الحقيقة انا لا اجيب على الاسئلة . معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي جواب للأخ بسام ، هذه لا تعني الوساطة التي نعرفها لتشغيل شخص والا لوردت على كل من يتوسط وليس على النقابات ، هنا نتحدث عن الوساطة بأجر ، القيام بعمل مقابل اجر لكن هذا ان يحول بينك وبين تلفون لأي شركة حتى تستطيع ان تشغل حامل . هنا تكلم عن وظيفة مدفوعة الاجر ، شكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، اقتراح الشيخ حمزة تفضل .

السيد حمزة منصور : يا سيدي فسر اطل بأنه مكان العمل وانا اتساءل اذا كان مكتب العمل او مكتب التشغيل غير مرخص او اساء استعمال السلطة المخولة له ، هل هذه المادة توفر عقوبة رادعة لمكتب غير مرخص او لم يلزم بالحكام الترخيص شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك .

الزملاء الافاضل اوجز الاقتراحات التي تلقيتها من الزملاء .

هناك اقتراح بأن يكون سقف أعلى لمدة العقوبة .

هناك اقتراحين احدهم ستة أشهر والآخر ثلاث أشهر ، ايضاً هناك اقتراح باستبدال كلمة وبالحبس بكلمة او بالحبس بمعنى الفصل بين العقوبتين ، هناك اقتراح آخر بمصادرة موجوداته المتعلقة بفرض التشغيل . اضافة وهناك اقتراح آخر بشطب كلمة مصادرة موجوداته هذه الاقتراحات التي وردت .

هناك اقتراح بالخاصة المرخصة ، لكن هناك ايضاً اقتراح بأن يضاف مكاتب ومديرها تشغيل تفضل الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : نحن لا ندخل لنا في الاقتراحات ، حق من حقوق المجلس ، لكن اذا بمشي اقتراح او بالحبس دائماً عبد التخيير يوضع التخيير الثاني . او بالعقوبتين معاً لأنه يترك للمحكمة تقدير جسامته الجرم المرتكب ان يقول بغرامة كذا او بالحبس كذا او بكلتا العقوبتين حتى ينسجم التشريع ويبقى بيد المحاكم ، اما ان يكون الخيار حبس او مال فتصبح ضمنية للمادة خاصة وان نحن نتحدث عن مخالفين يستغلون العمال ، وبالتالي الدافع عنهم صعب .

معالي رئيس المجلس : في اقتراح جديد الاستاذ الدروبي ؟

السيد محمد الدروبي : بالنسبة للمجلس اذا كان نحن قلنا او بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً او ثلاث شهور فيمكن ان تستبدل هذه بغرامة مالية وبالتالي لا ينتفي الا الفرض المقصود بهذه العقوبة .

اذا قلنا او بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً او ثلاث اشهر تستبدل هذه بغرامة مالية .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي الرأي للمجلس الكريم .

اطرح الاقتراحات الزملاء .

الاقتراح الاول هو ان يكون لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستة اشهر كحد اعلى ، من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الاخر لا تزيد على ثلاث اشهر .

السيد الامين العام : ٢٦ من ٥٥

معالي رئيس المجلس : ٢٦ من ٥٥ لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الاخر حول مدة العقوبة ، ما زلنا في العقوبة باضافة (او) اي التفريق بين العقوبتين .

الاقتراحات موزعة من الزملاء لم يصلني اقتراح متكامل باضافة بغرامة او بالحبس لم او بكلتا العقوبتين لم يصلني هذا الاقتراح متكامل .

اذن الاقتراح بأن تكون الغرامة لا تقل عن معني دينار ولا تزيد على الف دينار او بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً او بكلتا العقوبتين . من مع هذا الاقتراح .

السيد الامين العام : ٤٥ من ٥٦

معالي رئيس المجلس : ٤٥ من ٥٦ نجح الاقتراح .

نتقل من موضوع العقوبات الى موضوع مصادرة موجوداته .

هناك اقتراح بشطب كلمة (مصادرة موجوداته) ، من مع شطب هذه الكلمة .

السيد الامين العام : ٢٧ من ٥٦

معالي رئيس المجلس : ٢٧ من ٥٦ لم ينجح الاقتراح .

من مع اضافة كلمة (المتعلقة) بفرض التشغيل بعد موجوداته ؟

لم ينجح الاقتراح .

ظل اقتراح اضافة (المرخصة) بعد الخاصة . بمطلع المادة من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ٤٥ من ٥٦

معالي رئيس المجلس : ٤٥ من ٥٦ وتضاف العبارة .

اكتفيتم من الاقتراحات التي اوردتها الزملاء اخواني قرار اللجنة القانونية لا يعارض مع اي من هذه الاقتراحات التي اقرت من المجلس تفضل الدكتور الحاج .

الدكتور محمد الحاج : اللجنة القانونية تقترح شطب عبارة العامة والخاصة ، ونحن البتة العامة والخاصة .

معالي رئيس المجلس : يا دكتور نحن لم نثبت العامة والخاصة في المادة (١١) نحن قلنا المرخصة ، حتى لو شطب العامة والخاصة (لا يجوز لغير مكاتب التشغيل المرخصة) يجوز هذا الكلام بمعنى انه ليس هناك اقتراح من الاقتراحات التي ادخلت من قبل الزملاء تعارض مع مقترحات اللجنة القانونية التي سنصوت عليها ، لكن اقرارها او عدم اقرارها يعود الى المجلس الكريم .

قرار اللجنة القانونية ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟

لو جدلاً انه اقر. انا لا اريد ان اعطي رأي الخاص لو انه اقر شطب عبارة (العامة والخاصة) سيقى لا يجوز لغير مكاتب التشغيل او مديريات التشغيل المرخصة وهي الحقيقة مديريات حكومية ، حتى كلمة مرخصة ليس لها معنى . معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : مع كل الاحترام لمقام الرئاسة انا اعتقد ان الاقتراحات التي صوتت عليها الفت كل ما ورد من اللجنة القانونية ، لأن كلمة العامة والخاصة شطب بضمير مديريات العمل ومكاتب التشغيل الخاصة ، ولم تعد العامة والخاصة موجودة أصلاً ، فالتصويت على المقترحات السابقة اعتبرتها غير ذا موضوع لم يعد يمكن لانه صوتاً وقيل ، بمعنى ، كل الاقتراحات السابقة التي صوتنا عليها ملغاة .

معالي رئيس المجلس : على ماذا صوتنا على المديريات ؟

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : نعم ، مديريات التشغيل العامة ومكاتب التشغيل الخاصة وأضيفت كلمة المرخصة من الاخ الكساسة .

معالي رئيس المجلس : لا الحقيقة اذا صوتنا على المديريات فهذا قرار المجلس بهذه .

اذا أردتم ان تتكلموا ساعطي الدور لأي شخص لكن حتى فقط تستطيع لسرع ما هو الحوار الذي يدور ، تفضل الدكتور عبد الرزاق .

الدكتور عبد الرزاق طيحات : انا مع رأي ابو عصام ، ما دام اقرت المادة السابقة لا يجوز ان نصوت عليها .

معالي رئيس المجلس : لا ياسيدي لا نقاس مادة على مادة ولم يجري في تاريخ هذا المجلس ان نقاس اقرار مادة على مادة سبقت هذا الرأي لهذا المجلس . نقطة نظام يا ست توجان .

السيدة توجان فيصل : نقطة النظام ان هذه المواد مبنية على المواد السابقة بتكاملية ، اللجنة القانونية عندما وضعت هذا اعتبرت مبنية على قرارها بمنع المكاتب الخاصة ، لكن الآن بعد ان رفضنا قرار اللجنة القانونية نحن مضطرون لرفض القرار الثاني لاننا ثبتنا الخاصة .

معالي رئيس المجلس : لطيف لكن هل انا الذي اقر اتم الذين يقولون !!

انا اقول هذا الرأي للمجلس انا لا اتيسر

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للزملاء الافاضل الاستاذ احمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة : شكراً معالي الرئيس .

انا اذكر في بند التعريفات عندما اثار النقاش حول التشغيل او الاستخدام وقيمت مستخدم ولذلك تبقى كلمة استخدام ، لا داعي لشطبها هذا التراماً للتعديلات التي جرت في التعديلات الثابتة لم تغير بقيت الاستخدام واحتج الشيخ عبد الباقي على هذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الرأي للمجلس اني احمد .

قرار اللجنة القانونية ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟ زملائي الافاضل انا لا استطيع ان اعطي الدور بعد ان اطلب التصويت ، انا كنت انظر ان ترفع الايدي لطلب الكلام رأيت نهد الكساسبة اعطيته الدور غيره ما رأيت احد رفع يده . الدكتور عبد الله الشنور تفضل .

الدكتور عبد الله الشنور : معالي الرئيس الاستاذ الكساسبة ليس دائماً غلطان ، اقتراح الكساسبة لو مررناه لكان الكلام وسيجى الآن في صناديق تصويت متناقضين ولهذا السبب في النظام الداخلي تصوت على القانون بمجملة لتلافي مثل هذا التصاريات التي قد لا ينته لها المجلس او يكون التصويت سرياً وبها ان العد لم يكتمل ارجوك هذه المرة لأنه في تناقض ان تشرح للاخوة الكرام انه اذا استعملت كلمة تشغيل في القانون ولذلك هنا يبين حاله غير

لأن المجلس اقر مادة سابقة وافق عليها ، القرار للمجلس .

الزملاء الافاضل اقرت الاقتراحات التي وردت على المادة هناك كلام من اللجنة القانونية بطلب تعديلات بأن شطب مكاتب والاستعاضة عنها بكلمة مديريات ، لدي اقتراح بانه لا يجوز لغير مديريات التشغيل ومكاتب التشغيل الخاصة ، هذه الاقتراح ان اقره المجلس فيعتبر قرار اللجنة القانونية حينها لاغي وسأطرحه للاقتراح من مع هذا الاقتراح .

(لا يجوز لغير مديريات التشغيل ومكاتب التشغيل) واضح الاكثريه . اذا ويكون الاقتراح لا يجوز لغير مديريات التشغيل ومكاتب التشغيل المرخصة . المادة (١٢) السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢ - أ - لا يجوز استخدام اي عامل غير اردني الا بموافقة الوزير او من ينوبه شريطة ان يتطلب العمل خبرة وكفاءة غير متوفرة لدى العمال الاردنيين أو كان العدد المتوفر منهم لا يفي بالحاجة وتعطى الأولوية للخبراء والفنيين والعمال العرب .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٢ :

أ - شطب كلمة (استخدام) والاستعاضة عنها بكلمة (تشغيل) .

- شطب كلمة (ينوبه) والاستعاضة عنها بكلمة (يوظفه) .

هكذا عبد الله

موصوفة ، يعني اعتقد انه لازم ندعها استخدام (لا يجوز استخدام) هذا هو الشيء الصحيح .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي انا احب ان استمع لكل وجهات النظر ، لكن ان الرميل ما يرفع يده ويكون عنده وجهة نظر لا يستطيع التنبؤ بالذي لديه وجهة نظر . عندما اطرح ارجو الزملاء ان يرفعوا ايدهم من يرغبون في الحديث .

الدكتور عبد الله السور : معالي الرئيس بعد ان ابهى الاستاذ الكساسة رايه اعتقدنا ان الامور ماشية فرأساً انت طرحت التصويت ، رفعنا ايدينا نطلب الكلام اعتقدت انت ان نحن مؤيدون ، نحن غير مؤيدون .

معالي رئيس المجلس : ما هو اقتراحك معالي الدكتور .

الدكتور عبد السور : اقتراحي ان كلمة استخدام هي التي استعملت في التعريف واقترح بعض الاشارة كلمات اخرى في اول يوم عندما تكلم الشيخ عبد الباقي جمنو ولم يمشي تأجير وابتنجريت واستخدمت والقوي الامين لكن استقرت كلمة استخدام ، فرجاء ابقائها اينما وردت ، لا يوجد كلمة تشغيل .

معالي رئيس المجلس : ايضاً الراي للمجلس ، موافقون على هذا ؟

أصوات : موافقون . معالي رئيس المجلس : اذن تبقى كلمة استخدام ، الفقرة الثانية شطب كلمة (يبييه) والاستعاضة عنها بكلمة (يفوضه) من مع هذا الراي ؟ موافقة . ب

السيد المقرز :

المادة كما جاءت في المشروع ب - يجب ان يحصل العامل غير الأردني على تصريح عمل من الوزير او من ينييه قبل استخدامه أو استعماله ولا يجوز أن تزيد مدة التصريح على سنة واحدة قابلة للتجديد .

قرار اللجنة القانونية ب - شطب كلمة (يبييه) والاستعاضة عنها بكلمة (يفوضه) . معالي رئيس المجلس : موافقة . السيد المقرز :

قرار اللجنة القانونية - شطب كلمة (استخدامه) والاستعاضة عنها بكلمة (تشغيله) .

معالي رئيس المجلس : غير موافقة ، حسناً اذن استبدال كلمة يبييه يفوضه وابقاء كلمة استخدام . (ج) .

السيد المقرز :

المادة كما وردت في المشروع ج - تستوفي الوزارة من صاحب العمل رسماً مقابل صرف تصريح العمل لكل عامل غير أردني أو تجديده ويعتبر هذا الرسم ايراداً للخزينة ويحدد مقدار هذا الرسم بموجب نظام .

قرار اللجنة القانونية ج - موافقة بعد شطب عبارة (ويحدد مقدار هذا الرسم بموجب نظام) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :

ويحدد مقداره على الشكل التالي :

٣٠٠ دينار من العامل الاجنبي (غير العربي) في كافة القطاعات عندا عمال الزراعة . ١٠٠ دينار من العامل العربي في كافة القطاعات عندا عمال الزراعة وعمال النظافة في البلديات .

١٠٠ دينار من العامل الاجنبي (غير العربي) الذي يعمل في قطاع الزراعة . ١٠ دينار من العامل العربي الذي يعمل في قطاع الزراعة .

معالي رئيس المجلس : المادة (ج) قرار اللجنة القانونية مطروح للرأي . الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة مع احترامي الى رأي اللجنة القانونية يمكن ان اول مرة اسمع ان هناك نوع من الرسوم في القانون ، الحقيقة وجهة نظري لان هذه التغيرات كل فترة زمنية ربما تقل هذه المبالغ او تزداد حسب الطلب والحاجة .

لذلك ارى من الزملاء الافاضل ان تبقى بموجب نظام يقر من قبل مجلس الوزراء شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور القضاة .

الدكتور احمد القضاة : شكراً معالي الرئيس .

انا لست مع فرض الرسوم بقانون لأن

الظروف والمعطيات قد تتغير من وقت لآخر والنظام قد يعطي الحكومة مرونة اكثر للتحرك وحسب الحاجة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله السور .

الدكتور عبد الله السور : اذا قبل اقتراح الدكتور محمد عضوب الزين وانا اؤيده واعتقد انه وجهه فاقترحي الذي سأقوله بعد قليل ليس وارد اذا رفض - لا قدر الله - كلامه ، فوجب ان يحدد رسم اما يقال سنوي او شهري او يومي لأن هذه المبالغ مفتوحة وغير محكمة المدة وان كان مفهوم ضمن سنوي ، هذه ال (٣٠٠ و ١١٠ و ١٠٠) ولكن قد يكون شهري وقد يكون مقطوع ولكني اقترح قبول رأي الدكتور الزين وهو الاولى والاصح .

أصوات : لني .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ الكساسة .

السيد احمد الكساسة : انا ارى اذا بقي رأي اللجنة القانونية ان يضاف فقرة جديدة بعد (د) تصبح (و) على ان يعاد النظر بهذه الرسوم مرة كل ثلاث سنوات ، يعني ما تبقى هذه جامدة مثلاً الآن الدينار الأردني يمكن بهذا السعر ، قفرت بعقوبة غير قليلة ، تعاقب ثلاث سنوات او ان تعود ...

معالي رئيس المجلس : اعطيني اقتراح محدد .

هكذا من الأصل

السيد أحمد الكساسبة : اقترحي ان يضاف في نهاية اقتراح اللجنة القانونية فقرة جديدة .

يعاد النظر في هذه الرسوم مرة كل ثلاث سنوات .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : في الحقيقة احب ان اتوجه الى نقطة مجلس نواب نحن اتفقنا في الدورة العادية السابقة بأنه لا يجوز فرض أي رسم أو ضريبة الا بموجب قانون ، اما هنا الوضع مختلف هنا ليست رسوم على مواطنين اردنيين عامة وإنما على عمال وافدين وهذا حق ان يوضع في نظام وان يكون تحت تصرف مجلس الوزراء ليراه كيف ما يرى بالنسبة لمصلحة البلد وإلى العمالة الوافدة ، اما بالنسبة للمحظور الذي تفضل به الزميل عبد الله النور حول المدة السنوية هذا محلول في الفقرة (ب) لأن التصريح يعطى لمدة سنة والرسم لا يؤخذ الا لتصريح محدد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً أنا وافقت على اقتراح الدكتور محمد الزين .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً معالي الرئيس .

اعتقد ان رسوم المحاكم التي اقراها هذا المجلس الكريم قد رفضها المجلس العالي لتفسير

الدستور ولذلك ارى أن تبقى بنظام للمرونة ولاسيباب اقتصادية عديدة شكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : مع الأسف الشديد ثلاث مرات متوالية أنا أول من يرفع يده .

أولاً :- الفقرة (ج) تقول تستوفي الوزارة من صاحب العمل وليس من العامل الاجنبي كما قال بعض الزملاء .

معالي رئيس المجلس : تستوفي الوزارة من صاحب العمل .

الدكتور محمد عويضة : نعم وبالتالي هذا رسم من أردني ولا يجوز بنص الدستور ان يؤخذ أي ضريبة او رسم الا بقانون .

الامر الثاني :- أنا مع اللجنة القانونية في صياغة اللجنة القانونية بقول (٣٠٠) دينار من العامل الاجنبي ، ينبغي ان تكون حتى تستقيم العبارة عن العامل الاجنبي وكذلك كل الفقرات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : شكراً سيدي الرئيس .

ارجو ان يعرف الاخوان ان الهدف من هذا الرسم ليست جباية وإنما ضمان العدالة للعامل الاردني هذه شبهة غرامة عندما تقول (٣٠٠) دينار تعني (٢٥) دينار شهري وأنا

ضرورة المحافظة على التقدير في هذه الرسوم وان يكون ذلك بقانون ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

اجدني مختلفاً اليوم اكثر من أي يوم مضى مع معالي نائب رئيس الوزراء الذي اشار الى ان هذه الفقرة اشبه بفرامة وأنا أقول ليس بفرامة ، لقد جاءت الفقرة (أ) لتحديد ان استخدام العامل غير الاردني يتم في حالة الحاجة للخبرة والكفاءة غير متوفرين لدى العامل الاردني ، وبالتالي نحن هنا لا نعاقب واذا اردنا ان نعاقب فكأننا نعاقب مستعمرأ أردنياً بحاجة الى عمالة غير أردنية وافق عليها الوزير المعني وهو وزير العمل .

الامر الاخر اؤكد على ما تفضل به الاخ الدكتور محمد عويضة واضيف ان شعوراً لدينا بأن شهية الحكومة لفرض مزيد من الضرائب لا يكرها احد وبالتالي نحن نحرص على ان نضبط هذه الرغبة المستعجرة . ولقد كانت اللجنة القانونية متوازنة وميزت بين العمالة التي يمكن ان تستفيد من هذه الفقرة وميزت بين العامل العربي وغير العربي ، ولذلك اقمي على الزملاء ان ينفذوا الى جانب اللجنة القانونية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور ذيب عبد الله .

اظن ان الحاجة لاكثر من ذلك بحيث لا يصبح رب العمل يشجع بغير العامل الأردني وهذا هو الاساس والاصل في اقرار هذا الامر من حيث الدستورية يقينا انه لا يفرض الرسم الا بقانون وهذه المادة تفرض الرسم والفارق كبير بين فرض الرسم وتحميده ، صاحب الصلاحية في التحديد هو مجلس الامة يستطيع ان يعطي هذه الصلاحية بنظام يصدر عن مجلس الوزراء اما مجلس الامة صاحب الحق هو يستطيع ان يفوضه او ان لا يفوضه ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أنا اعجب لبعض الاخوة الذين يلون عن النص في نص واضح ولجأوا الى تفسير أنا اعتبر حتى قالوا ان التفسير يعتبر من الدستور أنا اختلف هذا لان تفسير القرآن ليس وكثير من التفسير مردود ، ولذلك ارى ان نتمسك بالنص الذي يقول (لا تفرض ضريبة ولا رسم الا بقانون) وهناك انظمة دخلت من هذا الباب ودخلت من باب التفسير واصبحت جائزة ولا سيما انظمة ائمة الامانة وخاصة التي تتحول الى تجاري كان رسم محدد (٤٥٠) دخل بنظام فصار (١٨٠٠) والآن الناس يشتكون من هذا والحقيقة ان هذه امانة في اعناق النواب الذين يتبؤون مراكز التشريع في هذا المجلس ان يبقى الامر بأيدئهم وان لا يفوضوه الى غيرهم ولذلك أنا اؤكد على

الدكتور ذيب عبد الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

هذه المادة بقرائنها الثلاث تدل على أنها تعني بالعامل غير الأردني ، والسؤال الذي أرجو أن يتسع صدر معاليكم له . ما هو تفسير معاليكم عندما رفضتم معاليكم إجراء التصويت على إضافة كلمة (على أن تعني هذه المكاتب الخاصة بالعمال الأردنيين) فقط وحجتكم بذلك أن هذا القانون فقط للأردنيين مع أن هذه المادة كما تبين تعني أيضاً بغير الأردنيين وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

الاستاذ عبد الله اخواريشيدة .

السيد عبد الله اخواريشيدة : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة أنا لا أريد الدخول في متاهة دستورية وقانونية ولكن أحب أن أجيب زميلنا الاستاذ عبد العزيز جبر والاستاذ حمزة الموقرين ، أن ما تفضل به معالي نائب رئيس الوزراء هو حق وصلاح لماذا ؟

برغم الزميل محمد عريضة قد افاد بأن هذه الضريبة تفرض على أردني فالحق أخي لكل أمر حل هذه ليست ضريبة مفروضة عامة فمن من المواظنين الأردنيين عامة كمثل رسم محكمة أو طابع أو غيره ، هذه ضريبة خاصة بمزايا بين الزيادة والتقصير حسب مصلحة سوق العمل الأردني وحسب ما ترى الدولة

يمكن تشدد غداً على السيريلنكيات لا تريد أن تحضرهم ، فلذلك تفويض المجلس بهذه الحالة بنظام وهو كما تفضل الاستاذ حمزة يقول أن هذه الضريبة مفروضة وهي إعاقة للمستثمر لذلك لا يجوز . مبدئياً أن تفرض في القانون ويجب أن تبقى لمجلس الوزراء ووزير العمل بأن يحدد الرسوم حسب مصلحة العمل وسوق العمل الأردني ، وأرجو أن لا يغير ذلك مناقشة وإنما توضيح وحق وواجب لي أن أوضح ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ مفلح اللوزي . السيد مفلح اللوزي : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس أريد ما ذهب إليه الدكتور محمد الزين حيث أنه أصبح للشيء دوماً أن تفرض الرسوم بنظام يقره مجلس الوزراء علماً بأن مجلس الوزراء حريصاً على ذلك وحيث أن هذا جائز للتعديل والتبديل حسب الحاجة وهو بالنظام يكون مرناً أكثر مع الوقت وحسب الحاجة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، زملائي الأفاضل واضح أن الحديث تراوح بين تأييد قرار اللجنة القانونية وبين مشروع الحكومة ، ليست هناك اقتراحات رئيسية في الموضوع هناك إضافات بموضوع البقرة التي يعاد بها النظر في الرسوم المفروضة . بمجلس هذا القانون ، أود من الزملاء إذا كان هناك اقتراحات أو إضافات على هذا أن نستمع لها والا لنكتسب الوقت للتصويت على المادة .

ولكون بذلك قد صدقنا العهد مع الله في تعاطفنا مع آلام العالم الإسلامي وشكراً . معالي رئيس المجلس : واضح الاقتراح ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : هو إضافة على ما طرحه ابو عصام ليس دائماً أخالف ابو عصام .

لأقل أن الرسوم أصلاً بقانون لكن القانون إذا نص على وضع الرسوم بنظام يجوز ، فإذا وضعناها بقانون كما احتاجت تعديل حتى لو كنا متفقين مع الحكومة علينا أن نجتمع ونقر التعديل بينما إذا ابعثها بنظام وراينا أنه موافق على تعديلات الحكومة تبقى في مكاننا نعمل على قوانين أخرى إذا اضطررنا معها نستطيع أن نعود ونحل الخلاف بقانون أن لم تنصاح الحكومة لرخصنا .

معالي رئيس المجلس : واضح ، الدكتور ذيب .

الدكتور ذيب أليس : شكراً معالي الرئيس .

في الفقرة (ج) (ويعتبر هذا الرسم إيرادات الخزينة ويحدد هذا الرسم ... الخ) .

إن تأجيل الرسم من صاحب العمل الأردني ونقصه في الخزينة لم نستطيعه شيء فأنا مع أخذ الرسم من العامل وليس من صاحب العمل والدول الحقيقة يقابل أن تضع اسم المواطن عندهم مع اسم شرك غير كويتي أو كلاً بأخذ نصف الأرباح (٥٠٪) فكيف نحن نلزم المواطن الأردني الذي يعمل عنده

أرجو من الزملاء إذا كان هناك اقتراحات أن ندرج بها لغاية وضعها للتصويت للمجلس الكريم ، تفضل الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

عني الاخوي على المجلس الكريم وعلى اللجنة القانونية توطئة للاقتراح أنا أريد أن أبين الأسباب الموجبة للاقتراح أننا أغفلنا جميعاً في الصياغة وفي المناقشة وفي الاقتراحات المادة الثانية من الدستور دين الدولة الاسلام واغفلنا ان الاردن عضو في مؤتمر العالم الاسلامي وعضو في مؤتمر القمة الاسلامي .. الخ .

ونعلم ان الاردن له مواقف مشرفة مع آلام المسلمين في تكباتهم فلذلك كيف هنا نحسرها في قضية غير العربي ونعتبر المسلم الباكستاني والهندي ويمثلون عدد كبيراً من العاملين في الاردن كيف نعتبرهم أجانب هل بينهم المجليز وروس وفرنسيين ...

معالي رئيس المجلس : الاقتراح يا شيخ .

السيد عبد المنعم ابو زلط : الاقتراح بالضبط ان يقال (٣٠٠) دينار من العامل الاجنبي غير العربي وغير المسلم ، ويكرر في الفقرات الأربع ، (١٠٠) دينار من العامل العربي والعامل المسلم ، (١٠٠) دينار من العامل الاجنبي غير العربي وغير المسلم ، (١٠) دينار من العامل العربي والعامل المسلم .

عدد من العمال غير الأردنيين بأن يدفع (٣٠٠) دينار أو يدفع (١٠٠) دينار ... الخ .

انا مع تستوفي الوزارة من العامل وليس من صاحب العمل .

معالي رئيس المجلس : من العامل ، الأستاذ الدويب .

السيد محمد الدويب : كنا نشرع لحماية العامل الأردني فان هذه المادة الغرض منها حماية العامل الأردني وذلك ان صاحب العمل يعود بالرسم يأخذها من العامل ، ولذلك انا مع اقتراح معالي الاخ محمد عضوب الزين بأن يكون مقدار هذا الرسم بموجب نظام وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور نزيه .

الدكتور نزيه عمارين : سيدي الكريم ان سوق العمل الوطني مهدد بالابتلاء من قبل العمالة الوافدة ويجب ان نراعي هذه الحقيقة الخطيرة جداً وأن تكون جميع تشريعاتنا تصب بهذا التوجه وان الرسوم المقترحة من قبل اللجنة القانونية هي موجودة لذهاب منذ عدة سنوات ولم تحمي العمالة الوطنية واعتقد انها ليست كافية وان ارتأى المجلس الكريم ان يقر هذه الرسوم كما جاءت من اللجنة القانونية فأنني اقترح هنا مضاعفة هذه الرسوم بحيث تصبح (٤٠٠) دينار للعامل الاجنبي (٢٠٠) دينار من العمالة الوافدة العربية .

معالي رئيس المجلس : اذا سمحت ابدا بها من الأول .

الدكتور نزيه عمارين :

(٤٠٠) دينار من العامل الاجنبي غير العربي .

(٢٠٠) دينار من العامل العربي في كافة القطاعات عدا عمال الزراعة وعمال النظافة .

(٢٠٠) دينار من العامل الاجنبي الذي يعمل في قطاع الزراعة .

(٢٠) دينار من العامل الذي يعمل في قطاع الزراعة وعمال النظافة في البلديات .

معالي رئيس المجلس : زملائي الافاضل اوجز الاقتراحات :

هناك مجموعة من الاقتراحات للمزلاء الاقتراح الذي يطلب اضافة غير العربي وغير المسلم وتسلسل بكافة المواد بنفس الصيغة ان يذكر العربي ويذكر للمسلم ، اينما ذكر العربي يذكر للمسلم سلباً وإيجاباً هذا اقتراح .

الاقتراح الاخر الذي يحدد مدة ثلاث سنوات باعادة النظر بجدول المبالغ المقترحة كغرامات . الاقتراح الثالث الذي يطلب مضاعفة او زيادة الغرامات بالارقام التي اقترحها الدكتور نزيه . السيد المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي انا اعتقد ان يصوت أولاً على اعتبار هذه بنظام او بقانون ، اذا اعتبرناها بنظام لا داعي للتفاصيل .

معالي رئيس المجلس : اذا سقطت كل العملية صحيح ، وهناك اقتراح بأن تكون الغرامة على العامل ليست على صاحب العمل الاقتراح من الزملاء .

اذن بداية بصوت كما تفضل السيد مقرر اللجنة اذ كان المجلس يرغب ان تكون هذه الرسوم بقانون او ان تكون بنظام .

نقطة نظام تفضل الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : الاقتراح الذي يكون بنظام مخالف لنص المادة (١١) من الدستور ونصها (لا تفرض ضريبة او رسم الا بقانون ... الخ) .

فلا يجوز ان نصوت على ما يخالف الدستور .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي اعتقد اني شرحت هذه النقطة ان هذه المادة تفرض الرسم بالقانون وتترك تحديد مقداره الى نظام ، واعتقد ان معالي الرئيس طرح هذه النقطة الى النقاش ان يقر الرسم في القانون وان يترك تحديد مقداره للنظام ، هذه هي نقطة الحوار وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، زملائي الافاضل لطرحها كالتالي نطرح المبدأ بداية هل يحدد هذا الرسم بالقانون ام يترك هذا الرسم للنظام ، ان اقر تحديد القانون تأتي كل باقي الاقتراحات التي طلبت التعديل ارجو من الزملاء الكرام من مع فرض هذه الغرامات بالنظام ؟

السيد الامين العام : ٤٦ من ٦٥ .

معالي رئيس المجلس : ٤٦ من ٦٥ .

اذن تفرض هذه الرسوم بنظام بمعنى انا نعود الى المادة (ج) ، هناك تعديل على المادة (ج) تفضل دولة الرئيس .

دولة السيد طاهر المصري : هذه المادة انتهت بكل التعديلات المقترحة انتهى يعني قرار اللجنة القانونية اصبح غير وارد والمشروع الاصلي ساري المفعول .

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس هناك اقتراح باستبدال صاحب العمل بالعامل بمعنى ان هناك اقتراح لدى الزملاء بأن تكون الرسوم على العامل وليس على صاحب العمل .

من مع استبدال صاحب العمل بالعامل؟ لم يفوز الاقتراح اذن تبقى الفقرة (ج) كما هي . الفقرة (د) السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

د - يعاقب صاحب العمل أو مدير العمل حسب ما تقتضي الحال بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار عن كل شهر أو الجزء من الشهر عن كل عامل غير أردني يستخدم بصورة تخالف احكام هذا القانون ولا يجوز تخفيض الغرامة عن خدتها الاعلى لي أي حالة من الحالات أو لأي سبب من الأسباب .

قرار اللجنة القانونية

د - شطب عبارة (أو جزء من الشهر) الواردة بعد عبارة (على مئة دينار عن كل شهر) .

هكذا منه الأصل

هناك عقوبة لا يحدث عقوبة ، يعني اذا شغله (٢٩) يوم لا يكون في عقوبة ولذلك احب ان اقرأها اذا امرت .

بماق صاحب العمل او مدير المؤسسة حسب مقتضى الحال بغرامة لا تقل عن (٥٠) ديناراً ولا تزيد على (١٠٠) دينار عن كل شهر او الجزء من الشهر اذا خصمت الجزء من الشهر صفى ال (٥٠) على الشهر وهذا ليس مقصوداً فاذا شغلناه اربع خمس ايام عشرين يوم يكون معنى الرجل لا صاحب العمل ولا العامل ، ولذلك رأي الحكومة اصوب مع الاحترام لرأي اللجنة القانونية وأريد عويضة .

من مع قرار اللجنة القانونية ؟

السيد الأمين العام : ١٠ من ٦٥

معالي رئيس المجلس : ١٠ من ٦٥ . اذا يبقى مشروع الحكومة ، من مع المشروع كما ورد من الحكومة ؟ واضح الأغلبية . (هـ) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

هـ - يصدر الوزير قرار بتسليم العامل المخالف لأحكام هذه المادة الى خارج المملكة على نفقة صاحب العمل أو مدير المؤسسة ويتم تنفيذ هذا القرار من قبل السلطات المختصة .

قرار اللجنة القانونية

هـ - موافقة بعد :-

- شطب كلمة (قرار) والاستعاضة عنها بكلمة (قراراً) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : الحقيقة لا يجوز قانوناً ان نصوت قبل أن يفتح باب النقاش ، ارجو ملاحظة هذا الامر اذا تكرمت .

معالي رئيس المجلس : انا لم اطلب التصويت لكن الزملاء قالوا موافقة اخذت الكلام بفضل تكلم .

الدكتور محمد عويضة : بارك الله فيك .

أخي الكريم الكلام للاخوان جميعاً هنالك الكثير من الاعمال تحتاج الى عمل جزء من الشهر مثل اعمال البناء مثلاً تشتغل بلهظ اسبوع او اسبوعين الى آخر ذلك ، لذلك انا مع توجه الحكومة بأنه حتى الجزء من الشهر يدخل في العقوبة ولست مع قرار اللجنة القانونية المؤثرة بحذف هذا الامر لأن سيصبح مجال كبير جداً لعمال اجانب لان يعملوا .

الامر الآخر ارجو رفع الجلسة للصلاة شكرًا .

معالي رئيس المجلس : بعد ان تنتهي يا سيدي ، الدكتور عبد الله السور .

الدكتور عبد الله السور : سيدي لا يضح كلام الدكتور عويضة لانه قال اذا اشتغل احد شهر وجزء من شهر ، لكن الفرض ان العامل المشتغل جزء من شهر او يومين او ثلاث اذا اخذنا تعديل اللجنة القانونية لا يكون

- اضافة العبارة التالية (الذي يعمل لديه) بعد عبارة (الى خارج المملكة على نفقة صاحب العمل) .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : انا مع ما ذهبت اليه اللجنة القانونية لكن الذي يعمل لديه تأتي بعد مدير المؤسسة على لديه لأن العمل لديه يعود على الاثنين .

معالي رئيس المجلس : رأي اللجنة القانونية مطروح للزملاء ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : هذه الاضافة اعتقد انه لا لزوم لها .

في الفقرة (د) عندما تقول صاحب العمل او مدير المؤسسة فيها ما يشبه التعريف وتأتي (هـ) مباشرة بعدها فلا تعني صاحب مؤسسة اخرى لا علاقة او إحدى مؤسسات الدولة ، واضح جداً الاضافة تصبح ساذجة و اضافية لا لزوم لها كثير .

معالي رئيس المجلس : الدكتور العموش .

الدكتور يسام العموش : انا الذي فهمته ان اسم الموضوع الذي يعمل لديه تعود للعامل ، والعبارة الحقيقية منتقمة بدون هذه الاضافة ولذلك أريد النائب توجان .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل في قترين شطب كلمة قرار يعني تفصلهم

بالتصويت ، شطب كلمة قرار والاستعاضة عنها بكلمة قراراً لغوياً اصلح اعتقد انه لا نقاش على هذه الكلمة اعتقد انه هناك موافقة عليها .

القضية الاخرى اضافة العبارة التالية الذي يعمل لديه بعد عبارة الى خارج المملكة على نفقة صاحب العمل هذا رأي اللجنة القانونية . من مع هذا الرأي ؟ واضح لم ينجح القرار . المادة ككل كما اقرت بالتعديلات ؟ موافقة .

ارفع الجلسة لمدة ثلاث ساعة للصلاة ثم تعود .

- وهنا ترفع الجلسة لمدة (٢٠) دقيقة للصلاة -

استئناف الجلسة .

معالي رئيس المجلس : النصاب قانوني

استأنف الجلسة .

الدكتور نزيه عمارين : بفضل .

الدكتور نزيه عمارين : شكرًا معالي الرئيس .

حضرات السادة الزملاء

ان الكثير الكثير من القوانين ينتظر بها الاشجار واعتقد انا بهذا المسار لم نستطع الجاز الا القليل القليل وجلسين اسبوعاً لا يكفي على الاطلاق وانا لا ادعو الى سلق القوانين واما لا بد من دراستها واعطائها حقها ولهذا فأني اقدم على المجلس الكريم مضاعفة عدد الجلسات بحيث يصبح لنا جلستين يوم الاحد صباحية ومساءلة وجلستين يوم الاربعاء صباحية ومساءلة وشكرًا .

هكذا من الفصل

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
اعتقد أننا دخلنا في موضوع جديد .

الدكتور نزيه عمارين : هذا تسلسل .

معالي رئيس المجلس : على أي حال
التسلسل هذا ملك المجلس ، أنت تطرح فكرة
جديدة أخي نزيه ، نحن عندنا جلستين جلسة
يوم الأحد مسائية وجلسة يوم الأربعاء
صباحية ، ما فهمت من اقتراحك أن تكون
الجلسة على طول النهار ، الرأي للمجلس
الكرام إذا كان يرغب المجلس بهذا الاتجاه أنا
على أتم الاستعداد .

على أي حال أرجو أن لا تأخذ نقاش
طويل هذه القضية ، الدكتور العموش تفضل .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي
الرئيس .

الحقيقة جلستين في الأسبوع بالنسبة لنا
كافية ولا أظن لا المجلس ولا الحكومة عندهما
الاستعداد لجلسات إضافية ، أنا ليس ناطق
باسم الحكومة لكن شفقة عليهم ، نحن كل ما
نمضي على بعض أن الكلام الذي يلزم يقال
والكلام الذي يكرر لا يقال هذا هو المطلوب ،
أما هذه القوانين لا نستطيع أيضاً أن نتجاوز .
أنا في ظني حتى في بعض القوانين مع الاحترام
التي مرت مروراً عليها سريعاً هذه قوانين مهمة
وليس القضية بالحجم والكم وإنما بقدر ما
نستطيع أن نتجاوز شيء أيضاً لأنه كما يقال
كم عدد القوانين يقال ما هي المواد التي لم
يستطع المجلس أن يخرج بها نتيجة سليمة الكل
يتطلع هذه القوانين ويتطلع نوصية القرار فيها

أرجو أن لا تسرع ونفس الوقت أن لا نضيع
الوقت .

معالي رئيس المجلس : أخواني لا أريد أن
افتح نقاش ما اقترحه الدكتور نزيه عمارين ،
لكن اقتراح الدكتور حقيقة واضح في هذا
الموضوع ، الدكتور لا يطلب جلسات إضافية
الزميل الكريم يطلب بتحديد وقت الجلسات
بمعنى أن تبقى جلستين لكن أن تكون لفترة قبل
الظهر وبعد الظهر ويتخلل هذه الجلسات فترة
غداء ، حتى نحسم النقاش دعوا هذه القضية
ليبحثها في المكتب الدائم ولتتداول مع الزملاء
وإذا كان هناك فكر تبلور يمكن أن نطرحها
على المجلس الكريم ، يقترح الرئيس بموافقة
موعد الجلسات .

الدكتور نزيه عمارين اقتراحك واضح
لكن أرجو إعطائنا فرصة للنقاش هذا القرار في
المكتب الدائم مع زملائنا الكرام وإذا حبيت
الجلسة القادمة يمكن أن نناقش هذا القرار بما
احتوته . مجمل الآراء بالتشاور مع الزملاء
بالمجلس الكريم شكراً لكم ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة ١٣ - على صاحب العمل الذي يستخدم
عمنسوين عاملاً أو أكثر وتسمح طبيعة
عمله باستخدام العمال للمعوقين الذين تم
تأهيلهم مهنياً بواسطة برامج وتربيات
ومعاهد التأهيل المهني للمعوقين التي
احدتها الوزارة أو أنشأتها بالتعاون مع
المؤسسات الرسمية أو الخيرية أن

(وتحسب هذه الحقوق) .

معالي رئيس المجلس : رأي اللجنة
القانونية مطروح للنقاش . الأستاذ سليمان
السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي
الرئيس .

أنا أرى عبارة (أو بسبب) زائدة لا
محل لها فتصبح العبارة إذا أصيب العامل أثناء
قيامه بعمله إصابة نتج عنها عجز جزئي دائم لا
يتمتع .. الخ (أو بسبب) زائدة لا ضرورة لها
شكراً .

معالي رئيس المجلس : حتى توضح
فكرتك الأستاذ سليمان أن تقترح شطب (أو
بسبب) يعني أن تصبح المادة إذا أصيب العامل
أثناء قيامه بعمله إصابة .

السيد سليمان السعد : نعم .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب
رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : مع احترامي لما قاله الشيخ سليمان
هو الذي سبب هذا الموقف أنه سقطت من
كلمة بسببه .

هي (إذا أصيب العامل أثناء القيام بعمله
أو بسببه) بسبب ذلك العمل إصابة . نتج
عنها فسقطت (الهاء) طباعياً (أو بسببه) أو
(بسبب العمل) .

معالي رئيس المجلس : نعم ، الدكتور
العموش .

يستخدم من أولئك العمال عدداً لا يقل
عن ٢٪ (اثنين بالمائة) من مجموع
عماله وأن يرسل إلى الوزارة بياناً يحدد
فيه الأعمال التي يشغلها المعوقين الذين
تم تأهيلهم مهنياً وأجر كل منهم .

قرار اللجنة القانونية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
القانونية مطروح للمجلس ؟

موافقة . المادة (١٤) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤ - إذا أصيب عامل أثناء قيامه بعمله
أو بسبب إصابة نتج عنها عجز دائم لا
يتمتع من أداء عمل غير عمله الذي كان
يقوم به وجب على صاحب العمل
تشغيله في عمل آخر يناسب حالته إذا
وجد مثل هذا العمل وبالأجر المخصص
لذلك ، على أن تدفع حقوقه المالية عن
المدة السابقة لأصابته وتحسب هذه
الحقوق على أساس أجره الأخير قبل
الأصابة .

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٤) موافقة بعد :

- إضافة كلمة (جزئي) بعد عبارة (إصابة)
نتج عنها عجز دائم .
- شطب كلمة (تدفع) والاستعاضة عنها
بكلمة (تحسب) الواردة في آخر المادة .
- شطب العبارة التالية الواردة آخر المادة

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

انا اظن ان الصياغة في هذه المادة غير سليمة ومحبرة وتحتاج فعلاً الى اعادة نظر كلياً ، انا اظن ان الاقتراح الذي تقدم (اذا اصيب العامل أثناء قيامه بعمله اصابة نتج عنها عجز) والحقيقة عجز دائم وعجز جزئي هذه القضية فيها كلام فانا احب ان تكون مطلقة .

اقترح عند السطر الرابع في عمل اخر يناسب حالته اذا وجد مثل هذا العمل وبالأجر ، مكتوبة المخصص لذلك ، انا اقترح شطب المخصص لذلك وتصبح بالأجر الذي كان يتقاضاه عندما اصيب على اعتبار ان بعض العمال الفارق بين الراتب الذي كان يتقاضاه في مهنته في المؤسسة التي بدأ فيها بمهنة معينة هناك ربما يكون فارق كبير جداً بين الراتب الاصلي وبين الراتب المخصص لهذه القضية .

هذا العامل اعطي لهذه المؤسسة حينما كان قوياً الآن اصبح بعجز واضح بحالة ضعف لماذا لا تبقى هذه المؤسسة تتحمل مثل هذا العامل ويؤدي ويعطي والقاعدة الغرم بالتدبير شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيأتي الظن بالحدب على العامل فيؤدي الى عدم تشغيله كأننا سنقول لرب العمل لا تجد له عملاً مناسباً ، يستطيع رب العمل ان يهيئ خدماته فيعطيه تعويضاته

وحقوقه ، اذا سمح الاخوان هنا ان نرى وجب على صاحب العمل في عمل آخر يناسب حالته ليرد لرب العمل ان يفتش عن عمل اخر يناسبه ، لكنه اخذ حقوقه عن الاصابة وختم عمله كاملاً وهذه حقوق كاملة .

لتفترض ان هذا العامل لن يجد له عملاً اخر مناسب هذه لا يعني انه حرم من حقوقه فقد اعطي تعويضاته من رب العمل واعطي حقوقه من الضمان الاجتماعي ارجو ان لا نصعب على رب العمل اسلوب التشغيل بحيث نحول بينه وبين ايجاد فرصة للعامل ، هذه محاولة لايجاد فرصة للاستثمار ان يأخذ حقوقه وان يستمر حاملاً هذه هي الفرصة . اذا غير ذلك انا لا اعتقد ان رب العمل سيشتغل عاملاً كان يشتغل على آلة ميكانيكية براتب (٣٠٠) دينار ويشغله مأمور مقسم بـ (٣٠٠) دينار شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة ان ما تفضل به الزميل سليمان بالنسبة لعمله هو من الناحية اللغوية هو الاصوب ولكن تريد محبياً في القانون يجب ان تذكر (او بسبب) لأن في اعمال بعض الاوقات يكون داخل العمل وبعض الاوقات يكلف بعمل بالخارج لمصلحة العمل لذلك من ناحية قانونية هي اصوب ان تبقى بالاضافة الى هذا اجد ان المادة متكاملة ونصون حقوق

العمال صيانة تامة وارجو من الزملاء التصويت عليها الا اذا كان هناك اقتراح اصوب ، والا للمادة متكاملة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي اصابة العمل معرفة في مادة التعريفات ، موجود له بند اسمه اصابة العمل ، ولذلك نزل نقول اثناء عمله او غيابه وبسببه ... كل هذا لا يصير في التشريع ، نحن نقول اذا اصيب عامل اصابة عمل ، ماذا تعني اصابة عمل لنظر الى التعريفات فيها التي رايح والتي جاء وبسببه واتشاء كله ولذلك انا لا اعتقد هذه الصياغة الواردة في مشروع الحكومة دقيقة تماماً .

اذن اقول اذا اصيب عامل اصابة عمل ، ما هي اصابة العمل ارجع للفهرس ولذلك لماذا حذفت اثناء اياه وغياها اذا حذفتها معناه ان تقول لا الغياب ولا الايام ليس خاضع في المادة هذه ، ولذلك يعني من اللغو ان تستعمل هكذا لغة لذلك ترجع الى التعريف نقول اذا اصيب عامل اصابة عمل نتج عنها . ولكن اؤيد نائب رئيس الوزراء في موضوع التشغيل واحادته .

معالي رئيس المجلس : واضح ، السيد بسام حنلاين .

السيد بسام حنلاين : انا يا سيدي اختلف معالي ابو زهير واختلف الحكومة هذا الرأي .

اذا وجد مثل هذا العمل هذه عبارة مطاطة وتتيح لرب العمل الهرب من تشغيل هذا العامل الذي اصيب داخل العمل في التشريع الافضل وجود نصوص قاطعة مانعة وواضحة ايضاً . لذلك اقترح شطب ذلك واعتبار ان صاحب العمل ملزم بتشغيل العامل للمصاب اثناء العمل .

ثانياً :- موضوع الأجر ايضاً هذه مدخل للمسئور بحقوق العمال اذا ما اصيب عامل اصابة ما يقرر صاحب العمل ان انت لا تستطيع ان تدبر هذه الآلة تفضل صبر سنترار او عرف يمكن لأنه صار له (١٥) أو (٢٠) سنة وراتبه صار زيادات سنوية صار راتب عالي فبالتالي يحرم من حقوقه المكتسبة فانا اؤكد ان العامل من حقه ان يأخذ راتبه كاملاً بعد الاصابة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة اختلف رفيقي بسام واقول كالتالي ان احدهم اصبح غنده عجز دائم وتحول الى الضمان الاجتماعي واخذ حقوقه وهو يخرج خارج العمل لكن اذا صار لهذه المؤسسة في امكانية تشغيله كعمل اعطاني فهذه حقيقة فهو غنده عجز دائم . واخذ ضمان اجتماعي فكيف ايضاً نقول له عند راتب ثاني مبناه هكذا يذهب الضمان الاجتماعي هو اجد تعويض وضمان اجتماعي كيف تريد ان تدفعه

في العمل ١٩ يلغى عليه الضمان الاجتماعي
لأن ليس عجز دائم هنا شخص عنده عجز دائم
هو خارج العمل هو ضمن مؤسسة الضمان
الاجتماعي وبالتالي مشروع الحكومة صحيح ،
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : أرجو ان اذكر
الاخوة الزملاء ان المادة في مجال التشغيل لا
في مجال الحقوق وهي ضمن فصل التشغيل ،
اما مسألة الحقوق والتعويضات لها مكان آخر
لكن مناسبة ذكر التعويضات هنا لا لا يظن ان
حقوقه تؤخذ على الراتب الجديد الذي صار
بعد العجز . ولذلك في ظني ان المشروع كما
ورد من الحكومة جيد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً معالي
الرئيس .

التي على الدكتور محمد عويضة واقترح
التصويت .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط :
بسم الله الرحمن الرحيم .

المادة الرابعة عشرة خلطت بين جانبين
جانب اداري للعامل الذي اضيق أثناء العمل
وتسبب العجز وجانب حقوق مالية ، كما قال

الاخ محمد عويضة ينبغي الا يخلط بين
الامرين ، فيجب ان نعمل على تحقيق مبدأ
العدل والمساواة بين المواطنين ما استطعنا الى
ذلك سبيلاً الموظف الحكومي الذي اصيب أثناء
العمل فرضاً استاذ رياضيات لم يتمكن من
مواصلة عمله كاستاذ رياضيات فحول الى
عمل مكتبي هل ينقص هذا من راتبه ودرجته
شيئاً ١٩ لا ينقص شيئاً . فلا بد ان نعمل
على ارساء قواعد العجز والمساواة بين المواطنين
ما استطعنا الى ذلك سبيلاً ، لذلك اقترح
استناداً الى القاعدة التي اشار اليها الأخ بسم
المعشوق قاعدة الغرم بالتقدم ان يصبح التعديل
على النحو التالي (اذا اصيب عامل أثناء قيامه
بعمله او بسبب اصابة نتج لها عجز دائم او
جزئي) كما ورد في قرار اللجنة ، لا يمنعه من
ادام عمل غير عمله الذي يقوم به ، وجب على
صاحب العمل تشغيله في عمل آخر يناسب
حالته اذا وجد مثل هذا العمل . تتوقف عند
هذا يشطب ما جاء بعدها والاضافة التي
اقترحها (شريطة الا يقل الاجر عن (٧٠٪)
كحد ادنى من الاجر السابق قبل الإصابة)
نكون هنا انتهجنا منهج الوسطية بين صاحب
العمل وبين العامل الذي اصابته بصدفة
العمل ، لأنه يتعذر ان يدفع له نفس الراتب
السابق ، كان راتبه سابقاً الف دينار فرضاً
فيمارس عملاً مؤخراً بعد الإصابة يساوي
(٢٠٠) دينار شهرياً فهذا الواقع يتحمل
صاحب العمل حتماً شيئاً لذلك انا اقول من
باب الوسطية بين العامل للعامل وبين رب العمل
المذكوب الوسطية هنا تقول وكفي (٧٠٪) من

الراتب الاساسي ويستبقى على كافة حقوقه الى
حين انتهائه من العمل .
معالي رئيس المجلس : واضح رأيك ،
يعني الحديث منصب على نص الاجر الذي
يتقاضاه العامل . هناك رأي بأن يتقاضى ما كان
يتقاضاه سابقاً ورأيك أن لا يقل عن (٧٠٪)
اذا كان هناك اي اقتراحات حول الموضوع
نحب ان نسمعها اذا امكن اذا كان هناك
مقترحات بهذا الموضوع . الشيخ ذيب أليس
في هذا الموضوع .

السيد ذيب أليس : انا اقترح ان يبقى
المصاب بعجز دائم يمنعه باداء عمله في نفس
الشركة او بنفس الدائرة لكن بعمل يستطيع
القيام به دون النظر في تنزيل شيء من راتبه .
معالي رئيس المجلس : هذا الاقتراح
الذي ذكرته انا سابقاً .

السيد ذيب أليس : كذلك تشطب اخر
العبارة او الفقرة بالنسبة لأخذ التعويضات يعني
لا داعي لأخذ التعويضات يبقى مستمر في
عمله وكان شيء لم يحصل الا المسمى
الوظيفي فقط ؟

معالي رئيس المجلس : بدون ان يأخذ
التعويضات ؟

السيد ذيب أليس : التعويضات يأخذها
عندما ينتهي نهائياً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عويضة
تفضل .

الدكتور محمد عويضة : توضيح لا بد
منه الحقيقة ، افترض ان العامل هذا مهندس
وتعمرت ساقه ، وما عاد يستطيع ان يقوم بضرورة

كمهندس ، الآن هذا المهندس المفروض اخذ
تعويض عن ساقه وأخذ ضمان اجتماعي
المفروض انتهت كل القضية ، الان هذه المادة
تقول هذه الحالة تحتاج ان يشغل في عمل
يستطيع القيام بوضعه الجديد بعدما اخذ كل
من مستحقته لكن براتب يكافئ الوظيفة
الجديدة ، اما الاخوان الذين يطالبون بأن يبقى
براتبه القديم على سياسة الغرم بالتقدم في هذا
الحال لا يجوز ان يأخذ مستحقته ولا
مكافآت .

معالي رئيس المجلس : واضح السيد
توجان .

السيدة توجان فيصل : الحقيقة انا
مضطرة ان اذاع عن قرار اللجنة القانونية هنا .

اقول ان المواد متكاملة مواد التعويض
أقرت ثم المواد التي تتعلق بفصل العامل
وظروف فصله من عمله هذه المواد مهما حاولنا
تخصيص العامل فيها تبقى فيه لقاط ضعف
ومثالب . لا يوجد قانون عمل استطاع ان
يحصن (١٠٠٪) ضد حالات الفصل فالذي
تذكرونه الان هنا لا ينص على ان العامل
الذي يشغاه لأنه قد اصيب اصابة عمل تركه
الى يوم الدين في رتبة صاحب العمل اذن
اصبح مثله مثل اي عامل اخر فسوق صاحب
العمل الذي يضعه يعطيه (٣٠٠) دينار هو
(operator) مهندس او عامل متطور في
هذه الحالة سيبحث عن اي طريقة للتخلص منه
ضمن قانون العمل ويستحيل تحصيله ، فهذا
نسيء للعامل ولا نحسن اليه .

معالي رئيس المجلس : شكراً ،
الاقتراحات زملائي الأفاضل دعوني أوضحه ،
هناك اقتراحات اللجنة القانونية وهي لا تعارض
مع اقتراحات الزملاء التي اقترحوها نبدأ
باقتراحات الزملاء في اقتراح جديد الشيخ
حمزة ؟

السيد حمزة منصور : أنا التي على
اقتراح الأستاذ حدادين بشطب جملة إذا وجد
مثل هذا العمل .

الحقيقة الجملة إذا بقيت في هذه الصورة
متناقضة يتناقض صدرها مع عجز الجملة
وبالتالي أنا التي على اقتراحه بشطبها .

معالي رئيس المجلس : الشطب أين ؟
السيد حمزة منصور : الشطب (إذا
وجد مثل هذا العمل) .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حماد في
اقتراح محدد .

السيد حماد أبو جاموس : أنا أريد أن
أعلق على أخي عبد المنعم أبو زلط إذا حددنا
(٧٠٪) قد يكون هذا العامل من النوعية
الممتازة التي لو وضعها في مجال آخر قد يجيد
ويضاف أجره أو يزيد . عما كان يتقاضاه
سابقاً . ولذلك ما جاء في المادة صحيح وتزيد
ما جاء في المادة من الحكمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : دعوني أطرح
الاقتراحات تالفاً .

الاقتراح الأول وهو ما في مطلع المادة إذا
أصيب عامل أثناء قيامه بعمله أو بسببه اقتراح

الدكتور عبد الله النور بأن إصابة العمل معرفة
في التعريفات في بداية القانون ولا داعي لهذا
التفصيل بالمادة والاستعاضة عنها بإصابة عمل ،
وتصبح (إذا أصيب عامل إصابة عمل نتج
عنها .. الخ) من مع هذا الاقتراح ؟ واضح
الاقتراح ناجح .

هناك اقتراحات في موضوع تشغيله بعد
إصابته ، لعل بعد هذه الاقتراحات ما اقترح من
قبل الدكتور العموش بحيث يبقى يتقاضى
نفس الراتب الذي كان يتقاضاه عندما أصيب ،
بالنص التالي . الذي أعطاه لي الدكتور مكتوب
(وجب على صاحب العمل تشغيله في عمل
آخر) وشطب كلمة (إذا وجد مثل هذا
العمل) النص لا أريد أن أقرأ للمادة من أولها
لأنها تعدلت يصبح كالتالي :-

(وجب على صاحب العمل تشغيله في
عمل آخر يناسب حالته) وشطب (إذا وجد
مثل هذا العمل) وإضافة (بالراتب الذي كان
يتقاضاه عندما أصيب) هذا ما اقترحه الدكتور
بسام . من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح ، واضح .

هناك الاقتراح الوسطي الذي اقترحه
الشيخ عبد المنعم وأطلق عليه أنه وسطي
بإبدالها بالأجر المخصص بأجر لا يقل عن
٧٠٪ من الأجر الذي كان يتقاضاه من مع
هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

هذه الاقتراحات التي وردت من الزملاء
الأعضاء . الأخ بسام اقترحك تفضل .

أذن تقرر تعديلات اللجنة القانونية المادة
بمجموعها بعد التعديلات ؟

موافقة . تفضل السيد المقرر المادة
التالية .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الرابع

عقد العمل الفردي

المادة ١٥ - أ - عقد العمل هو :- اتفاق بين
صاحب العمل وعامل يلتزم بموجبه
العامل بأن يعمل شخصياً لمصلحة
صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه
مقابل أجر يلتزم بدائه ويكون عقد
العمل لمدة محدودة أو غير محدودة أو
للإيجار عمل معين .

ب - ينظم عقد العمل باللغة العربية وعلى
نسختين على الأقل يحتفظ كل من
الطرفين بنسخة منه ، ويجوز للعامل
إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات
القانونية إذا لم يحرر العقد كتابه .

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٥) موافقة بعد :

أ - شطب كلمة (ويكون) الواردة في آخر
الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (سواء
كان)

ب - موافقة .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (أ) من

المادة (١٥) قرار اللجنة القانونية مطروح

للمجلس الكريم . الدكتور المكابله تفضل

السيد بسام حدادين : شطب عبارة إذا
وجد مثل هذا العمل .

معالي رئيس المجلس : وتبقى كلمة
الأجر المخصص لذلك .

السيد بسام حدادين : نعم شيء ثاني
ذلك مستقل .

معالي رئيس المجلس : من مع هذا
الاقتراح ؟ شطب إذا وجد مثل هذا العمل .
لم ينجح الاقتراح .

أذن نعود الآن لاقتراحات اللجنة
القانونية ، اللجنة القانونية تقترح إضافة كلمة
جزئي بعد عبارة (إصابة نتج عنها عجز دائم)
من مع هذا الاقتراح ؟
أعزود وأقرأ الاقتراح ، تقول اللجنة
القانونية بعد إضافة كلمة (جزئي) بعد عبارة
(إصابة نتج عنها عجز دائم) بمعنى يصبح
(إصابة نتج عنها عجز دائم جزئي) هكذا
تقترح اللجنة القانونية من مع هذا الاقتراح ؟
لم ينجح الاقتراح .

التعديل الآخر من اللجنة القانونية شطب
كلمة (تدفع) والاستعاضة عنها بكلمة
(تحسب) الواردة في آخر المادة . من مع هذا
التعديل ؟

واضح أغلبية ، ثم التعديل الأخير الذي
اقترحه اللجنة القانونية شطب العبارة الواردة
في آخر المادة . (وتحسب هذه الحقوق) بمعنى
يصبح النص بنهاية الفقرة كالتالي :-

(أن تحسب حقوقه المالية من المدة
السابقة لإصابته على أساس أجره الأخير قبل
الإصابة) من مع هذا الاقتراح ؟ الأغلبية

الدكتور عبد الله العكايلة : اترح نقل هذه الفقرة الى قائمة التعريفات ليس هنا مكانها .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي الفرق بين التعريف والنص بالمادة ان التعريف لا يرتب حكم وإنما يفسر المصطلح لم يوضع هذا هناك حتى يرتب حكماً ، وان يعمل لمصلحته وتحت اشرافه التعريف هو تفسير وبالتالي يقول القانونيين انه لا يرتب احكاماً فقط عندما يرد الكلام عليه يفسر بهذه الصيغة فأريد ان يوضع هنا حتى يرتب حكم ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً بفضل النظر بقيت هنا او هناك ليس هذا هو الامر في نظري (ويكون عقد العمل لمدة محدودة او لانجاز عمل معين) انا اعتقد ان هذه التفصيلات لا داعي لها واقترح شطبها على اعتبار ان العقد نفسه حينما يكتب ينص عليه انه محدود او غير محدود او انه لانجاز عمل معين هذا في ظني استطراد او لانه في عندنا صور اخرى قد ينص عليه العقد ولا تدخل تحت هذه العناوين الثلاث .

معالي رئيس المجلس : شطب من اين يا دكتور ؟

الدكتور بسام العموش : شطب اخر سطر (ويكون عقد العمل لمدة محدودة طبعاً سبق نحن قلنا محددة او غير محددة يعني الآن رجعنا الى المحدود وغير المحدود ، اقترح ان تبقى على نفس النوال مثل ما قلنا في كلمة استخدام اقترح شطب (ويكون عقد العمل لمدة محدودة او غير محدودة او لانجاز عمل معين) اقترح شطب هذا السطر ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : انا اقترح اضافة عبارة (بما لا يخالف احكام هذا القانون) حتى لا يضطر العامل بوقع عقد .

معالي رئيس المجلس : تضاف اين ؟

السيد خليل حدادين : يمكن ان اوافق على اقتراح الدكتور بشطب نهاية العبارة وتأتي هذه بالحالة ، مقابل اجر يلزم بادائه ، نقطة بما لا يخالف احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : في الحقيقة بالنسبة للمادة انا نظري ان تعديل اللجنة القانونية في كلمة (شذو : كان) هو صواب ويجب ان تكون موضحة ويجب ان توضع هذه المادة وتكمل الى نهايتها لأننا في تعريفات عقود العمل في هناك عمل عرضي في عمل محدود في عمل مؤقت في عمل كذا إنما هنا بالنص محدود قانوناً وتعديل اللجنة حقيقي وصحيح وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

انا اثني على اقتراح الدكتور عبد الله ان هذا تعريف وينقل الى التعريفات أولاً .

الاقتراح الثاني ان تصبح (أ) بالنص التالي :-

يلزم صاحب العمل بتنظيم عقد عمل بينه وبين العامل فقط ، وعقد العمل معرف هناك وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ذيب انيس .

السيد ذيب انيس : لا قيمة للعقد اذا لم يكن محدداً ، اقترح شطب (غير محددة) فقط وتبقى (او لانجاز عمل معين) فقط اقترح شطب كلمة غير محددة .

معالي رئيس المجلس : شطب كلمة غير محددة ، العمل لمدة محدودة .

السيد ذيب انيس : نعم ، لانه قد يكون نوع من العمل مقاومة اخذ قطعة من الارض رفع قطعة من الصخر ... الخ فهذا يحتاج الى عقد .

معالي رئيس المجلس : نعم ، الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي .

المادة متوازلة ولا ارى تغيير ، وسجود عقد لانه في حالات كثيرة يكون العامل يتفق انت

وهو على عمل محدد وفي يوم محدد هل تحتاج الى عقد في كل عمل يقوم به العامل !! اري ان التعديل الذي ورد من اللجنة القانونية هو صحيح والمادة متوازلة واطلب سيدي الرئيس التصويت عليها . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : الاقتراح معالي الرئيس ذكر المدة محدودة او غير محدودة هو تصنيف دولي ووارد في مشروع القانون في اماكن متعددة وينسجم مع القوانين الدولية شكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : الاجابة الاولى على الاخ بسام حدادين لا يجوز الاتفاق على ما يخالف القانون وكل نص يعتبر باطلاً ، ومع ذلك هذا الامر واضح في المادة (٤) التي مزينا عليها لا يجوز الاتفاق على الانقاص من حق العامل بأي صيغة من الصيغ فهو امر باطل ومفروق موضوع الامر غير المحدد كان الاخ الذي يقول اشطب كلمة غير محدد مبدع ان تشغل العامل مدى العمر بحيث لا يخرج الا بقانون يعني كأنك تقول لازم تضع بالعقد لسنة طبعاً انا ازيد ان اشغله باستمرار مدة غير محددة وبالتالي لا يخرج من العمل الا بحكم القانون . الامر الوارد في الفقرة (ج) لو سيدي الشيخ قرأها ، يعتبر العامل للمدة غير محدودة بانه

السيد احمد الكساسبة : شكراً معالي الرئيس .

انا اعجب الى ما ذهب اليه معالي ابوعصام عندما قال يمنع العامل ، او كائنات لا يريد ان يعمل العامل لفترات محددة .

حقيقة هذا الخوف هناك نصوص ايضاً في القوانين المالية الاخرى انه يمنع استخدام العامل على التأيد او الى مدد مديدة حيث ينص قانون للوجبات اللبناني وقانون العمل المصري الحديث والقديم على انه يمنع ان يتعاقد العامل على عمل طيلة حياته واذا ما ورد هذا لانه اورد في نص آخر يقول لك قانون للمشروع في المادة (٢١) يقول لأحد الطرفين انهاء العقد غير محدد ، هذا قد يلجأ احدهم الى ان يفصله فصلاً تفسيقاً وبالتالي تقوم بما حاولت محكمة النقض المصرية وللشروع المصري واللبناني ان يتسابقان لا يجوز عقد عمل غير محدد واذا ورد عقد عمل غير محدد نقول بأن لا يتجاوز ال (٥) سنوات على سبيل المثال وفيحضر هذا عقد غير محدد .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : شكراً معالي الرئيس .

احب ان يعرف اخي الحبيب الشيخ احمد الكساسبة انني اعرف القانون ولم اقل انه على التأيد قلت الى ان يخرج من العمل بحكم القانون ، وللقانون احكام متى يخرج منها وهي ازايدة في الفقرة (ج) ولم يقل احد

يعمل باستمرار الى ان تنتهي خدمته بموجب هذا القانون و كائنا نقول ان نحن لا نريده الا لمدة محددة تشغله لستين ثلاث ثم ينطل هذا القانون فتح الباب وقال شغله لمدة محددة او دعها غير محددة بمعنى الاطلاق او اتفق على عمل معين ينتهي العقد بانتهاء العمل ، فانا اعتقد حماية لحقوق العامل هذا النص وليس ارتاب عليها شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار : انا اريد نقل التعريف ، تعريف عقد العمل الى التعريف وشطب كل (أ) والاكتفاء بما جاء في البند (ب) فاذا قرأتم البند (ب) فهو يعني عن البند (أ) .

معالي رئيس المجلس : شكراً الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : انا اريد نقل هذه المادة او هذا التعريف الى مقدمة التعاريف وشطب كلمة (محدودة) او غير محدود او لعمل معين وذلك لاسباب كثيرة لا داعي لذكرها ولكن يجب ان يكون في التعريف لأنه كما قال الأخ حماد استأجرت لك شخص ينظف زجاج بيتك تعقد معه عمل ، هناك التعريف هو العقد الذي يعمل بين العامل وصاحب العمل ويكون محدوداً او غير محدود ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ الكساسبة .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

فقط اقول ان اخواننا الذين يريدون ان يشطبوا كلمة (غير محدودة) فيها خطر عظيم على العمال الذين يشتغلون في الشركات وهؤلاء يقعون تحت المراجعة وربما يفصل الكثير منهم دون ان يستفيدوا شيئاً ، انا فقط ما اريد ان اقله نشطب عبارة (او لانجاز عمل معين) لانها زائدة ولا فائدة فيها شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، اوجز الاقتراحات التي وردت من الزملاء .

هناك اقتراح بشطب اخر المادة او اخر الفقرة كاملة بعد كلمة (اجر يلزم بادائه) هناك اقتراح بشطب جزء من هذه وهي كلمة (غير محدودة) ، وهناك الاقتراح الابهدي وهو شطب كل هذه الفقرة ونقلها لبند التعريفات سأطرح بالتالي هذه الاقتراحات على المجلس الكريم .

ماذا يا ست توجان في اقتراح محدد ؟ لغري تقضي .

السيدة توجان فيصل : هناك في هذه الفقرة اعلان والهاء تعود على اجددهما ومع تكرار الفعل يلزم الذي يشير الى العامل في المرة الاولى عندما يشير الى صاحب العمل في المرة الثانية تكون لغوية ركيزة لانه يعود على اي منهما ، فانا اقول بعد يلزم صاحب العمل كي تكون سليمة لغوياً .

يلزم صاحب العمل بادائه ، لان يلزم

على التأيد ولم يقل احد مدى الحياة لأن هذا عقد باطل من حيث الاساس ، انا قلت يبقى مدة غير محددة يبقى الى ان يخرج بحكم القانون كم موظف في الدولة يبقى الى ان يخرج بحكم القانون ، حكم القانون اما استقالة او احالة على التقاعد او احالته على الاستداع او ... او ... والى ما ذلك .

وهذا ما ينطبق هنا وليس معنى ذلك التأيد المدة غير محددة تعني انها ليست محددة بوقت زمني ينتهي العقد بانتهاء ذلك الوقت يبقى هذا العامل مستمراً الى ان ينتهي عمله حكماً بموجب هذا القانون شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ بسام .

الدكتور بسام العموش : انا اريد ان اسأل المجلس الكريم هل هناك عقد عمل بين طرفين الا لانجاز امر معين تحصيل حاصل لانجاز امر معين وبالتالي هذه الجملة الاخيرة لانجاز عمل معين لا داعي لها لانه لا يسمى عقداً بين طرفين الا ان يكون هناك هدف معين .

ثانياً :- العقود حتى تعقد انما تكون لمدة محدودة او غير محدودة حينما تنص عليها انا لم اسمع من فائدة لبقاء هذا السطر الا ما ذكره معالي وزير العمل ان هذا المصنوع عليه عند الآخرين ، اما هل هناك فائدة تشريعية من وراء هذا لم اسمع وبهذا على الاقتراح .

معالي رئيس المجلس : اخر المتحدثين الشيخ سليمان السعد .

وردت بالتزام العامل أولاً وهي ذات الفعل (والهاء) في الحالتين (إشرافه لصاحب العمل) (بإدائه العامل) للتمييز .

معالي رئيس المجلس : نعم ، الاقتراح الابعده هو نقل كل هذا البند أو الفقرة (أ) إلى بند التعريفات . من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح واضح .

الاقتراح الآخر وهو تعديل على الفقرة يشطب بمعنى أن تقف عند حدود كلمة بإدائه ويشطب ما بعدها ، الذي هو يكون عقد العمل لمدة محدودة أو غير محدودة أو لانجاز عمل معين هذا أحد الاقتراحات . من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الآخر هو شطب كلمة أو غير محدودة والاكتفاء (ويكون عقد العمل لمدة محدودة قابلة للتجديد) اقتراح الشيخ ذيب اليس . من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الآخر ما اقترحه الزميله بأن يكون (وتحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يلزم صاحب العمل بإدائه من مع هذا الاقتراح ؟ عدوا الأصوات .

السيد الأمين العام : ١٥ من ٥٢ .

معالي رئيس المجلس : ١٥ من ٥٢ . لم ينجح الاقتراح .

أذن نعود لاقتراح اللجنة القانونية وهو يشطب كلمة ويكون واستبدالها بعبارة (سواء

كان) من مع هذا الاقتراح ؟ إذاً ينجح اقتراح اللجنة القانونية .

الفقرة (ب) قرار اللجنة القانونية بالموافقة . هذا القرار مطروح على المجلس الكريم . الشيخ سليمان السعد نقطة نظام .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

أيضاً ما صوت على العبارة الأخيرة بشطب العبارة (أو لانجاز عمل معين) هذه لوحدها وردت من أكثر من نائب .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي الاقتراحات موجودة عندي مكتوبة وباسماء أصحابها .

السيد سليمان السعد : يا سيدي قلتها أنا وقالها الأخ عبد الله النصور وقالها الشيخ بسام .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ سليمان الاقتراحات موجودة عندي مكتوبة باسماء أصحابها وصوت عليها الواحد تلو الآخر منها شطب هذه العبارة أو اقتراح اقترحه تقريراً .

السيد سليمان السعد : لوحدها ، إنت شطبت الجملة كلها .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي لوحدها يا أحد اقترحها . اقترحت كاملاً مع مدة محدودة وغير محدودة الفقرة (ب) قرار اللجنة القانونية مطروح للرأي . الدكتور بسام تفضل .

الدكتور بسام العموش : أنا مع الحذف الذي لم ينجح في المادة الأولى لعله ينجح في الثانية .

أنا اقترح ما ورد في البند (ب) (ويجوز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات القانونية إذا لم يحرر العقد كتابة) .

أنا لا أرى أن هذه فيها أي فائدة فشيء طبيعي في العقد يكون منصوص على أنه إذا وقعت أية مخالفة يرجع إلى قانون العمل ويتقاضى .

معالي رئيس المجلس : معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي هذه نقطة حماية للعامل فيما لو عمل دون عقد مكتوب كيف يثبت حقه هذه المادة أتاحت له أن يثبت حقه بجميع طرق الإثبات حماية للعامل فيما إذا لم يحرر العقد كتابة تاداه وشغله ما حرر عقد ما اكتشف ذلك إلا بعد أن حدثت مشكلة بينه وبين رب العمل وذهب العامل للمحكمة لا يستطيع رب العمل أن يظن أنه أنا لم أشغله .

من حق العامل أن يثبت حقه بجميع طرق الإثبات وجود عقد بتيه وبته .

معالي رئيس المجلس : واضح وجهة نظرك الدكتور بسام ، إذا كان لأحد تعليق على هذه الفقرة ولا لنطرحه للتصويت أنت تقترح شطب (ويجوز للعامل إثبات حقوقه ... الخ) هذا اقتراحك دكتور ؟

الدكتور بسام العموش : ما الذي يمنع العامل أن يذهب ويتقاضى .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : طبعاً يرجع للقانون العام ليس من حقه دائماً أن تثبت كل العقود بوسائل الإثبات جميعاً ، للعقد وسائل للإثبات ، يعني هذا تحرز قانوني لحماية العامل أن لا يغلق عليه سبيل لإثبات حقه .

الدكتور بسام العموش : أنا أريد أن سحبه أنا كنت أقول أنه لا فائدة منه في هذا .

معالي رئيس المجلس : تريد أن تسحبه شكراً ، إذن مطروح رأي اللجنة القانونية بالموافقة على المادة كما وردت ، من مع هذا ؟ موافقة ، شكراً لكم . سعادة المقرر الفقرة (ج) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

ج - يعتبر العامل المعين لمدة غير محدودة بأنه يعمل باستمرار إلى أن تنتهي خدمته بموجب أحكام هذا القانون أما في الحالات التي يستخدم فيها العامل لمدة محدودة فيعتبر أنه استمر في عمله خلال تلك المدة .

قرار اللجنة القانونية

ج - شطب كلمة (يستخدم) الواردة آخر الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة (يعمل) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم ، الأستاذ بدر الرباطي .

يفترض ان تكونوا اعطيتموني اياه .

الدكتور بسام العموش : قلنا في المواد السابقة وقلنا محددة بدل ما تكون محدودة .

معالي رئيس المجلس : دكتور دعنا نكون واضحين ، أنا لا أتابع المواد السابقة أنا كل مادة اناقشها على حدة اذا كان في اي رأي في المادة المطروحة امامكم ارجو اعطاء الرأي فيها .
الدكتور عبد الله العكايلة :

الدكتور عبد الله العكايلة : بالرغم من ركافة العبارة موضوعياً حتى شكلياً (يعتبر العامل الذي يعمل لمدة غير محدودة على انه يعمل ١٩؟ يعتبر مستمراً في عمله) ا .

معالي رئيس المجلس : لا مكتوبة (بأنه يعمل) .

الدكتور عبد الله العكايلة : حتى (بأنه يعمل) الصياغة ركيكة جداً ، مستمراً .

معالي رئيس المجلس : لو سمحت يا سعادة المقرر الأخد بعين الاعتبار الضبط اللغوي في هذا الموضوع ، في ضوء الذي تفضل به الدكتور عبد الله اذا كان يجيز المجلس ذلك .
الفقرة (د) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

د - اذا كان عقد العمل لمدة محدودة انتهى من تلقاء نفسه بانتهاء مدته فإذا استمر طرفاه في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر ذلك تجديداً له لمدة غير محدودة وذلك من بداية الاستخدام .

السيد بدر الرياطي : اثنى الاتفاق في الفقرات التي سبقت او للمواد التي سبقت على وجود عبارة (يستخدم) وليس (يعمل) وبالتالي تبقى (يستخدم) .

معالي رئيس المجلس : تبقى يستخدم ؟

السيد بدر الرياطي : نعم .

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : لا ادري ما سنستفيد من (ج) ، يعتبر العامل للمدة غير محدودة مستمر في العمل والعامل الذي يعمل لمدة محدودة مستمر الى ان تنتهي المدة المحدودة انا اعتقد ان هذا لغو وليس له معنى وغير مفهوم على الاطلاق ، انا اقترح شطب هذا البند .

معالي رئيس المجلس : زملائي الاضائل هناك اقتراح للدكتور بسام شطب (ج) من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح ، في اقتراح آخر وهو قرار اللجنة القانونية استبدال كلمة (يستخدم) بكلمة (يعمل) من مع هذا الاقتراح ؟ موافقة . تبقى يستخدم خيراً وبركة الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : اتفقنا على محدودة ومحددة ، هذه أيضاً تم النقاش فيها سابقاً واتفقتم على انها محددة ، انا اذكر فقط اذا أردتم ان تكون للمصطلحات كما هي .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي هذا النص الموجود والتعديل امامكم في اقتراح

قرار اللجنة القانونية

د - شطب كلمة (الاستخدام) الواردة في آخر الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة (التشغيل) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم ، الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : الحقيقة لا ادري هذه الصياغة اقترح ان يكون عندنا مستشار لغة : اذا كان عقد العمل لمدة محدودة انتهى ، لا اعرف الذي افهمه فإنه ينتهي ، اما (انتهى) هيك غير مفهومة .

انا اقترح فانه ينتهي من تلقاء نفسه ا (اذا كان عقد العمل لمدة محدودة فانه ينتهي) اما هكذا انتهى اتصور انها غير راقية في نفس النص ايضاً : بعد انقضاء مدته اعتبر ذلك تجديداً له لمدة غير محدودة . (او لمدة محدودة أخرى) .

المرض انه لا يريد ان يجدد له مدة غير محدودة .

معالي رئيس المجلس : واضح الذي تقترحه ، معالي الاستاذ عيد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : اعتقد انه ايضاً ظلم للعامل ، وقع معه اتفاقاً لمدة عام ، ثم استمر في العمل هذا العامل ست سنوات في السنة السادسة اراد ان ينهي عمله قال له عقديك فقط للسنة السادسة وتجدد سنوياً .

هذه نصت على انه نية الصرفت الى

التشغيل باستمرار ولذلك حماية للعامل ما دام قد سكت عن تجديد العقد فمعنى ذلك ان العقد مستمر ، حماية للعامل .

معالي رئيس المجلس : في اي اراء حول مقترح اللجنة ، الاستاذ بدر ما هو المقترح .

السيد بدر الرياطي : يبقى الاستخدام .

معالي رئيس المجلس : بالاضافة الى ما تفضلت به بأنه تبقى كلمة (الاستخدام) هناك اقتراح باستبدال (انتهى) (فانه ينتهي) يعني لغوياً العملية ، من مع هذا الاقتراح ؟ طيب اقتراح آخر للدكتور بسام العموش اذا لم يكن قد سحبه :

تجديداً له لمدة غير محدودة او لمدة محدودة وذلك من بداية الاستخدام او من بداية التشغيل . هذا اقتراح الدكتور بسام ، من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح . الفقرة (هـ) .

السيد المقرر :

هـ - يعتبر العامل الذي يستخدم بالنظام بالقطعة في محل العمل للقيام بسلسلة من الأعمال بالقطعة انه عامل لمدة غير محدودة .

قرار اللجنة القانونية

هـ - شطب كلمة (يستخدم) الواردة في مطلع الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة (يعمل) .

- شطب كلمة (للقيام) الواردة في نهاية الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (الذي يقوم) .

معالي رئيس المجلس : اتفقنا على
(يستخدم) في غير هذا الكلام ، الدكتور
عويضة .

الدكتور محمد عويضة : ذلك
الاستخدام يعتبر لغة غير دقيق وردت في
أكثر من مادة أرجو أن تستبدل كلمة (يعتبر)
بـ (بعد) .

الاعتبار بمعنى اخذ العبرة والقياس هنا
ليس المراد لا اخذ العبرة ولا القياس وربنا
يقول : " فاعتبروا يا أولي الابصار " .

ولذلك يعتبر هنا استخدامها خطأ يمكن
أن يكون مكانها (بعد) أو يكون .

معالي رئيس المجلس : الدكتور
العموش .

الدكتور بسام العموش : أنا عندي
سؤال إذا سعادة المقرر أو أي أحد يحب أن
يوضح .

أنا لا أفهم ما معنى بالقطعة يعني هذا
التعبير ما هو القطعة ؟

معالي رئيس المجلس : معالي نائب
رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : تتأكد مع عامل تقول له خيط
بطلونات لك على البنطلون دينار ، اسمه عامل
بالقطعة الجز (٢٠) يأخذ (٢٠) دينار والجز
(٥) يأخذ (٥) الجز (٣) يأخذ (٣)
ذلك

الدكتور بسام العموش : هل الأعمال
التي تنطبق عليها قانون العمل تدخل في حكاية
القطعة ؟

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : في أعمال تنطبق عليها بالأجر
للمستمر وفي التعاقدات ، لريد أن ينصرف
قانون العمل ليصل إلى هؤلاء ، أن يعتبروا
عمالاً قد تكون آلة الحياطة في البيت وهذا
العامل يشغل هناك ، سيهرب رب العمل بالتالي
بأن ينقل رب العمل هذه الحياطة إلى المنازل
ولا يعتبر عندئذ عاملاً فجاء قانون الضمان
لهحميه .

معالي رئيس المجلس : واضحة دكتور ؟
الدكتور بسام العموش : واضحة
شكراً .

معالي رئيس المجلس : إذن الزملاء
ليست هناك اقتراحات على هذه الفقرة سوى
استبدال كلمة (يعتبر العامل) بما اقترحه
الدكتور عويضة (بعد العامل) ، ونحن بحاجة
للرأي القوي في هذه القضية . الأستاذ عبد
الله اخوارشيدة في هذه البقعة إذا امرت .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً
معالي الرئيس .

الحقيقة أن الخطأ الشائع لا يستطيع
بسهولة أن تعدله هذه لغة قانونية متعارف عليها
ولها اعتبارات معينة وليس معناها في هذا معالي
وزير العدل والذي أراه في كل الجلسات
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : إذن الاقتراح
مطروح للمجلس الكريم ، اقتراح استبدال كلمة
(يعتبر) بكلمة (بعد) من مع هذا الاقتراح ؟
لم ينجح الاقتراح وتبقى كلمة يعتبر وتبقى
الفقرة (هـ) . الفقرة (و) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع
و - ١ - لعمال المقاول الذي يشتغلون في
تنفيذ مقاولات أن يطالبوا صاحب المشروع
مباشرة بما يستحق لهم قبل المقاول
وذلك في حدود ما يستحق للمقاول
على صاحب المشروع وقت رفع
الدعوى .

قرار اللجنة القانونية

و - ١ - شطب كلمة (المشروع) أينما
وردت في البند (١) والاستعاضة عنها
بكلمة (العمل) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس الكريم . الأستاذ ذيب عبد
الله .

الدكتور ذيب عبد الله : اقترح إضافة
في نهاية الفقرة (وأثناء نظر الدعوى) لأنه قد
تستحق للمقاول قبل صاحب العمل مستحقات
أثناء النظر نظر الدعوى وحسب النص يحرم
العامل من المطالبة بحقوقه كاملة .

معالي رئيس المجلس : اقتراحك دكتور .

الدكتور ذيب عبد الله : إضافة (وأثناء
نظر الدعوى) سواء في (١) أو التي تليها
(٢) .

معالي رئيس المجلس : يعني لتصبح
(وقت رفع الدعوى وأثناء نظر الدعوى) فكذلك
تقترح ، معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : هذا تحصيل حاصل إذا أعطيت الحق
من لهار رفع الدعوى يصبح من حقه أن يأخذ
هذه الحقوق ، الكلام المقصود أن هذا العامل
يستطيع أن يأخذ بدل من وقت رفع الدعوى .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد
الحافظ الشخابة .

الدكتور عبد الحافظ الشخابة : معالي
الرئيس أن هذه المادة غير واضحة الفرض التي
أعطيت مقاول أن يني لي بيتاً وأنا أورد لهذا
المقاول مبلغ من المال بدفوعات وثناً خلاف
بيني وبين المقاول في لحظة ما أنا لا أعرفكم
هو ورد لعماله الذي استخدمهم ويطالبوني
بدفع ما يلزم لهم ، أنا أتعامل فقط مع هذا
للمقاول والمقاول عليه أن يدفع حقوق العمال
لهم فكيف أنا كصاحب مشروع أتعامل مع
العمال مباشرة ، المادة هذه غير واضحة ويجب
إعادة النظر فيها .

معالي رئيس المجلس : سعادة مقرر
اللجنة .

السيد المقرر : سيدي هذا النص وضع
من أجل الحماية الكاملة للعامل بأختياره الطرف
الأضعف في العقد .

معالي رئيس المجلس : معالي الأستاذ
عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي صاحب المشروع سوف لن يدفع سهم بمعنى ان نحجز هذه الاموال لدى رب العمل بالنظر الى حق حقوق العمال والا سيتصرف المقاول بهذا المبلغ ويدأ مطالبة العمال للحجز على امور أخرى ما تريده هو ان نسمي وكلمة (وقت رفع الدعوى) تعني ما استحق للمقاول على صاحب المشروع وقت رفع الدعوى اي استحقاقات بعد ذلك ليس من حقهم لأنه يكون نشأت امور أخرى ، اما نهار رفع الدعوى اذا في حقوق للمقاول عند رب العمل يستطيع العمال المطالبة بها والمطالبة بها تكون قضائية وبالتالي يقدر يحجز عليها حتى ما تصرف .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : اؤيد ما ذهب اليه الدكتور الشخانة لأن هذه المادة ليست مأخوذة من الواقع يعني حصلت مع كثيرين وانا منهم ان المقاول اخذ جميع حقوقه من صاحب العمل ولم يدفع للعمال فكيف للعمال الذين لم يدفع لهم المقاول ان يطالبوا صاحب العمل بما لهم تجاه المقاول ، اخذت ان هذه المادة ليست مأخوذة من الواقع ويجب ان تشطب ، شكرًا .

معالي رئيس المجلس : شكرًا لك ، الاستاذ عبد الله اخوار شديدة .

السيد عبد الله اخوار شديدة : شكرًا معالي الرئيس .

هذه المادة الحقيقة انما هي لاجتياز

المقاولين او هروبهم من المشروع فيما اذا رأوا فوق طاقتهم او فوق قيمة المعطاء فلذلك يحق للعمال هذا حق شرعي يحق للعمال اذا رأوا واشتموا ان في هناك الاعيب وحيل ان يرفعوا الدعوى ويمنعوا صاحب العمل من اداء فلوس الى المقاول قبل ان يوفيهم حقوقهم ، فهذا احتراز قانوني صحيح ويجب ان يتم وارجو من الاخوان ان يتفهموا بهذا .

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : المادة ضرورية بهذا الشكل لانها تعالج حالات واقعة فعلاً وشكرًا .

معالي رئيس المجلس : شكرًا لك ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : الحقيقة انا اريد ان تكون ليس في حدود ما يستحق للمقاول وقت رفع الدعوى انما عند الحكم في الدعوى لانه انا اعرف عن قضية قديمة تم حل فيها دائرة حكومية ام اخذ الموظفين ووضعوا في دائرة ثانية دون ان تجري الاجراءات فرفعت قضية والذي صرحهم فيها والذي لان هذا كانه استخدام جديد عمل استحقوا تعاقب حلت المؤسسة فاحلوا على التعاقد المفروض رفضوا هذا التفسير فاضطر لكي يثبت وجهة نظره ان يرفع قضية ويقول اطلب تعاقبي عن المرحلة السابقة باعتبارها بتقيد استخدام جديد . فجاء الحكم من تاريخ رفعه للدعوى يعني التثبت للمستحقات التي تصرف له عند رفعه الدعوى

من قبل المقاول ، (من) هنا غير موجودة ، شكرًا .

معالي رئيس المجلس : شكرًا لك ، اعطي الفرصة للدكتور ذيب ليوضح اقتراحه السابق ثم تصوت على الاقتراح . تفضل الدكتور ذيب .

الدكتور ذيب عبد الله : قد تستحق للعمال حقوق جديدة انما نظر الدعوى ، هنا يجبر العامل على ان يقوم بدعوى جديدة للمطالبة بالحقوق الجديدة ولذا يقر بقانون المالكين والمستأجرين الذي اتاح للمالك الفرصة بمطالبة بنجمين حقوقه القديمة والجديدة انما نظر الدعوى فلماذا يجبر العامل بدعوى جديدة وشكرًا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد موسى .

المهندس عبد موسى النهار : شكرًا معالي الرئيس .

الواقع هذه المادة تحدث اشكالات عديدة بين المقاول والباطن يعني هذا المقاول والباطن عندما يتعاقد مع صاحب العمل تعاقد على اساس انه هو يتكفل العمل والعمال وكل مصاريف العمل الذي يقوم به ، في هذه الحالة اذا كان صاحب العمل الاصلي يتحسب ان هذا المقاول لا يعطي العمال حقوقهم فانه يضطر ان يتحسب على الدفعات التي ستعطى الى المقاول الفرعي وفي هذه الحالة التحوط هذا فعلاً يترك العمل ويترك عمل المقاول الفرعي لانه اذا شك المقاول ان هذا المقاول الفرعي لا

اخشى في هذه الحالة ان تتكرر هنا طاماً ان هناك تهرب من مقاول فاذا كان التهرب فعند رفع الدعوى والعمال سيقى طوال هذه الفترة في حدود ما يستحق عند رفع الدعوى يصبح صاحب المشروع وكأنه معفي من ما تبقى وعلى العامل ان يلاحق المقاول في حين انه يؤدي العمل لصاحب المشروع .

معالي رئيس المجلس : اذن اقتراحك الى صدور الحكم في الدعوى الدكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : انا اعتقد ان ما ورد في المشروع انصاف للعامل خاصة وانه الطرف الضعيف واخالف الزميلة توجان بقضية صرف المبالغ عند الحكم بل ما هو موجود في المشروع ينصف العمال اكثر ، وهي اكثر اتزان مع الشكر .

معالي رئيس المجلس : شكرًا لك ، الاستاذ سليمان السعد .

الاستاذ سليمان السعد : شكرًا معالي الرئيس .

على حسب التفسير الذي اوردته اخوانا الدكتور الشخانة وقد اقتنعت به انا شخصياً فأنتي اجد ان هذا ارباك لصاحب المشروع فلماذا نترك صاحب المشروع وقد كفل القانون للعامل ان يقيم دعوى على صاحب العمل او الذي كلفه بهذا العمل .

ثانياً :- من ناحية لغوية اقترح اضافة حرف (من) حتى تستقيم العبارة ، قال (ان) يطالبوا صاحب المشروع مباشرة بما يستحق لهم

هكذا من الأصل

يعطي العمال فإنه يضطر أن يحجز مبالغ كاملة على المقاول وبالتالي يصير اختلال وإرباك لكل العمل ، اعتقد أن العزل والفصل بين الواجبات يجب أن يكون .

معالي رئيس المجلس : في اقتراح محدد أخي أبو موسى ؟

السيد عبد موسى النهار : لا اقتراح محدد الا تخطط فعلاً بين الموضوعين يعني لا يلتزم صاحب العمل الأصلي في موضوع استحقاقات العمال التي يعملوا لدى المقاول فلذلك لأن المحاكم هي تستطيع أن تحجز إذا كان فيه استحقاقات للمقاول هذا حجز تحفظي على هذا الموضوع ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : دعنا نعرف الهدف من هذا القانون ، حماية العامل لأنه نقطة ضعف .

بداية الأخ الدكتور ذيب تكلم ، أي حقوق بعد رفع الدعوى نحن لا نتكلم عن هذا الجزء ، نتكلم وقت رفع الدعوى ما ترتب لهم من حقوق لأن بعد ذلك هذه الحقوق ربما ترتب لعمال آخرين ، لقد انتهت علاقة المقاول عند رفع الدعوى ما بقي له مال لحاسب عليه العمال أما بعد رفع الدعوى واستمر العمل ترتبت حقوق لعمال آخرين هذا من جهة .

من جهة أخرى أحوالي دعوتي الحديث عن حالات حبسها كوزير للاشتغال العامة ، أما

المقاول قصر في العمل فتوقف وتبقت له مستحقات لدى الوزارة ، والعمال لهم عليه رواتب . ابهما أولى أن تأتي وتحجز الوزارة هذا للمال ويبقى لديها إلى أن يبت في الدعوى أم أن تعطى حقوق العمال ؟

أنا اعتقد الأصل هو حماية العامل والكثير من المقاولين تركوا العمال وتركوا العمال بدون رواتب وهي قضايا مسجلة في وزارة العمل ، من الذي يريد أن نحميه بهذا القانون ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاقتراحات واضحة التي أوردتها الزملاء ، الأستاذ إبراهيم إذا كان هناك اقتراح جديد لسمعه .

السيد إبراهيم شحدة : إذا سمح معالي الرئيس والكلام موجه لسعادة الأخ توجان الحقيقة ، أقدر لها الغاية ، أخشى إذا ما قبل الاقتراح أن يفسد الغاية بحيث يجد العامل نفسه عند نهاية الدعوى ولا شيء للمقاول على صاحب العمل ليقاضي منه ، الأصل أن تبقى كما هي عند رفع الدعوى ولا يستطيع المدعي ابتداءً أن يدعي بما ليس مستحقاً من جهة على أخرى ضماناً لحقوق العامل ومحطاً من أن يجد شيئاً ليختم له به أن تكون الاستحقاقات عند رد الدعوى والا عند نهاية الدعوى قد يكون صاحب العمل قد أوفى المقاول كل ما لديه ولا يبقى شيء ليحكم به في العامل ، اتنى على الأخ توجان أن تسحب اقتراحها هذا للخطورة .

معالي رئيس المجلس : وافقتك الأخ توجان ، إذن يبقى اقتراح واحد وهو ما اقترح من قبل الزملاء بأن تضاف عبارة (وأثناء نظر الدعوى) من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

ماذا يا أخ هاشم ؟ شطب الفقرة كلها ؟ لم أسمع بالاقترح بشطبها .

الدكتور هاشم الديباس : أنا قلت وأبدت الدكتور الشغالية فيها .

أصوات : لا يوجد أحد ثنى عليه .

معالي رئيس المجلس : احتجاج واضح ، وضع الرأي العام ضدك يا دكتور هاشم نفترض أنه طرحناه أول اقتراح ومع هذا ساطرحه للتصويت . من مع شطب هذه الفقرة ؟ لم ينجح الاقتراح .

من مع قرار اللجنة القانونية بشطب كلمة (المشروع) وإنما وردت في البند (١) والاستعاضة عنها بكلمة (العمل) .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : من قبل غير مريحة ، من المقاول أو على المقاول بما يستحق لهم على المقاول ، من قبل خطأ لغوي .

معالي رئيس المجلس : تعطي الكلام لمعالي الدكتور خالد الكركي نائب رئيس الوزراء وزير الإعلام في هذه القضية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الإعلام : ما يستحق لهم على المقاول

معالي رئيس المجلس : ما يستحق لهم على المقاول نعم ، طيب سعادة المقرر عندك الآراء اللغوية الحقيقة نحن لا نختلف على اللغة بقدر ما نختلف على النص القانوني اللغة نحن نسمى إلى الأصوب والأسلم في اللغة يا سعادة المقرر ابحث لنا عن الأسلم في اللغة الاستعاضة ذهب أين تفضل .

السيد ذيب الهيس : أنا اقترحت استبدال الفقرة بلغة أخرى موجود عندك مكتوب .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي نحن صوبنا على الاقتراح بأن أنت تطلب يطالب صاحب المشروع دفع أجورهم بينما يبت في الدعوى لدى المحكمة ، الذي هو الاقتراح الذي سحب (إلى حين صدور الحكم) الفقرة (٢) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع ٢ - ولعمال المقاول الفرعي أيضاً دعوى مباشرة قبل كل من المقاول الأصلي وصاحب المشروع في حدود المستحق على صاحب المشروع للمقاول الأصلي والمستحق على المقاول الأصلي للمقاول الفرعي وقت رفع الدعوى .

قرار اللجنة القانونية

٢ - إضافة كلمة (رفع) بعد عبارة (ولعمال المقاول الفرعي أيضاً) .

شطب كلمة (المشروع) وإنما وردت في البند (٢) والاستعاضة عنها بكلمة (العمل) .